إسرائيل والمحكمة الجنائية الحولية

في العالم تتراجع باستثناء إسرائيل!

«معهد سياسة الشعب اليهودي» أعداد اليهود



الثلاثاء ٢٠١٤/٩/١٦م الموافق ٢١ ذو القعدة ١٤٣٥هـ العدد ٣٤١ السنة الثانية عشرة

الأسرائيلي الم

ملحق نصف شهري يصدر عن

◘ المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

عشرات جنود وضباط وحدة النخبة الاستخباراتية ٨٢٠٠ في رسالة غير مسبوقة:

نرفض الاستمرار في تشكيل أداة لقمع الفلسطينيين وتكريس الاحتلال العسكري!

الرسـالة التي كشف النقاب عنها في إسرائيل هذا الأسبوع ليست كباقي الرسائل، لا مــن حيــث مضمونها ولا من حيث واضعيها والموقعيــن عليها ولا من حيث وقعها وتأثيرها، ولذلك كانت الأصداء وردود الفعل عليها أيضا غير عادية، بل اســتثنائية، سواء على صعيد المحاولات السلطوية الرسمية، السياسية والعسكرية، "إسكاتها"، أو على صعيد تأكيد مدى جديتها وعمق إسقاطاتها المستقبلية المحتملة.

وليس من المبالغة في شيء، بالتأكيد، تناول هذه الرسالة ومحاولة تلمس مفاعيلها من باب كونها غير مسبوقة على الإطلاق. فهي صادرة عن مجموعة تعدّ العشرات (٤٣ بالتحديــد) من جنود وضباط الاحتياط في "الوحــدة ٨٢٠٠"، التي تعتبر "درة التاج" في ســلاح الاستخبارات الإسرائيلي ("شعبة الاستخبارات العسكرية" ـ "أمان")، إحدى وحدات النخبة الأهمّ والأبرز في الجيش الإسرائيلي، فضلا عن كونها الوحدة الأكبر من بين جميع وحدات الجيش الإســرائيلي وتشكيلاته العســكرية المختلفة، ليس فقط مـن حيث عدد الجنود والضباط فيها بل ومـن حيث الموارد والإمكانات المرصودة لها والموضوعــة تحت تصرفها. والرســالة هذه هي الأولى من نوعها منذ تشــكيل هذه الوحدة وتأسيســها، منذ ما قبل قيام دولة إســرائيل، حسبما يفيد التاريخ العسكري

و"الوحـــدة ٨٢٠٠" (يُلفــظ الاســـم: ثمانيـــة مئتان) هـــي وحدة جمــع المعلومات الاســتخباراتية في المجال المســمي باللغة المهنية "اســتخبارات الإشارات" وفك الرموز والرواميز (الشيفرات) وهي تُعرف، في وسائل الإعلام والمنشورات العسكرية، بأنها "الوحدة المركزية لجمع المعلومات" بما يشــمل: المكالمات الهاتفية، الرسائل النصيّة القصيرة، الفاكسات وما إلى ذلك من طرق الاتصال هذه. وهذا الاسم هو الرابع الذي تحمله هذه الوحدة منذ تأسيســها، وقد أطلق عليها في تشرين الأول من العام ١٩٧٣ـ وكان هذا (٨٢٠٠) رقم بريدها العسكري آنذاك ـ بعد وقوع أحد ضباطها، يدعى عاموس ليفنبيرغ، ســويـة مع ١٣ آخرين من زملائه في الوحدة، أسرى في أيدي الجيش الســوري خلال حرب تشــرين الأول ١٩٧٣، وقيل لاحقا إنه زوّد آسريه بمعلومات سرية كثيرة وخطيرة عن الجيش الإسرائيلي. أما الأسماء الثلاثة السابقة التي كانت تحملها الوحدة فهي: "ش.م.٢" (شــيروت موديعين ٢ / خدمات استخباراتية ٢)، ثم "الوحدة ٥١٥" (خمسة ورُبع)، ثم " الوحدة ٨٤٨" (ثمانية أربعة ثمانية).

وتسيطر هذه الوحدة، حسب المعلومات المنشورة في وسائل الإعلام، على عدد من القواعد العســكرية التابعة للجيش الإســرائيلي وتتحمل المسؤولية العسكرية المباشــرة عنها، تعمل جميعها في مجال جمع المعلومات الاســتخباراتية، أشهرها القاعدة التابعة لها في "موقع حرمون" (جبل الشيخ) بينما تقع قاعدتها المركزية في 'منطقة غليلوت'' في مدينة رمات هشارون في وسط إسرائيل.

وتشتهر هذه الوحدة، أيضا، علاوة على كل ما ذكر وأشياء أخرى عديدة، بأنها تســـتخدم أحدث التقنيات في مجـــال الاتصالات وهذا ما يجعـــل خريجيها يحتلون المواقع المتقدمة في صدارة صناعات "الهاي تك" في إسرائيل ودول أخرى من العالم.

"لن نبقى أداة لتكريس الاحتلال"!

وكانــت صحيفــة "يديعوت أحرونوت" وموقعها على الشــبكة قد كشــفا عن هذه الرسالة يوم الجمعة الأخير، يوم تسـليمها إلى الجهات الرسمية المعنية بها، بينما هي مؤرخة في اليوم السابق ـ الخميس.

ويؤكد الجنــود والضباط الموقعون على هذه الرســالة (٤٣ جنديا وضابطا) قرارهم رفض "المشاركة في عمليات ضد الفلسطينيين" من خلال الخدمة مستقبلا في هذه الوحدة، وذلك لأسباب ضميرية نظرا لأنهم "يرفضون الاستمرار في تشكيل أداة لمواصلة وتعميق الحكم العسـكري فـي المناطق (الفلسـطينية) المحتلة"، خاصة وأنهم قد أدركوا، من خلال خدمتهم العسكرية، أن "الاستخبارات تشكل جزءا لا يتجزأ من منظومة السيطرة العسكرية على المناطق" (طالع ترجمة النص الكامل للرسالة في مكان آخر هنا).

وإلى جانب نص الرســالة نفسها، نشــرت "يديعوت أحرونوت" تصريحات وإفادات بعض الجنود الموقعين على هذه الرسالة، من بينهم (ن)، الذي أدى خدمته العسكرية في إحدى القواعــد العســكرية التابعة لهذه الوحدة وكان مســؤولا عن "الســاحة الفلسـطينية"، إذ قال: "كجندي في الوحدة ٨٢٠٠، شــاركت فــي جمع معلومات عن أشـخاص متهمين بالمس بإسرائيليين، بمحاولات المس بإســرائيليين وبالرغبة في المس بإسرائيليين، فضلا عن جمع معلومات عن أشخاص أبرياء تماما لا ذنب لهم سوى أنهم يثيرون اهتمام الأجهزة الأمنية لأسباب مختلفة، لا سبيل لديهم لمعرفتها". ويضيف (ن): "كل إنسان فلسطيني معرّض للمراقبة الدائمة، غير المنقطعة، من دون



أية حماية قانونية / قضائية.... جنود ثانويون جدا يمكنهم أن يقرروا تحديد شخص ما هدفا لجمع المعلومات. ليست هناك أنظمة لفحص ما إذا كان المس بحقوق الإنسان الفلسطيني مبررا أم لا... ففكرة أن للفلسطينيين حقوقا غير موجودة، على الإطلاق". أما(ش)، وهو الضابط الأعلى رتبة بين الموقعين على الرسالة . حسبما تقول الصحيفة ـ فيقول إن "الانطباع العام هو أن هناك عددا كبيرا جدا من المؤيدين لنا والمتضامنين معنا، لكنهم يخشون ردود الفعل والأثمان الشخصية التي قد يدفعونها جراء التوقيع على هذه الرســالة. وهذا، فضلا عن الخوف من إسقاطات التوقيع على فرص العمل في المستقبل، ناهيك عن احتمال فقدان القدرة على التأثير على الجهاز من الداخل أو على أشخاص يتبوأون مناصب عليا في القطاع العام".

وقــال "دانيئيــل"، أحد الضبـاط الموقعين على الرســالة، في تصريــح لصحيفة "هاَرتس"، إن عملية إعداد هذه الرسالة وجمع التواقيع عليها استغرقت نحو سنة كاملة، بعد أن بدأت بمجموعة صغيرة من أشخاص كانوا يعرفون بعضهم بعضا من خــلال الخدمة المشــتركة في هذه الوحــدة. وتابع: "كانت هنـــاك تخوفات من ردود فعل الناس والزملاء في الوحدة. لكننا نشـعر بمسـؤولية كبيرة وبضرورة مستعجلة لتحرك ما". وأضاف: "أشـعر بالضيق من ناحية ضميرية حيال مواصلة تأدية الخدمة العسـكرية في إطار هـذه الوحدة. وبدلا من مواجهة المعضلات والإسـقاطات، قررت هرب"، في إشــارة إلى لجوئه إلى "الرفض الرمادي" خلال السنوات الثلاث الأخيرة. ويؤكد: "هذه الخطوة التي أقدمنا عليها الآن ـ الرسالة ـ جاءت لأننا نشعر بأن التهرب ممنوع وبأن علينا تحمل المســؤولية. فقد خدمت هناك ســبع سنوات. كنت مؤمنا بما فعلت. ولهذه الأسـباب كلها، أشــعر بأنني ملزم بتحمل المسؤولية الآن والتوقف عن المشاركة في تكريس دائرة العنف".

جنود في الوحدة: نخجل بكم!

لــم يتأخر الرد على رســالة الجنود والضباط غير المســبوقة هـــذه، فجاء على الفور بتصريحات أدلى بها رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع، موشيه يعلون، والناطق الرسمي بلسان الجيش الإسرائيلي، العميد موتى ألموز، وآخرون غيرهم أيضا، أجمعوا جميعا على التقليل من شأن الرسالة ومن أهمية الموقعين عليها معتبرينهم "أصواتا هامشية" ليس في وسعها التأثير على مئات الجنود والضباط الذين يخدمون في هذه الوحدة أو النيل من وحدتها وتماسكها وقوتها.

وبرز، من بين الردود، بشـكل خاص، الرسالة المضادة التي وجهها نحو ٢٠٠ شخص، جنــودا وضباطا (في الاحتياط)، من خريجي هذه الوحدة، يوم الأحد الأخير، إلى كل من رئيس الحكومة، نتنياهو، ورئيس أركان الجيش، بيني غانتس، وغيرهما يعربون فيها



على شاشة الوحدة ٨٢٠٠.

عن رفضهم لرسالة الرافضين، بل "صدمتهم، اشمئزازهم وتنصلهم من هذه الرسالة وخجلهم الشديد بالموقعين عليها".

ويؤكد هؤلاء في رســالتهم رفضهم القاطع لأي رفض لتأدية الخدمة العســكرية، بشـكل عام، وفي هــذه الوحدة تحديدا، بشــكل خاص، معلنين أنهم "ســيواصلون المثول لتأدية الخدمة الاحتياطية، متى اســتدعت الحاجة ذلك". ثم "نفى" أصحاب هذه الرسالة أن تكون هناك "ممارسات غير أخلاقية تنفذها الوحدة ٨٢٠٠"، كما أكد الرافضون في رسالتهم.

وقال (ل)، أحد الموقعين على رسـالة الرد والتنصل هــذه، في تصريحات لصحيفة يديعــوت أحرونوت" إن الخطوة التي أقدم عليهــا الرافضون "خطيرة جدا"، مضيفا أنهم "فقدوا جادة الصواب، إذ أرادوا إبلاغ العالم كله بما يجري في داخل وحدة سرية جدا، طمعاً ببعض الربح السياسي، لا بغية الإصلاح".

ورداً على الرســالة المضادة هذه، عاد الرافضون إلــى تأكيد موقفهم موضحين أن "قرار الرفض وإصدار رسالة علنية جاء بعد مخاض طويل وقاسٍ... بعضنا طرح القضايا الواردة في الرسالة أمام القادة العسكريين المسؤولين في الوحدة وحاولنا طرح الأسئلة، لكننا قوبلنا بالصمت، للأسف الشديد... نحن لا ننكر دور الوحدة ٨٢٠٠ الهام في المحافظة على أمن مواطني إســرائيل، لكن الســنوات الطويلة التي قضيناها في هذه الوحدة أثبتت لنا، بصورة حازمة لا شك فيها، أن مهمات هذه الوحدة وممارساتها في المناطق (الفلسطينية) تجاوزت ضرورات الدفاع عن النفس... ونحن لا نقصد بهذا مهمات عينية محددة، بل تعريف مهمات الوحدة بصورة جذرية، أساسية وشاملة. فالأعمال التي تقوم بها الوحدة في الساحة الفلسطينية هي جزء لا يتجزأ من منظومة السيطرة العسكرية على الفلسطينيين، تمس بالأبرياء وتبعد فرصة إنهاء النزاع "! وأوضح هؤلاء أنهم أرادوا الكشـف عن أسمائهم وتفاصيلهم كلها لكن المسؤولين عــن "الأمــن الميداني" في الأجهــزة الأمنية منعوهــم من ذلك، رغم أن أســماءهم الحقيقية الكاملة بقيت مثبتة على الرسالة، التي وجهت إلى عناوين عديدة ومختلفة.

الترجمة الحرفية الكاملة لرسالة ضباط وجنود الوحدة ٨٢٠٠

الاستخبارات تشكل جزءاً لا يتجزأ من السيطرة العسكرية على المناطق المحتلة!

رئيس الحكومة، السيد بنيامين نتنياهو، رئيس هيئة أركان الجيش، الجنرال بيني غانتس، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية ("أمان")، اللواء أفيف كوخافي،

السادة المحترمين،

نحن الموقعين أدناه، خريجو الوحدة ٨٢٠٠، جنود وجنديات في الاحتياط، سابقا وحاضرا، نعلن أننا نرفض المشاركة في عمليات ضد الفلسطينيين ونرفض الاستمرار في تشــكيل أداة لمواصلة وتعميق الحكم العسكري

ثمة اعتقاد بأن الخدمة في سلاح الاستخبارات لا تنطوي على معضلات أخلاقية وبأنها تُسهم، فقط، في تقليص أعمال العنف والمسّ بالأبرياء. لكننا أدركنا، خلال الخدمة العسـكرية، أن الاستخبارات تشكل جزءاً لا يتجزأ من السيطرة العســكرية على المناطق. السكان الفلسطينيون، الرازحون تحت حكم عســكري، معرضون على الدوام لأعمال التجسس والمراقبة من جانب الاستخبارات الإسرائيلية. وخلافا لوضع المواطنين الإســـرائيليين أو مواطني الدول الأخرى، فليس ثمة رقابة على أساليب وطرق جمع المعلومات، المراقبة واســتخدام المعلومات الاستخباراتية بكل ما يخص الفلســطينيين، ســواء كانوا طرفا في أعمال عنف أم لا. فالمعلومــات التي يتم جمعها وتخزينها تنطــوي على مسّ بالأبرياء وتُســـتَخدَم لأغراض الملاحقة السياســية ولزرع الفرقة والشـــقاق في المجتمع الفلسـطيني، من خلال تجنيد متعاونين واستعداء قطاعات من المجتمع الفلسـطيني ضده. وتمنع الاســتخبارات، في العديد من الحالات، إجراء محاكمات عادلة لمتهمين تتم محاكمتهم في المحاكم العســكرية من دون تمكينهم من الاطلاع على الأدلة ضدهم. وتسمّل الاســـتخبارات مواصلة الســيطرة علـــى ملايين من البشـــر، مراقبتهم بصـورة معمقة ولصيقة، واختراق حياتهم في معظم المجالات. وهذه كلها لا تتيح حياة طبيعية، بــل تحول دونها، تغذي المزيد من أعمال العنف وتُبعِد نهاية النزاع.

ملايين الفلسطينيين يعيشون تحت الحكم العسكرى الإسرائيلي منذ ما يزيد عن ٤٧ عاما. هذا الحكم يســلبهم حقوقا أساسية ويصادر منهم مســاحات واســعة من الأراضي لكي يســتوطن عليها يهود يخضعون لمنظومة مستقلة ومختلفة مـن القوانين، القضـاء وتطبيق القوانين. وهذا الواقع ليــس نتيجة حتمية لا مناص منها لمســاع تبذلها الدولة لحماية نفســها، بل هو نتيجة اختيارية. فليســت ثمــةُ أية علاقة بين توســيع المســتوطنات وبين الدفاع عن النفس. وهـــذا صحيح وينطبق أيضا على القيود التي تُفرض في مجال البناء والتطوير، على الاســتغلال الاقتصادي لأراضي الضفة، على العقوبـــات الجماعية التي تمارَس بحق سكان قطاع غزة وعلى مسار جدار الفصل.

وفــي ضوء ما تقدم، توصلنا إلى الاســتنتاج بأننـــا نتحمل، نحن أيضا، بصفتنا ممــن خدموا في الوحدة ٨٢٠٠، مســؤولية عن الوضع الناشــئ وعلينــا واجب التحرك. لــم نعد قادرين ومؤهلين، مــن وجهة ضميرية، للاستمرار في خدمة هذا الجهاز من خلال المسّ بحقوق ملايين من بني البشــر. وعليه، فإن أولئك من بيننا الذيـــن لا يزالون يؤدون الخدمة الاحتياطيــة يعلنون بأنهم سـوف يرفضون المشــاركة فــي عمليات موجهة ضد الفلسطينيين. وندعو جنود سلاح الاستخبارات، الحاليين والمســـتقبليين، ومواطني دولة إســرائيل عموما، إلى رفع صوتهم ضد أعمال الظلــم والتنكيل هذه والتحرك من أجل وضع حد لها. ونحن نؤمن بأن مستقبل دولة إسرائيل أيضا مرهون بهذا.

مقابلة خاصة مع الباحث في شؤون الشرق الأوسط

البروفيسور يورام ميتال لـ« المنافية الله المصلحة لأحد في إسرائيل بإجراء انتخابات مبكرة الآن

كتب بلال ضاهر:

تزايد فـي الفترة الأخيرة تلويح الأحزاب الشــريكة في حكومة إســرائيل بتقديــم موعد الانتخابات العامــة، على خلفية أزمة تتمحــور حول ميزانية الدولة وبشــكل خاص زيادة ميزانية الأمن. لكن استطلاعا للرأي العام، نشرته القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، أمس الاثنين، أظهر أن الرابح الأكبر من تقديم الانتخابات سـيكون حزب «البيت اليهودي» برئاســة نفتالي بينيت، بينما سـتتراجع قوة حزب «يوجد مستقبل» برئاســة يائير لبيد بشكل كبير وسيهبط تمثيله في الكنيست إلى أكثر من نصف تمثيله اليوم. كذلك أظهر الاستطلاع أن شعبية حزب الليكود الذي يتزعمه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ارتفعت قليلا، لكن الحراك في اليومين الأخيرين يدل على أن نتنياهو سيمتنع عن تقريب الانتخابات.

وقال رئيس «مركز حاييم هيرتسوغ لأبحاث الشرق الأوسط والدبلوماسية» فــي جامعة بئر السـبع والخبير في الشــؤون المصرية، البروفســور يورام ميتال، لـ»المشهد الإسرائيلي»، إنه «لا توجد مصلحة لدى أحد الآن بالذهاب إلى انتخابات، وذلك، بالأسـاس، لأن احتمال أن يــؤدي الصراع الحالي حول الميزانية إلى التوجه إلـــى انتخابات هو احتمال ضئيل. ولبيد، الذي يعرف قراءة هذه الاستطلاعات، يرى أن شعبيته تتراجع منذ شهور عديدة، وليس لديــه مصلحة للتوجه إلــى انتخابات الآن. كذلك فــإن لنتنياهو، الذي يرى ارتفــاع قوة حزب 'البيــت اليهودي'، لا توجد مصلحة كهـــذه. وكذلك الأمر بالنسبة لليبرمان الذي لا تزداد شعبيته في الاستطلاعات. وشعوري هو أن هذه أزمة تميز النقاش السياســي في كل مرة قبل التوصل إلى اتفاق حول ميزانية الدولة. لكن هذه الأزمة، هذا العام، هي أعمق بسبب أنها تجري في ســياق وصول التوتر إلى أوجه بين موقف نتنياهو، القائل إن على إسرائيل أن تســتثمر الآن في جهاز الأمن أموالا طائلة لأنه يرى الأزمات في قطاع غزة والضفة الغربية وحتى في لبنان وسورية من خلال منظار التهديدات، برأيه،

على إسرائيل. وفي المقابل، فإن لبيد يعرف أن جمهور ناخبيه أخذ يتقلص والموضوع الوحيد الذي بإمكانه التحدث حولــه هو أن يتحدث عن أجندته خــلال الانتخابات الماضية، التي تقضي بتحســين وضع الطبقة الوســطى وتقليص ميزانيـــة الأمن لصالح ميزانيات اجتماعيـــة ومدنية. والمثير في الأمــر هو ليس الأزمة حول الميزانية وإنما حول مشــكلة أكبر وهي مفهوم رئيس الحكومة ووزير الدفاع والجيش عموما بأن التهديدات على إســرائيل أصبحت كبيرة وتستوجب الاســتثمار بشكل غير مألوف في ميزانية الأمن. وينبغي أن نلتفت هنا إلى أن تقييمات جهاز الأمن الإسرائيلي، خلال السنتين أو الثلاث الأخيرة كانت أن تهديد الحرب ضد إسرائيل يتراجع، لأن الجيش الســوري يتفكك ومصر منشغلة بشــؤونها الداخلية ولا توجد تهديدات كبيرة. لكننا نشــهد الآن، منذ البدء في مناقشة ميزانية الدولة تغيرا في المفهوم الإســرائيلي والذي بات يتحدث عن أزمة إقليمية كبيرة بواسطة النقاش حول زيادة ميزانية الأمن».

(*) يتوقع استئناف المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل والفصائل الفلسـطينية في القاهرة بعد أسـبوعين، حول وقف إطلاق النـار في غزة وربما التوصل إلى تسوية. ما هي احتمالات تحقيق تسوية كهذه؟

ميتال: «في هـذه الأثناء ليس واضحا تماما ما إذا كان سيصل الجانبان إلــى القاهرة وبدء مفاوضات جدية، لأن الزعماء فــي كلا الجانبين لا يحضران جمهوريهما لهـــذه المفاوضات، وهم لا يتحدثون عـــن ذلك تقريبا. لا تجري حاليا عملية إعداد الرأي العام لاحتمال حدوث شيء ما هام. وأعتقد أن احتمال التوصل إلى اتفــاق موقع في محادثات القاهرة هـــو احتمال ضئيل للغاية. وســبب ذلك هو أن مواقف الجانبين، في المســائل الكبيرة، لا يمكن الجســر بينها. فإســرائيل تطالــب أن تؤدي صفقة كبيرة كهـــذه إلى تجريد حماس والفصائل الأخرى في قطاع غزة من سلاحها. وبرأيي أنه لا يوجد حتى احتمال ضئيل لأن يتحقق مثل هذا المطلب. والافتراض أن حماس سـتوافق على نزع ســـلاحها هو افتراض لا يســـتند إلى الواقع، وأعتقد أن إسرائيل أضافت ذلك

كشــرط من أجل منع التوصل إلى اتفاق موقع مع حماس. وما أرادت إسرائيل فعله هو ألا تنجر إلى داخل القطاع، وهذا كان موقف المؤسســـة الأمنية، وألا تتحمل المســؤولية عن ١/٨ مليون نســمة في القطاع مجــددا، والاكتفاء بأن حماس تضررت عسكريا وألا تمنح حماس إنجازا سياسيا يتم التعبير عنه من خــلال فتح كامل للمعابر أو إقامة ميناء أو مطار. أي أن إســرائيل تريد تحقيق مــا طالب به نتنياهو فـــي الأيام الأولى لحرب 'الجـــرف الصامد' وهو 'الهدوء

(*) وما هو دور مصر في محادثات كهذه؟

ميتــال: «موقف مصر بقي واضحا في معظــم مراحل الحرب. فهي تنظر بصورة عدائية إلى حكم حماس في غزة. ولذلك فإن مصر كانت مستعدة منذ اللحظة الأولى لأن تحاول بلورة صفقة، بشــرط توفر شــرط واحد، وهو حضور السلطة الفلسطينية والرئيس محمود عباس في قطاع غزة. وهناك ثلاثــة أهداف أراد الرئيس عبد الفتاح السيســي تحقيقها. الهدف الأول هو اســتغلال الحرب من أجل إضعاف حمــاس كحاكم في غزة وفي الوقت نفســه تقوية السلطة الفلسطينية. والهدف الثاني كان موجها بالأساس نحو إســرائيل. وهو المطالبة بأن يشمل وقف إطلاق النار وأي اتفاق بشأنه تطرقا إلى فتــح كافة المعابر إلى قطاع غزة وليس معبر رفح فقط. والواقع الذي كان سـائدا قبل الحرب هو أن إسـرائيل كانت تفتح معبر إيرز عندما كان الوضع مريحا لها وأدخلت بضائع بحجم تسيطر عليه إسرائيل. وكان معبر رفح مغلقا في معظم أيام السنة التي سبقت الحرب. وعمليا تم فتحه ١٨ يوما فقط. ورسالة مصر إلى إسـرائيل في هذا السياق هي أن مصر لا توافــق على فتح معبر رفح فيمــا المعابر بين إســرائيل والقطاع لا تكون مفتوحة دائمــا أيضا. كما أن مصر ترفض أن تتحمل وحدها المســؤولية عن القطاع، وأن تتحرر إســرائيل من أية مسؤولية عن قطاع غزة. والهدف الثالث هو أن مصر تعتزم مواصلة العمل من أجل منع تقوية مجموعات إســـلامية متطرفة تنشط في ســيناء ضد الجيش المصري، وضد مساعدة

فصائل في القطاع وبينها حماس لهذه المجموعات الإسلامية التي تحارب مصــر. ولذلك كان الموقــف المصري أنه إذا تم التوصل إلى تســوية بعد الحرب فإن مصر لا تعتزم وقف حملتها العسكرية لوقف عمليات التهريب بين القطاع وسيناء».

(*) نتنياهو تحدث مؤخرا عن «أفق سياسي» في المنطقة. وواضح أنه لا يقصد اسـتئناف العملية السياسية مع الفلسطينيين وإنما يلمح إلى ما يصفه «الدول المعتدلــة» فــي المنطقة وخاصة مصر والســعودية. هل يعتقــد نتنياهو أنه بالإمكان إقامة علاقات مع هذه الدول من دون تسوية إسرائيلية – فلسطينية؟ ميتال: «منذ أن تحدث نتنياهو عن 'أفق سياســـي' لــم يوضح ماذا يقصد. لكن نتنياهو لا يؤيد إجــراء مفاوضات جدية مع الرئيس عباس. وهذا موقفه الأســاس. ورغم أنه يواصل التحدث بصورة عامة عن عملية سياسية لكن من الناحية الفعلية يغلق أية إمكانية لاســتئناف العملية السياســية. وأعتقد أن هذا التوجه لن يتغير. كما أني أعتقد أن السلطة الفلسطينية استبطنت أن نتنياهو ليس شـريكا لعملية سياسـية جدية. ولذلك فــإن كلا الجانبين يتوجهان إلى عناوين دولية. ونتنياهو يقول إنه يفكر بشكل مشابه مثل السيســي والملك الســعودي ودول خليجية أخرى، وهذا التفكير هو باتجاه مواجهـــة ما يصفه بـ'الخطر الحقيقي' وهو المجموعات الإســـلامية المتطرفة مثل 'الدولة الإســـلامية' والتهديـــد الإيراني وأن هذا أهم من التســوية مع

(*) هل يشكل تنظيم «داعش» خطرا على إسرائيل؟

ميتال: «هذا التنظيم لا يمكنه أن يشـكل خطرا على إسرائيل، حسبما تبدو الأمور حتى اليوم. فهذا ليس جيشــا ولا ميليشيا عسكرية منظمة ولا يمكنه مواجهة جيش قوي جدا مثل الجيش الإســرائيلي. وعندما يقول نتنياهو إن 'داعش' وحماس متشــابهان فإني أفهم من ذلك أنه يحاول دفع الحرب ضد 'داعش' من أجل دفع الأجندة السياسـية لحكومة إسـرائيل في الصراع ضد



تحقيق جديد أجراه «مولاد- المركز لتجديد الديمقراطية في إسرائيل»:

«وحدة الاستيطان» في الهستدروت الصهيونية العالمية تعمل كـ«خزينة خاصة وسرية» لليمين الإسرائيلي الاستيطاني!

هذه الوحدة تقوم سرأ بتحويل مساعدات مالية عامة ضخمة لحساب شبكة واسعة من الجمعيات اليمينية- الدينية التوراتية التي لا توجد لأنشطتها أي علاقة بالأهداف والمهام الموكلة إلى الوحدة ذاتها

توطئة

تســـتقطب أنشــطة «وحدة الاســتيطان» العاملـــة في إطار الهســتدروت الصهيونيــة العالمية اهتمامــا متزايدا، وانتقادات متصاعــدة في الفترة الأخيرة، سواء على المستوى الشعبي أو على المستوى السياسي.

وفي هذه الأيام التي يبدي فيها الجمهور الإسرائيلي أكثر من أي وقت مضى، اهتماما كبيرا بالسؤال «أين تذهب الأموال؟!» يتضح أن هذه «الوحدة» تشــكل مثالا سافرا على الطريقة التي تخفي فيها الجهات الحكومية بشكل متعمد ومنهجي عن المواطنين الإسرائيليين أوجه التصرف بأموال الضرائب التي يدفعونها، بل وتستغل لأغراض واستخدامات تحوم شكوك كبيرة حول قانونيتها. فعلى الرغم من أن ميزانية «وحدة الاستيطان» تعتمد أساسا على أمــوال عامة، إلا أنها ترفض الإعلان عن ميزانيتها الحقيقية الكاملة، ومصير وأوجه إنفاق مئات ملايين الشواكل التي تحول إليها سنويا من خزينة الدولة، ومن هنا فإن أنشطة «الوحدة» لا تخضع لأي نوع من الرقابة، البرلمانية والعامة

وتبين المعطيات والاستنتاجات التى توصل إليها التحقيق الذي أجراه مؤخراً «مــولاد- المركز لتجديـــد الديمقراطية في إســرائيل»، بصورة جلية، أن «وحــدة الاســتيطان» أضحت بمثابــة «الخزينة الخاصة والســرية لليمين الاستيطاني»، والتي تستخدمها الأحزاب المتماثلة مع المشروع الاستيطاني، وفــي مقدمها حزبا «البيت اليهودي» و»إســرائيل بيتنا» بهدف دفع وتعزيز مشــاريع الاستيطان والتوسع في الأراضي الفلســطينية المحتلة في الضفة الغربيــة، وفــي توطيد القاعــدة السياســية والأيديولوجية لهــذا اليمين الاستيطاني في سائر أنحاء الدولة. ويكشف التحقيق في هذا السياق عن أن «وحدة الاستيطان» تقوم سرا بتحويل مبالغ (مساعدات) مالية ضخمة لحساب شـبكة واسـعة من الجمعيات اليمينية – الدينية التوراتية، والتي لا توجد لأنشطتها أية علاقة بالأهداف والمهام الموكلة إلى وحدة الاستيطان ذاتها. ويبيـن التحقيق أن العديد من رؤساء هذه الجمعيـات اليمينية – الدينية يشـجعون علنا أنشـطة عناصر المجموعة اليمينية السـرية «جباية الثمن» ومــن ضمنها تلك الهادفة إلــى منع اخلاء مواقع اســتيطانية غير قانونية، ويمارسـون التحريض ضد السـكان العرب في إسـرائيل، وينادون بإخضاع الدولة إلى قوانين وأحكام الشــريعة الدينيـــة اليهودية، ويعملون من أجل دفع مخططات إعادة بناء الهيكل.

تأسسـت «وحدة الاســتيطان» في أواسط ســتينيات القرن الماضي بقرار من رئيس الحكومة الإســرائيلية ليفي أشكول، وذلك كهيئة تعمل في إطار الهستدروت الصهيونية العالمية. وقد عملت «الوحدة» لغاية العام ١٩٩٢ في موازاة شعبة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية، تحت إدارة مشتركة، غير أنه تقرر في العام ١٩٩٣ فصل الهيئتين، لتباشــر «وحدة الاستيطان» العمل كوحدة مستقلة، وكذراع تنفيذيــة للحكومة في مجال البناء، ســواء داخل «الخـط الأخضر» أو في الأراضي الفلسـطينية المحتلة العــام ١٩٦٧، وتتلقى «الوحدة» ميزانيتها الأساسية من خزينة الدولة.

وقد كان الهــدف الرئيس المعين للوحدة «دعــم وتعزيز مناطق الهامش في دولة إســرائيل عــن طريق اقامــة تجمعات قروية وتوطيدها في ســائر مجالات الحياة، والعمل على تطوير عوامل إقليمية تساعد في إقامة مناطق استيطانية ذات أساس اقتصادي واجتماعي متين».

ونظـرا إلى أن «الوحدة» تعمل أساســاً في إطار الهســتدروت الصهيونية العالمية، التي تعتبر هيئة غير حكومية، فإن قانون حرية المعلومات لا يسري عليها. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن رئيس الهستدروت الصهيونية العالمية الحالي هو أبراهام دوفدفاني، المتماثل مع حزب «البيت اليهودي». كما أنــه أحد ممثلــي الصهيونية الدينيــة في الهســتدروت الصهيونية العالمية. وقد أشــغل دوفدفاني في الماضي منصب السكرتير العام لحركة «بني عكيفا» العالمية التابعة لحزب المتدينين الوطنيين (المفدال) ومنصب رئيس وحدة الاستيطان ذاتها.

ويترأس «الوحدة» منذ العام ٢٠١٠ - الذي انتقلت فيه رئاســتها إلى الكتلة اليمينية في الهســتدروت الصهيونية العالمية، والمكونة من ممثلي حزبي «إســرائيل بيتنا» و«البيت اليهــودي» – داني كريتســمان، المقرب من وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، والذي انتسب في العام ٢٠١٢ إلى حزب هذا الأخير («إســرائيل بيتنا») وأيده علنا. كذلك فإن مدير عام «الوحدة» المحامى يارون بن عزرا، تولى هذا المنصب في إطار تعيين سياســي من جانب ليبرمان، وقد مثل بن عزرا حزب «إسرائيل بيتنا» في لجنة الانتخابات المركزية.

وقد جرت في الأعوام الأخيرة محاولات عديدة ومتكررة للكشف عن الميزانية الحقيقية لـ «وحدة الاســتيطان» وإخضاعها للرقابة والشــفافية، إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل، وذلك على الرغم من أن المسؤولية المباشرة عن عملها انتقلت قبل عدة سنوات إلى مكتب رئيس الحكومة.

يحاول هذا التحقيق، تسليط أضواء كاشفة على أوجه وآلية إنفاق ميزانية مساعدات «وحدة الاستيطان» وما يعتريها من غموض وخلــل وتجاوزات

تحليل «ميزانية المساعدات»

يفصل التحقيق حجم المساعدات الماليــة التي من المفترض أن تقدمها «وحدة الاسـتيطان» خلال العام الجاري (٢٠١٤)، وذلك كما وردت في سـجلات المحاسب العام في وزارة المالية، لغاية شهر حزيران ٢٠١٤. وقد بلغ اجمالي المســاعدات حتى هذا الموعد ٤٣٢,٢٠٢,٠٤٣ شــيكل. ولا يتناول هذا المبلغ الإجمالي الميزانية الكاملة للوحدة، نظرا لأن رؤساءها يرفضون بشدة كشف حجــم ميزانيتها الكامل، كما أنهم لم ينشــروا حتـــى الآن معطيات دقيقة فيمــا يتعلق بأوجه اســتخدامها للمبالغ المالية التي تخصص لها ســنويا. مع ذلك فإن تحليل ميزانية المساعدات يوفر إطلالـــة هي الأولى من نوعها على ســلم الأولويات الذي يوجه عمل وأنشــطة وحدة الاستيطان. وتتضمن معطيات المساعدات تسجيلا مفصلا لمجمل الهيئات والمؤسسات التي ستحصل على مساعدة حكومية من خلال «وحدة الاستيطان» في غضون العام ٢٠١٤. وقد خصص لـــ «الوحدة» في نطاق ميزانية الدولة لهذا العام مبلغ ٥٨ مليون شــيكل، غير أن ميزانية «الوحدة» تزداد ســنويا، بعد المصادقة على قانــون الموازنة العامة، بمئات النســب المئوية، بواســطة تحويلات خارجة عن الميزانية، تجري المصادقة عليها خلال السنة في لجنة المالية التابعة للكنيست. ففي النصف الأول من العام ٢٠١٢، على سبيل المثال، ازدادت ميزانيــة «الوحدة» بمــا لا يقل عن ٤٣٠٪، أما هذا العــام (٢٠١٤) فقد ازدادت ميزانيتها حتى الآن بـ ٥٩٦٪، أي بما يعادل ٣٤٦ مليون شيكل.

وتكمن أفضلية آلية التحويلات خارج إطار الميزانية في أنها تتم بعيدا عن أنظـار الجمهور، ومن دون أن يجري حولها أي نقـاش برلماني تقريبا. فهذه التحويلات تبحث وتقر في لجنة المالية التي يترأســها حاليا عضو الكنيست نيسان سلوميانسكي من حزب «البيت اليهودي». ولا بد من الإشارة هنا إلى أن أعضاء الكنيست لا يطلعون سوى بعناوين عامة على أوجه المساعدات المالية التي تقدمها «وحدة الاستيطان»، عندما يطلب منهم المصادقة على التحويلات المالية الإضافية التي تحصل عليها. ومن المعروف أن اللواء الذي يتلقى أكبر الميزانيات الإضافية، من بين سائر ألوية «وحدة الاستيطان»، هو لواء المركز، والذي يشـمل فقط المجالس الإقليمية والمحلية للمسـتوطنات

اليهودية في الضفة الغربية. فضلا عن ذلك، يتضح من معطيات المحاسب العام في وزارة المالية لســنة ٢٠١٤، أن مصادقة لجنة المالية على التحويلات الإضافية ليست سوى إجراء شكلي، ذلك لأن «وحدة الاستيطان» وقعت مسبقا على العقود مع الهيئات والمؤسسات التي ستحصل على مساعداتها استنادا إلــى موافقة من وزارة المالية، وذلك قبل إجــراء أي نقاش حول الموضوع في

وتنقسم المساعدات المالية التي تقدمها وحدة الاستيطان إلى عدة بنود: بنى تحتية للاســتيطان، أنشطة لخدمة المجتمع والاستيعاب، هبات لأغراض البحث والتطوير، تمويل التزامات سابقة، إصلاح بنى تحتية في المستوطنات، إعانات للمسـتوطنين الذين جرى إخلاؤهم من «غوش قطيف» في قطاع غزة، مساعدات لأنوية استيطانية. وتتولى «الوحدة» دعم وتمويل هذه المشاريع بموجب قرارات حكومية فوضتها بذلك. وبغية التعرف على ســلم الأولويات الحقيقي لوحدة الاســتيطان، قمنا بتقسيم ميزانية المساعدات الشاملة إلى فئات، استنادا إلى الســؤال: من الذي يحصل على المساعدات؟ وعلى الرغم من الاستنتاجات التي نجحنا في استخلاصها من معطيات المساعدات، إلا ان الصورة المتوفرة في أيدينا ما زالت جزئية للغاية.

المخفي في «ميزانية وحدة الاستيطان»؟! سلطات محلية ومستوطنات:

يتضح أن أحد بنود الاتفاق الرئيسية لميزانية مساعدات وحدة الاستيطان، يتمثل في تقديم مساعدة مالية مباشــرة لســلطات محلية ومستوطنات. وقد بلغ مجمــوع هذه المسـاعدات ١٩٨,٨٦١,٥٦٠ شــيكلا (٤٦٪ من ميزانية المساعدات) حـول منهـا للمسـتوطنات اليهوديــة في الضفــة الغربية ۱٤٨,٧٠٠,٣٠٦ شـيكل، أي ما يعادل ٥ر٤٤٪ من هذه الميزانية، علما أن «وحدة الاســتيطان» تقدم المســاعدات المالية في نطاق غايتها الرئيسة المتمثلة في «دعم وتعزيز مناطق الهامش في دولة إسرائيل... وتطوير عوامل إقليمية تساعد في اقامة مناطق استيطانية ذات أساس اقتصادي واجتماعي متين». ويدعي السياسيون الذين يوفرون الدعم والغطاء لـ «وحدة الاستيطان»، في معرض ردهم على الانتقادات الشــعبية المتزايدة لعمل «الوحدة»، أن معظم مواردها تســتثمر داخل مناطــق «الخط الأخضر». وعلى سـبيل المثال فقد ادعــى وزير المالية يائير لبيد فــي مطلع هذا العام أن «غالبية ميزانية وحدة الاســـتيطان تذهب إلى الجليل والنقب»، وهو ادعـــاء خاطئ ومضلل. صحيح أن ميزانية المساعدات التي تقدمها «الوحدة» إلى لوائي الشمال والجنوب أعلى من ميزانية لواء المركز (مســتوطنات الضفــة الغربية)، ولكن فقط في أسـاس الميزانية، أي في قانون الميزانية العامة، كما يقدم إلى الكنيسـت. فالتحويـــلات الإضافية التي تتلقاها الوحدة خارج إطـــار الميزانية المتوفرة لها، تغير الصورة كليا.

وللتذكير، فقد تلقت «الوحدة» في النصف الأول من العام الجاري تحويلات إضافية من هذا النوع (خارج نطاق الميزانية الأساسية) بلغت ٣٤٦ مليون

وتظهـر مقارنة بين حجـم (مبالغ) المسـاعدات التي تتلقاها السـلطات المحليــة، من خــلال «الوحدة»، عدم تناسـب مقلق بين المناطــق المختلفة في الدولة. وعلى سبيل المثال فإن مجموع بلدات لوائي الشمال والجنوب ستحصل هذا العام من وحدة الاســتيطان على مبلغ ٥ر٩٤ مليون شيكل، في المقابل ســـتحصل مســـتوطنة «بيت إيل» وحدها على مســـاعدات مالية من «الوحــدة» تبلغ ٥ر٥١ مليون شــيكل، وذلك في نطاق ثــلاث معونات، اثنتان منهــا مخصصتان لتمويل أعمال مقاولين مــن القطاع الخاص، والثالثة تحت

هناك مجالس استيطانية أخرى تحظى بمساعدات ضخمــة من جانب «وحدة الاســتيطان»، ومن بينها مجلس «بنياميــن»، الإقليمي. الذي يتلقى قرابة ٢٨ مليون شــيكل في السنة، ومجلس «شــومرون» الإقليمي: ١٧ مليون شــيكل، والمجلس المحلي لمســتوطنة «عيلي»: ١٠ مليون شيكل، والمجلس الاستيطاني الإقليمي في الخليل: ٩ ملايين شيكل.

والمجلـس الإقليمــي الوحيد خارج مناطــق الضفة الغربيــة، الذي يحظى بمساعدات بقيمة مشابهة، هو "مجلس غولان الإقليمي" (في هضبة الجولان) والذي سيحصل على ٩ ملايين شيكل في العام ٢٠١٤.

وعلى سبيل المقارنة فإن إجمالي المساعدات المقرر تحويلها هذا العام إلــى المجلس الإقليمي في الجليل الأعلى يبلغ حوالي ٢ مليون شــيكل، وإلى المجلس الإقليمي في النقب أقل من ٥ر١ مليون شيكل. كذلك فإن "مجلس أشــكول الإقليمي" في منطقة "غلاف غــزة" – والذي من المفترض أن يحظى بأفضلية في الدعم والمساعدات بموجب قرارات الحكومة – لن يحصل سوى على ٥ر١ مليون شيكل فقط من مساعدات "وحدة الاستيطان".

شبهات بوجود إدارة غير سليمة وتضارب مصالح

جمعية يقف على رأســها رئيس مديرية الأنوية الاســتيطانية التوراتية، الحاخــام أريئيل دورفمان، تتلقى من "وحدة الاســتيطان" تمويلا يصل إلى قرابة نصف مليون شــيكل. وفقا لسلســة قرارات حكوميـــة، بينها قرار من العـام ٢٠١٣، فإن وزارة البناء والإسـكان تمثل إحدى الجهـات المركزية في عملية تمويل مشاريع "القرى التوراتية"، ونص القرار ذاته على أن تخصص هذه الوزارة خلال العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ مبلغ ٥٠ مليون شــيكل لدفع المشروع، على أن يتم ذلك بالتنسيق بين "وحدة الاستيطان" ووزارة البناء والإسكان ووزارة تطوير النقب والجليل. بعد تولي أوري أريئيل لمنصب وزير الإسكان، قام الوزير بتعييــن الحاخام أريئيل دورفمان- وهو ناشــط في حزب "البيت اليهودي"، كان مرشحا ضمن قائمة الحزب للكنيست- رئيسا لمديرية مشروع "الأنوية الاستيطانية التوراتية" العاملة في إطار الوزارة. غير أن دورفمان واصل في موازاة توليه لهذا المنصب كممثل رســمي لوزير الإسكان، إشغال منصب مدير عـــام إحدى الجمعيـــات التوراتية التي تتلقى مســـاعدات من "وحدة الاستيطان"، مما يعني نشوء وضع غير سليم قانونيا.

رئيس الهســتدروت الصهيونية العالمية، أبراهام دوفدفاني – المسؤول عن وحدة الاستيطان – يشــغل في الوقت ذاته عضوية مجلس إدارة اثنتين من المؤسســات المدعومة من قبل "الوحدة"، التي تعمل كما أسلفنا في إطار الهســتدروت الصهيونية العالمية، وهما مدرســتان دينيتان (تتبعان تيار الصهيونيـــة – الدينية/ حزب "البيت اليهــودي") إحداهما في "رمات غان" وتتلقى مساعدات من "الوحدة" قيمتها ١٩٥ ألف شيكل في السنة، والأخرى في "يروحام" (٩٠٣ ألف شيكل).

كما أسلفنا فقد عين دوفدفاني، المحسوب على حزب "البيت اليهودي"، رئيسا للهستدروت الصهيونية العالمية في العام ٢٠١٠، فيما انتقلت رئاســة "وحدة الاســتيطان" إلى كتلة اليميــن المكونة مــن حزبي "البيت اليهودي" و"إسرائيل بيتنا". وفي ضوء ما أظهرته المعطيات من أن "وحدة الاســتيطان" تقدم مســاعدات مالية لجمعيات يديرها نشطاء مركزيون في حزب "البيت اليهودي"، فإن ذلك يعني وجود شـبهات حول تضارب مصالح، وكأمثلة على ذلك:

جمعية دينية توراتية يترأســها رئيس لجنة الدســتور في حزب "البيت اليهـودي"، الحاخـام دانئيل تروفـر، تتلقى أكثر من نصف مليون شـيكل

مساعدات سنوية من "وحدة الاستيطان". بالإضافة إلى ذلك هناك ١٥ نواة اســتيطانية توراتية تتبع الجمعية ذاتها

تحصل على معونة مالية إضافية من "الوحدة". تمويل مؤسســات أقامها نائب وزيــر التعليم، آفي فارتســمان، من حزب

جمعية يترأســها الحاخام رحاميم نســيمي، وهو ناشــط مركزي في حزب "البيــت اليهودي"، تتلقى مســاعدات مالية (أكثر من ٨٠٠ ألف شــيكل في العام ٢٠١٤) من "الوحدة".

مساعدات لتقوية القاعدة السياسية لحزب "البيت اليهودي"

أحــد بنود الإنفاق الأخرى لـ "وحدة الاســتيطان" يتمثــل في تقديم دعم مباشــر للأنوية الاســتيطانية والمدنية – التوراتيــة (١٨ هيئة تحصل على أكثر من ٢٢ مليون شــيكل في السنة، أي حوالي ٥٪ من ميزانية المساعدات). ولا بد من تفحص هذا البند (الإنفاق) في سـياق ظاهرة الأنوية الاستيطانية والحضريــة التي اكتسـبت زخمــا كبيرا في العقــد الأخير. فقــد ازداد، في نطاق هذه الظاهرة، بشـكل ملحوظ عدد الأنوية الاسـتيطانية التابعة لتيار الصهيونية – الدينية، وذلك بفضل التدفق المتزايد للأموال العامة المحولة

فضلا عن ذلك فإن لظاهرة الأنوية الاستيطانية - الدينية خلفية أيديولوجية سافرة. فمنذ الانسحاب من سيناء، وبشكل خاص منذ الانفصال عن قطاع غزة، يشعر زعماء اليمين الديني بالقلق من الفجوة بين نجاحهم في إقامة مســتوطنات، وبين عدم جاهزية الجمهور الإسرائيلي للتجند من أجل مشــروعهم الاستيطاني، الذي أصبحت الأنوية التوراتية تشكل رأس حربته. وقد نجح حــزب "البيت اليهــودي" الذي يحتفظ بعلاقة وثيقــة مع الأنوية التوراتية، في تأمين زيادة التمويل لها، وفي توطيد سيطرته على المشروع بواسطة بند خاص في الاتفاقية الائتلافية من العام ٢٠١٣. بالإضافة إلى ذلك، تحظى "الأنوية" أيضا بدعم مالي كبير من جانب وزارات البناء والإسكان والتعليم وتطوير النقب والجليل.

ويتضح من معطيات المساعدات أن "وحدة الاســتيطان" تحولت إلى قناة مركزية لتحويـــل الأموال العامة إلى الأنوية (الاســتيطانية) التوراتية، على الرغم مــن أن الكثير منها يعمل في قلب مدن وســط إســرائيل، الأمر الذي يشكل خروجا عن حدود التفويض الرسمى الممنوح للوحدة، وهو مساعدة مناطق الهامش الاجتماعي وتعزيز الاستيطان فقط.

وكانــت الحكومة قد اتخذت في السـنوات الأخيرة سلسـلة قرارات لدعم المؤسســات والجمعيات (الأنوية) الدينية – التوراتية التي تقوم بنشاطات اجتماعيــة وتربويــة فــى مناطق الهامــش، وخاصة فـــى النقــب والجليل ومســتوطنات "غلاف غزة"، وإعطاء أولوية للأنويـــة الحضرية التي تعمل في المدن الواقعة في أســفل الســلم الاجتماعي – الاقتصــادي المحدد من قبل مكتب الاحصاء المركزي. وفي هذا الإطار خولت الحكومة "وحدة الاستيطان" تقديم مساعدات لأنوية قائمة في النقب والجليل، ولأنوية حضرية جديدة، مع التأكيد على وجوب منع نشــوء وضع تقدم فيه مساعدات مزدوجة لنفس المؤسسات من جانب عدة جهات حكومية. غير أن المعطيات تثبت أن جزءا كبيرا من مساعدات وحدة الاستيطان لهذه المؤسسات يتناقض مع قرارات الحكومة، وتبين أن للوحدة سلم أولويات مختلفا. فقد اتضح أن ٣٣ "نواة" من مجموع ٦٥ نواة تمولها "الوحدة" لا تعمل نهائيا في النقب والجليل، وإنما في وســط البلاد، وغالبيتها (٢٣ نواة) في مدن تقع في أعلى ســلم الترتيب الاجتماعي – الاقتصادي. وعلى سبيل المثل تقدم "الوحدة" مساعدات مالية لـ (٩) "أنوية دينية – توراتية" في مدينة تل أبيب وحدها، بعضها يعمل في الأحياء الأكثر ثراء في المدينة.

فيما يلي ثلاثة أمثلة تبرهن على أن الهدف الحقيقي لقسم كبير من هذه المؤسســات الدينيـــة – التوراتية، بعيد كل البعد عــن الأهداف والأولويات التــى حددتهـا القرارات الحكوميــة، فيما يتعلق بوجهه مساعدات وحدة الاستيطان، وأن جل اهتمامها ينصب على توسيع وتوطيد القاعدة السياسية والأيديولوجية لليمين الديني: تلقت نــواة «كاهيلا راشــيت» العاملة فــي مدينة «رامات هشــارون» في

العام ٢٠١٤ مساعدات مباشــرة من «وحدة الاستيطان» بلغت ٢٤٦ ألف شيكل، بالإضافة إلى حوالي نصف مليون شــيكل تتلقاها في الوقت ذاته كميزانية من وزارة التعليم في نطاق «دعم المؤسسات التوراتية». ويقر رؤساء هـذه المؤسسـة أن هدفها المركـزي هو "بث التـوراة في

قلب منطقة غـوش دان (تل أبيب الكبرى) التي تشـكل مركز صنع القرارات والسياسات في إسرائيل، وأن التأثير فيها هو تأثير مباشر على مجمل صورة وتنظم المؤسسة لهذا الغرض نشاطات تربوية في المدارس ورياض الأطفال

والمراكز الجماهيرية، كما أقامت مدرسة دينية)"يشيفات هسدير") جديدة في المدينة تابعة للصهيونية – الدينية. حصلت «النواة التوراتية» في بلدة «هود هشــارون» على مساعدات مباشرة

من وحدة الاستيطان بلغت ٣١٠ الآف شيكل في العام ٢٠١٤. وتدير النواة في البلدة مركزا «لتعميق الهوية اليهودية» بالإضافة إلى سلسلة من النشاطات الدينيــة والتربويــة، وذلك فــي صفوف طلبــة المدارس وريــاض الأطفال الحكومية، وتشـجع التوجهات والمواقف المناهضــة للمواطنين العرب في إسرائيل، كما أنها تجاهر بمواقفها السياسية (اليمينية) في مسائل أخرى. تلقـت نــواة "روح أفيــف" العاملة في حــى "رمات أفيف ج" شــمالي تل أبيب، مساعدة مالية من وحدة الاستيطان بلغت ٣٧٦ ألف شيكل. ولعل



الاستيطان: دوائر معتمة.

بأن من ضمن أهدافها (إلى جانب إقامة مؤسســـات تعليم وكنس ونشـــاطات جماهيريـــة واجتماعية يهوديـــة) القيام بـ "نشــاطات اجتماعية لتقليص

أكثر ما يثير الدهشــة والاســتغراب هو ادعاء القائمين على هذه المؤسسة

الفجــوات الاجتماعيـــة والاقتصادية"، وهو ما لا يســتوي بتاتا مع حقيقة أن هذه "النواة" اختارت الاســتيطان والعمل فــي أحد أكثر الأحياء ثراء وفخامة في مدينة تل أبيب، وفي إســرائيل عموما (!) فضلا عن أن غالبية ســكانه من اليهود العلمانيين! إلى ذلك فإن استعراض قائمة نشاطات "النواة" يبين بشكل جلي أن الغالبية العظمى من هذه النشاطات هي نشاطات دينية.

تمويل مؤسسات وشخصيات تمارس التحريض على العنف والكراهية

فضلا عن نشاطات الدعوة إلى "التوبة" والعودة إلى الدين وترويج الرسائل الأيديولوجيــة لليميــن الاســتيطاني، يبين تفحــص الهيئــات والعناصر المدعومة من قبل "وحدة الاســـتيطان"، أن الكثير منها ضالع في نشـــاطات سياســية متطرفة، جزء منها يتناقض مع قوانين الدولة، مثل تشجيع رفض الأوامر العســكرية (المتعلقة بإخلاء مواقع استيطانية ومستوطنين) وإجازة اللجوء للعنف ضد الجنود الإســرائيليين، والتحريض على الكراهية والعنف ضد المواطنين العرب في إسرائيل.

وفيما يلي بعض الأمثلة: تلقت مدرسة "شيرات موشيه" الدينية العاملة في يافا هذا العام مساعدة مالية من "وحدة الاســـتيطان" بلغت حوالي ٧٩٢ ألف شيكل، إضافة إلى مبلغ ٥٤٢ ألف شيكل من وزارة التعليم. وقد تسببت نشاطات هذه المؤسسة، التي أقامها الحاخام إلياهو مالي، أحد رؤســاء جمعية "عطيرت كوهانيم" الدينية اليمينية، بوقوع صدامات مع السـكان العرب في مدينة يافا. ومن الأهداف الرئيســة التي تعمل المؤسسة من أجلها "اعادة روح التوراة واليهودية إلى شـعب إسرائيل في غوش دان"، غير أن أنشطتها تصب من حيث الجوهر في

ترويج الرؤى الأيديولوجية والسياسية لليمين الديني – الاستيطاني. تلقت "النواة - التوراتية – الاجتماعية" العاملة في يافا هذا العام مساعدة مـن "وحدة الاســتيطان" بلغت ٣٣٥ ألف شــيكل. وتعمل هذه المؤسســة من أجــل أهداف ليس لها علاقة بالاســتيطان، وفي مقدمتهـــا منع الذوبان والاختلاط بين السـكان اليهود والعرب، وخاصة الزيجات المختلطة والتعليم

تلقت "النواة التوراتية" في الرملة مساعدة من وحدة الاستيطان بلغت هذا العام ٢٢٠ ألف شــيكل، بالإضافة إلى مساعدة من وزارة التعليم بلغت ٦٣٦١٢ شيكل. وتشكل هذه "النواة" جزءا من ظاهرة الأنوية الاستيطانية التوراتية الاَخذة في الانتشــار في المدن المختلطة (الرملة، اللــد، يافا وعكا)، ومن أبرز القائمين على هذا المشــروع الحاخام شــموئيل إلياهو، حاخام مدينة صفد، المعروف بمواقفــه وآرائه المتطرفة، خاصة تجــاه المواطنين العرب (أصدر فتوى دينية تحرم بيع أو تأجير شــقق سكنية للعرب)، بالإضافة إلى عدد من الحاخامين والشخصيات المحسوبة على اليمين الاستيطاني المتطرف.

قناة التفافية لتمويل مدارس الصهيونية – الدينية

يبين تفحص معطيات الأنوية الاستيطانية التوراتية المدعومة من «وحدة الاستيطان» أن غالبيتها تدير مؤسسة تعليم دينية – توراتية من هذا النوع أو ذاك: يشـيفوت هسـدير (مدارس دينية تدمج بين مسار التعليم الديني والخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي)، مدارس دينية ثانوية، مدارس دينية عليا، مدارس دينية تمهيدية للخدمة العسكرية ومعاهد دينية.

ويتضح من الفحص أن ١٧ جمعية من الجمعيات التي تتلقى الدعم تخصص معظــم مواردها لإدارة مدارس ومعاهد دينية، والتي تتلقى الدعم والتمويل أيضا مـن وزارة التعليــم ووزارات أخرى. ويعتبر تقديم المسـاعدات لمثل هذه المؤسسات مخالفا لقــرار الحكومة في أيلــول ٢٠١٣ الذي نص بوضوح على أن المدارس والمعاهد الدينية وغيرها من المؤسسات الدينية لن تعتبر مجموعة استيطان مؤهلة للحصول على مساعدات حكومية. وفي الوقت الذي أجاز فيه القرار تحويل المساعدات للنشاطات الاجتماعية التي تتم في إطار الأنوية الاســتيطانية – الدينية، عبر جمعيات تدير مؤسســات دينية، فقد أكدت الحكومة في قرارها أيضا عدم جواز اســتخدام أموال الدعم المخصصة للنشاطات الاجتماعيــة كمصدر تمويلــي إضافي للمدارس والمؤسســات الدينية، وشدد قرار الحكومة على أنه يجب في جميع الأحوال منع وضع تنشأ فيــه ازدواجية مسـاعدات. غير أن رئيس لجنة المالية في الكنيسـت، عضو الكنيست نيسان سلوميانسكي من حزب «البيت اليهودي»، تعهد لناخبيه، عقب نقاشات جرت في لجنته حول تقليص ميزانية المدارس الدينية، بإيجاد الطرق لتعويض مــدارس الصهيونية - الدينية عن التقليص المزمع. ونقل عن سلوميانسكي قوله: لن تعاني المدارس الدينية (يشيفوت هسدير) في السنة المقبلة من تقليص، فقد «حولنا إليها أموالا أخرى..». بعبارة أخرى فقد تعهد رئيس لجنة المالية بأن التعويض عن التقليص سيأتي من خارج إطار قانون الميزانية، عن طريق تحويل مساعدات مالية خارج الميزانية الأساسية. وتبيــن التقارير الماليــة للجمعيات المدعومة من «وحدة الاســتيطان»، أن عددا مـن الجمعيات التي تدير مدارس ومؤسســات تعليـــم دينية، تحظى بالمساعدات تحت تصنيف «أنوية استيطانية». ومن الجدير بالذكر هنا أيضا أن هذه المساعدات تضاف إلى مساعدات ماليـــة كبيرة تتلقاها الجمعيات مباشـرة مـن وزارة التعليم، في نطاق دعم الحكومة لمؤسســات التعليم التوراتية.



محاضرة في «مدار» حول «إسرائيل: الأرض، القانون والأيديولوجيا»

*مدير تحرير «قضايا إسرائيلية»: الانتداب البريطاني تعمّد «إيقاف الزمن الفلسطيني» عبر إجراءات تسوية الأراضى

رام اللـه- اعتبر د. رائف زريق، مدير تحرير فصلية "قضايا إسرائيلية"، أن تاريخ قوانين الأراضي في فلسطين/ إسرائيل، يشكل تعبيرا مكثفا عن تاريخ الصراع بمجمله، ولا يمكن من دون تتبع هذا التاريخ فهم سياسة الدولة الإسرائيلية ومنطقها، موضحا أن فترة الانتداب البريطاني حاسمة في تحديد مسار السيطرة على الأراضي، عبر التوجه لتسويات الأراضي مراعاة للضغوط الصهيونية، إلى جانب «توقيف الزمن الفلسطيني» عبر وقف احتساب سنوات تصرف الفلاحين منذ اللحظة التي كانت تعلن فيها سلطات الانتساد، عن أراض معينة أنها أراض تحت

وقــال د. زريق في ندوة نظمها المركز الفلسـطيني للدراسـات الاســرائيلية «مدار»، أول من أمس، تحت عنوان «إســرائيل: الأرض، القانــون والأيديولوجيــا»، أدارهــا الكاتب أكرم مســلم، أن هدف المشــروع الصهيونــي في فلسـطين تمثل، ومنذ مرحلــة مبكرة، بتجسيد ملكية جماعية يهودية للأراضي في فلسطين، الأمر الذي لا يســتطيع نموذج الاســتعمار الاســتيطاني وحده أن يفسره، إذ هناك مشاريع استيطانية في استراليا وكندا وغيرها لم تكن فيها ملكية الأراضي جماعية على الإطلاق.

ونبه زريق إلى ان فكرة وراثة دولة إســرائيل للدول التي سبقتها ليســت ذات معنى، إذ تم منع وجود كيان فلسطيني يرث الانتداب وغيــره، ثــم إن الدولــة بالمعنى الحقيقــي تمتلك حيــزا من باب الائتمان عليه لإعادة اســتخدامه للصالح العام، وليس لصالح أناس لم يهاجروا بعد إلى فلسطين.

وأوضح زريــق أن الطبيعــة الجماعيــة للملكيــة اليهودية في فلسـطين فرضتها ضرورات أيديولوجية وماديــة في آن. وكمنت الضرورات الأيديولوجية والأيديولوجية الضرورات الأيديولوجية في التبريرات الفكريــة والأيديولوجية التي اتكأت عليها الصهيونية كي تبرر مشــروع اســتيلائها على الأرض، والمســتندة بأغلبيتها إلى الحق اليهودي القديم في أرض إســرائيل. زد على ذلك أن المشروع ذو طابع إثني – قومي ينوي حل مشكلة اليهود أينما كانوا في أرجاء المعمورة، وبالتالي فإن الأرض التي تتم الســيطرة عليها، أو يجري اقتناؤها إنما هي أرض مكرسة لخدمــة اهداف وحاجــات جميع اليهــود أينما كانــوا. وعليه فان مالكها المسجل هو أشبه بمؤتمن عليها لصالح اليهود ككل، أولئك اليهود المتوقع منهم الهجرة إلى فلسطين وبناء المشروع القومي اليهــودي على أرضها. وهذا ما يفســر وجود أجســام مثل الكيرن اليهــودي على أرضها. وهذا ما يفســر وجود أجســام مثل الكيرن

كييمت التي تتوسط بين الأرض في فلسطين ويهود العالم.
وعن السبب العملي للملكية الجماعية أشار زريق إلى أنه كان من
المتعذر في ظروف فلسطين وفي ظل الوجود العربي القوي والراسخ
فيها اتباع سياســـة اســـتيطان فردية ضمن النموذج الأسترالي أو
الكندي، وذلك نتيجة المقاومة المحلية، وبالتالي كان لا بد من وجود
جسم جماعي تنسيقي يقوم بعملية الشراء والمحافظة على الأرض

واعتبر زريق فترة الانتداب البريطاني حاسمة في تحديد مسار السيطرة على الأراضي، إذ جرت تحت تأثير وضغط أوساط صهيونية عملية سريعة لمسح الأراضي وإعلان حدودها ومساحتها وملكيتها، الأمر الذي تطور إلى الفصل بين الملكية من ناحية والحيازة والتصرف بالأرض من ناحية أخرى؛ فأصبح من الممكن أكثر والحيازة والتصرف بالأرض دون أن تضطر للتصرف الفعلي بها. فأكثر أن تكون مالكا للأرض دون أن تضطر للتصرف الفعلي بها. وبين أن الضربة الأولى التي تلقاها الفلاح الفلسطيني في فترة الانتداب هي وقف احتساب سنوات التصرف منذ اللحظة التي كانت تعلن فيها سلطات الانتداب عن أراض معينة أنها أراض تحت إجراءات التسوية تستمر عشرات إجراءات التسوية تستمر عشرات السنين، والفلاح الفلسطيني يفلح الأرض خلال هذه السنين، لكن إلم يكن باستطاعته مراكمة هذه السنوات كي يدعي أنه أصبح لم يكن باستظاعته مراكمة هذه السنوات كي يدعي أنه أصبح مؤهلاً ليحظى بملكيتها بموجب قانون الأراضي العثماني. أي مأن التاريخ والتصرف الفعلي في الأرض لم يعودا عاملا أو اعتبارا حاسما في تسجيل الملكية، وكأن الزمن الفلسطيني قد توقف.

وقال: الانتقال من منطق التصرف إلى منطق تسجيل الملكية إبان الانتداب كان ذا أثر سلبي كبير على الفلاح الفلسطيني، هذا الاثر الذي بلغ ذروته بعد إقامة دولة إسرائيل. ومن ناحية أخرى فإنه أتاح للمؤسسات اليهودية استملاك الأراضي بسهولة أكبر، بعد ارتفاع مصداقية السجلات المكتوبة مقابل التصرف والحيازة الفعلية. مهما يكن من أمر فإن مجمل الأراضي التي استملكها اليهود

وعشية قرار التقسيم، لم يتجاوز ٦ بالمئة من أراضي فلسطين.
وعن فترة إقامة دولة إسرائيل، أوضح زريق ان الدولة وجدت نفسها في وضع غريب عجيب من حيث علاقة «السيادة»ب»الملكية»:
لديها سيادة على كامل أراضي الدولة في حين أن اليهود يملكون نسبة ضئيلة من الأراضي، وعليه نشأت ضرورة نقل ملكية هذه الأراضي لأياد يهودية. يمكن القول إن مرحلة جديدة بدأت بعد قيام الدولة، فإذا كان تملك اليهود لبعض الأراضي قد ساهم في بناء الدولة والحصول على السيادة، فالحال بعد إقامة الدولة هي العكس: إن السيادة مقدمة للحصول على السيادة.

وأضاف: إن لهذه الحقيقة مداــولات وتأثيرات كبيرة على مبنى الدولــة والنظام السياســي فيها، فحقيقــة أن معظم الأراضي في الدولة ملكية جماعية تحت تصرف الدولة، وتحت تصرف مؤسسات يهوديــة لا تخضع للدولة، لها مدلولاتهــا الاقتصادية والقانونية والسياســية لأنها تبقي المواطن رهين سياسات جماعية ترسمها الدولة والمؤسســات الصهيونية برمتهــا؛ أي أنها تبقي المواطن اليهــودي في علاقــات تبعية بكل مــا يتعلق بمواضيــع بديهية وأساسية تتعلق بمكان سكناه والبيئة المادية التي تشكل أساسا لحياته.

وختــم زريــق: إن لهذا الواقــع بالمعنى السياســي فيما يتعلق بالمواطنين العرب- داخل الخط الأخضر- دلالة خاصة، إذ يشــير إلى أنه مهما ارتفع منسوب الحديث القانوني على حقوق هذا المواطن، فإنــه يبقى محاصــرا في الهواء إلى حد كبير، لأن الأســاس المادي لوجــوده بالمعنى المباشــر – الأرض – موجود بين يدي مؤسســة تســتعديه. بهذا المعنى فإن أي حديث عن المســاواة والمواطنة دون التطرق إلى الأســاس المادي لهذه المساواة ولهذه المواطنة، هو عبارة عن ديمقراطية شكلية.

في الخامس من شــهر آب الماضي قام وزير الخارجية الفلسـطينية رياض المالكي بزيارة علنية للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، تتعلق بالانضمام لمعاهدة روما.

ويتيح الانضمام للمعاهدة للفلسطينيين من ناحية نظرية التوجه لمدعي عام المحكمة الجنائية الدولية بطلب تفحص اتهامات بشـــأن مسؤولية قادة إسرائيليين عن ارتكاب جرائم حرب أثناء الحرب الأخيرة في غزة.

وهناك مؤشرات عديدة تدل على أن الفلس طينيين ماضون قدما نحو التوقيع على «معاهدة روما»، فقد صرح نبيل شعث، مستشار الرئيس محمود عباس، أن قرار الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية قد اتخذ، لكنه لم ينف نبعد. كذلك أكد رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله في مقابلة ينف نبعد. كذلك أكد رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله في مقابلة مع صحيفة «الشرق الأوسط» منتصف الشهر الماضي، أن حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية عازمة على التوقيع على معاهدة روما، مشيرا إلى أن السلطة الفلسطينية شكلت طاقما من رجال القانون الذين سيتولون عرض عموما فإن هذه ليست المرة الأولى التي تتوجه فيها القيادة الفلسطينية الدولية. البحكمة. ففي أعقاب عملية «الرصاص المصبوب» (٢٠٠٨ – ٢٠٠٨) عن استعداد السلطة الفلسطيني مكتب المدعي العام في المحكمة، رسالة تعبر عن استعداد السلطة الفلسطينية للاعتراف بالصلاحية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية في «أراضي فلسطين»، وعلى الرغم من أن المكان الدقيق للمتذام هذا المصطلح.

بصورة عامة فإن أي كيان يطالب بتطبيق الصلاحية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية على منطقة معينة، يجب أن يكون دولة، وأسهل طريق إلى ذلك هي التوقيع على «معاهدة روما». أما الدولة غير الموقعة على المعاهدة فيمكن لها قبول الصلاحية القضائية للمحكمة لـ «غرض معين»، أو لمرة واحدة، عن طريق تسليم مدعي المحكمة «إعلان نوايا» في هذا الشأن، وهذا ما فعلته السلطة الفلسطينية في العام ٢٠٠٩. غير أن العائق الرئيس الذي وقف حائلا دون السلطة الفلسطينية في هذا الصدد، تمثل في حقيقة أنها ليست دولة من ناحية قانونية.

وفي شـهر نيسـان من العام ٢٠١٢، صرح المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي لويس مورينو أوكامبو بأنه ليس من صلاحيته على الإطلاق البت في مسألة متى ستصبح السلطة الفلسطينية دولة، وأن هذه الصلاحية تخص السكرتير العام للأمم المتحدة بالتشاور وبتوجيه من الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، على الرغم من أن الجمعية العامة صوتت في تشرين الثاني ٢٠١٢ على منح السـلطة الفلسطينية مكانة «دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة».

في مطلع شهر آب الماضي طرحت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، عدة أسباب لعدم اعتزامها فتح تحقيق في جرائم حرب ربما تكون قد وقعت في العملية العسكرية الإسرائيلية الأخيرة (عملية «الجرف الصامد») في قطاع غزة. أولا- فلسطين لم توقع على «معاهدة روما»، ثانيا- لم تعلن (دولة) فلسطين في وثيقة جديدة (أو طلب جديد) قبولها سريان الصلاحية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية في أراضيها.

من الواضح إذن، أنه لو كانت السلطة الفلسطينية قد وقعت على «معاهدة روما»، لكانت تمكنت من تحريك إجراءات قانونية ضد إسرائيل (في المحكمة الجنائية الدولية). وقد ولّد سقوط ضحايا مدنيين فلسطينيين في المواجهة العسكرية الأخيرة في قطاع غزة، انطباعا لدى بعض المحللين والمراقبين بأن الفلسطينيين ربما يجدون في ذلك سببا لتقديم دعوى ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية. غير أن مثل هذه الاقتراحات تتجاهل في الغالب مسؤولية حركة «حماس» في سقوط الضحايا المدنيين، من خلال نصب منصات إطلاق الصواريخ وسط تجمعات سكانية مدنية. وتجدر الاشارة في هذا السياق إلى التصريحات التي أدلى بها السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون في ٢٢ تموز الماضي، والتي قال فيها، دون أن يذكر «حماس» بالاسم: عندما ينصبون منصات الصواريخ في مدارس وكالة الغوث (الأونروا) في قطاع غزة، فإنهم «يحولون المدارس إلى هدف لهجوم عسكري محتمل، ويعرضون للخطر حياة أطفال أبرياء والموظفين التابعين للأمم المتحدة وكل من يحتمي داخل مثل هذه المباني والمنشآت». وباختصار فإن المسؤولية عن تهديد حياة المدنيين في هذا النوع من النزاع تقع على عاتق حركة

وتحدد «معاهدة روما» تدخل المحكمة الجنائية الدولية في «جرائم بشــعة تهدد الأسرة الدولية برمتها».

وخلافا لمحكمة العدل الدولية في لاهاي، المخولة بتقديم دعاوى ضد دول، فقد أقيمت المحكمة الجنائية الدولية من أجل محاكمة أشخاص على جرائم دولية. أما الضرر المرافق أو العرضي الذي يتضمن فقدان حياة مدنيين، فيعتبر حاليا نتاجا مأساويا لمعظم النزاعات المسلحة في العالم، لكنه لا فيعتبر حاليا نتاجا مأساويا لمعظم النزاعات المسلحة في العالم، لكنه لا يعتبر أوتوماتيكيا موضوعا لمحاكمات جرائم حرب أو من مواضيع اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. وكما أشار مدعي المحكمة السابق أوكامبو في المحكمة البابانية الدولية. وكما أشار مدعي المحكمة السابق أوكامبو في المدنيين أثناء نزاع مسلح. لا يشكل في حد ذاته جريمة حرب». وكان أوكامبو يرد بذلك على شكاوى رسمية تقدمت بها عدة منظمات حقوقية من الولايات يرد بذلك على شكاوى رسمية القدمت بها عدة منظمات حقوقية من الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا، ارتكبت بموجبها قوات التحالف في العراق جرائم حرب في العام ٢٠٠٣، وأكد أوكامبو أن الأمر سيعتبر جريمة حرب بالفعل فيما لو وقع هجوم متعمد ضد مدنيين، أو ضد هدف عسكري في ظل إدراك مسبق بأن «عدد المصابين المدنيين العرضي سيكون مبالغا فيه مقارنة مع أية أفضلية أو نتيجة عسكرية متوقعة».

وبما أن إســرائيل كانت ترســل إنذارات موضعية تدعو السكان المدنيين في غزة لمغادرة مناطق القتال قبل أي هجوم تشــنه قواتها وطائراتها (إلقاء منشــورات، مكالمات هاتفية وبلاغات كلامية للهواتف النقالة) فإنه سيكون من الصعب الإدعاء بأن السياســة الإســرائيلية كانت موجهة للمس بالسكان المدندين الفلسطينيين.

كيف تقدم الدعاوى للمحكمة الجنائية الدولية؟

أولا: يحق لكل دولة موقعة على «معاهدة روما» أن تطلب من مكتب المدعي العـــام للمحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيـــق في الجرائم الدولية الخطيرة التي وقعت على أراضي هذه الدولة.

ثانيـــا: يمكن لمجلس الأمن التابع للأمـــم المتحدة دعوة المحكمة الجنائية الدولية إلى فتح تحقيق في جرائم حرب.

ثالثا: بما أنه يمكن أيضا لمنظمات دولية، مثل وكالات الأمم المتحدة أو منظمات غير حكومية، عرض مواد وأدلة أمام مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية بشان جرائم حرب محتملة، فإن المدعي العام يمكن أن يستنتج بأن عليه فتح تحقيق.

مــن الواضــح بطبيعة الحال أنه لا يحــق لأحد من الموقعيــن على معاهدة المحكمة الجنائية الدولية أن يطلب، أو أن يقترح على المدعي العام للمحكمة فتح تحقيق في أحداث جرت داخل إســرائيل، ذلك لأنها (إســرائيل)، وعلى الرغــم من أنها وقعت علــى «معاهدة روما» في العــام ٢٠٠٠، لم تُصدِّق بعد على المعاهدة ذاتها، وبالتالي لا توجــد للمحكمة الجنائية الدولية صلاحية قضائية في الأراضي الإسرائيلية. مع ذلك ينبغي التأكيد أنه يمكن للمحكمة الجنائيــة أن تحاكم أي مواطن إســرائيلي يرتكب جريمــة دولية في أراضي دولة موقعة على «معاهدة روما»، على الرغم من عدم تصديق إســرائيل على

المعاهدة حتى الأن.

بقلم: دوري غولد (*)



: "!! ...!

(الصورة :

للسلطة والصلاحية القضائية للمحاكم الجنائية القومية. كذلك شدد البند السابع عشر في «معاهدة روما» على أن المحكمة الجنائية الدولية لن تقبل دعاوى لا تأخذ في الحسـبان المبدأ المذكور: تقرر المحكمة عدم قبول ملف (دعــوى) طالما جرى تحقيق في الموضوع أو قدمت دعوى من قبــل دولة تمتلك الصلاحية القضائيــة عليه، إلا إذا كانت الدولة لا تريد، أو لا تستطيع، التحقيق أو إجراء محاكمة.

في شــأن الجرائم الأشــد خطورة ذات الاهتمام الدولي.. وسوف تكون مكملة

وعليه فإن اتخاذ اجراءات قانونية ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية ليس بالمسألة الهينة أو السهلة، إذ يتعين على مدعي عام المحكمة أن يأخذ في الحسبان مبدأ الاستكمال في بحثه لمسألة ما إذا كان من الممكن محاكمة ضباط عسكريين أو قادة سياسيين إسرائيليين في نطاق «معاهدة روما». ففي حالة السودان على سبيل المثال، والتي هي ليست طرفا في «معاهدة روما». كان من الواضح أن أية محكمة سودانية لن تقدم على اتخاذ إجراءات لمحاكمة الرئيس عمر حسن البشير على ضلوعه في ارتكاب جرائم إبادة جماعية في دارفور. ونظرا لخطورة هذه الجرائم الدولية، قرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إحالة قضية الرئيس السوداني للمحكمة الجنائية الأمن التابع للأمم المتحدة إحالة قضية الرئيس السوداني للمحكمة الجنائية الدولية، التي أدانته ببنود الاتهام الموجهة ضده. وفي حالات أخرى في القارة الإفريقية، فإن الحكومات المركزية لا تمتلك بالضرورة سيطرة على كل ما يحدث في أنحاء دولها، ولذلك تغدو المحكمة الجنائية الدولية الهيئة القضائية الوحيدة لضمان جلب المتهمين بارتكاب الجرائم الخطيرة ضد الانسانية إلى العدالة.

من الواضح أن إسرائيل حالة مختلفة من حيث الجوهر عن الحالات المذكورة. ففي هذا العام (٢٠١٤) كانت إسـرائيل ضحية هجمة شنتها منظمة إرهابية دولية (حركة «حماس») وأطلقت خلالها بصورة متعمدة صواريخ على تجمعات سكانية، وهي جريمة حرب في حد ذاتها. فضلا عن ذلك فإن إسرائيل تمتلك جهازا قضائيا متقدما يراقب أداء وسـلوك الجيش الإسـرائيلي في سـاحة القتال. والقرار الأولي حول ما إذا كان يجب اتخاذ إجراءات قضائية ضد جنود إسـرائيليين، لا يقع ضمن صلاحية قادة الفرق العسـكرية كما هو متبع في جيوش كثيرة، وإنما هو من اختصاص المدعي العسكري الرئيس، الذي يعمل بصورة مسـتقلة عن التسلسـل القيادي في الجيش الإسـرائيلي. وفي حال امتناع المدعي العسـكري عن اتخاذ الاجراءات اللازمة إزاء تجاوز خطير، فإنه يحـق عندئذ للمدعي العسـكري عن اتخاذ الاجراءات اللازمة إزاء تجاوز خطير، فإنه يحـق عندئذ للمدعي العمـم المدني للدولة التدخـل، وإذا رفض هذا الأخير

التدخل، فإنه يمكن للمحكمة الإسرائيلية العليا اتخاذ الإجراءات اللازمة. وبغية اتخاذ إجـراءات قضائية حيال اتهامات بارتــكاب جرائم دولية من جانب إســرائيليين، ســتضطر المحكمة الجنائية الدولية للتغاضي عن مبدأ دورهــا المكمل، والمنصوص عليه، كما أســلفنا، في «معاهــدة روما». ومثل هذه الحالة ستشكل تسييسا جليا للمحكمة الجنائية الدولية، وإساءة سافرة لســمعتها، كما حدث في مؤسسـات وهيئات دولية أخرى ســمحت لنفسها بالانجرار إلى النزاع الإســرائيلي - الفلسطيني، كمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على سبيل المثال.

إلى ذلك، فإن القيادة الفلسطينية ستواجه معضلات حقيقية إذا ما وقعت على «معاهدة روما» وباشرت في إجراءات قضائية ضد إسرائيل في المحكمة الجنائيـــة الدولية. وليس من الواضح نهائيــا إذا ما كان مدعي عام المحكمة ســـيرى في هذه الملفات قابلة للبحــث، إذا ما كانت قيد التحقيق والبحث في جهــاز القضاء الإســرائيلي. إن توقيع القيادة الفلســطينية على «معاهدة روما» من شــأنه أن يجعلها عرضة لمواجهة دعاوى حول ارتكاب جرائم حرب، نظرا لأن الســكان المدنيين الإســرائيليين هم الذين كانوا مستهدفين في هجمات حركة «حماس». وخلافا لإسرائيل، فإن «حماس»، التي تعتبر «منظمة إرهابية»، لا تمتلك أي جهاز قضائي.

أخيـرا، وفيما عدا الانعكاسـات المحتملة للتوجه إلــى المحكمة الجنائية الدولية بطلب اتخاذ إجراءات ضد (عســكريين وسياسيين) إسرائيليين، فإن من المحتمل أن تكون لمثل هذه الخطوة أيضا، انعكاســات سياسية خطيرة. فقــد أقر الكونغرس الأميركي تشــريعا لن يواصل بموجبــه المصادقة على تحويل المســاعدات المالية للسلطة الفلسطينية إذا ما توجهت السلطة إلى المحكمة الجنائية الدولية، فيما سيكون رئيس السلطة محمود عباس عرضة لضغوط من جانب فصائل المعارضة الفلسطينية التي تطالبه بتجاهل موقف واشــنطن في هذا الخصــوص. وكانت الإدارة الأميركية قد مارســت الضغط على تقرير على الرئيس عباس في العــام ٢٠٠٩ من أجل تأجيــل التصويت على تقرير غولدســتون في مجلس حقوق الإنســان التابع للأمم المتحدة، وقد استجاب غولدســتون في مجلس حقوق الإنســان التابع للأمم المتحدة، وقد استجاب وانتقادات في صفوف الفلسـطينيين، اضطرته للتراجع عن قراره. ومن هنا قد يتكرر الأن ســيناريو مشــابه أيضا، وبالتالي ســيكون من الخطأ استبعاد إمكانية لجوء السلطة الفلسطينية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وفضلا عما يمكن أن يترتب على مثل هذه الخطوة من انعكاسات سلبية على أي تعاون مستقبلي بين الجانبين، فإن إسرائيل لن تسلم بأية خطوة أو إجراءات قانونيــة تهدد جنودها وضباطها، وهذا ما يفســر الموقــف الحازم للحكومة الإســرائيلية في هذا الموضوع. فحل النزاع الإســرائيلي- الفلسطيني يجب أن يتم حول مائدة المفاوضات، والذي لن تفيده قطعا جهود ومساع قانونية لجر تدخل من جانب المحكمة الجنائية الدولية أو هيئات قضائية دولية أخرى.

(*) رئيس «المركز المقدســي لشــؤون الجمهور والدولة» وأشغل في السابق منصب سـفير إسـرائيل الدائم لدى الأمم المتحدة وعمل مستشــارا سياسيا لرئيس الحكومة الإســرائيلية بنيامين نتنياهــو. وهو حاصل على لقب دكتوراة في العلاقات الدولية ودراسات الشرق الأوسط من جامعة كولومبيا في نيويورك.

وفيمــا يتعلق بدعاوى محتملــة تقام في المحكمــة الجنائية الدولية ضد إســرائيليين بتهمــة ارتكاب جرائم حــرب أثناء عمليات عســكرية للجيش الإســرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، هناك مســائل كثيرة تطرح في هذا السياق أيضا:

إسرائيل والمحكمة الجنائية الدولية

أولا، إسرائيل ليست الدولة الوحيدة التي لم توقع، أو تصدق، على «معاهدة روما»، وإنما هناك أيضا دول مثل الولايات المتحدة والهند ومصر والصين، وكذلك السلطة الفلسطينية التي لا تعتبر دولة عضوا في المحكمة. وإذا كانت السـلطة تعتمد على رفع مكانة بعثة مراقبيها في الأمم المتحدة إلى مســتوى دولة مراقب غيــر عضو، وأن هذا الأمر ســيمكنها من الانضمام إلى «معاهدة روما»، فقد فاتها الإشــارة إلى ذلــك عندما اتخذت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة قرارها في الشأن المذكور في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٢. ثانيا، حتى لو كانت السلطة الفلسطينية طرفا في معاهدة روما باسم «دولة فلسـطين»، فإن مسألة البقعة الجغرافية التي تمثلها بالضبط ما زالت قائمة بعينها. وكانت السلطة الفلسطينية قد اعترفت في العام ٢٠٠٩ بالصلاحية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية في أراضي «فلسـطين»، لكنها لم تحدد بالضبط منطقة أو «أرض فلسطين» التي تتحدث عنها. وإذا كانت تقصد بذلك منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن لإســرائيل مطالب (إقليمية) في الضفة الغربية، وخاصة في القدس الشــرقية، التي ضمتها في العام ١٩٦٧. فضلا عن ذلك، ما زالت مسـألة «السيطرة الفعلية» في منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة غير محســومة، وهناك أطراف وجهات كثيرة في المجتمع الدولي تقول إن هذه المناطق تخضع للاحتلال الإسرائيلي، وإن إسرائيل هي التي ما زالت تمارس السيطرة الفعلية في قطاع غزة، على الرغم من انسحاب الجيش الإســرائيلي من القطاع في العـــام ٢٠٠٥، وذلك لأنها تســيطر على المنافذ البرية والبحرية والجوية للمنطقة. ويمكن تفنيد إدعاء السلطة الفلسطينية بشــأن سلطاتها وصلاحياتها القضائية في منطقة قطاع غزة، نظرا لأن حركة «حماس» تشكل جهة السـيطرة الوحيدة في المنطقة منذ العام ٢٠٠٧، على الرغــم من وجود صلة رمزية وواهنة للمنطقة بســلطة الرئيس محمود عباس في رام الله. وطالما أن إسرائيل تسيطر على أجزاء في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإنه سيكون من الصعب على السلطة الفلسطينية الإدعاء بأنها تمتلك سيطرة فعلية، إلا إذا قالت إن هذه المناطق لم تعد خاضعة للاحتلال، الأمر الذي سيسحب البساط كليا من تحت شكواها الرئيسة أمام المجتمع الدولي. ثالثاً، لقد أقيمت المحكمــة الجنائية الدولية في الأصل من أجل التعامل مع جرائم بشـعة ارتكبها أشـخاص لم يعاقبوا على أفعالهم. وفي الحالات التي يقدم فيها مواطن معين في دولة ذات جهاز قضائي جاد ونزيه، على ارتكاب جريمة حرب، فإنه سيحاكم في دولته، مما سيلغي الحاجة إلى تدخل المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. من هنا فقد قامت هذه المحكمة إذن على أســاس مبدأ «الاســـتكمال»، بمعنـــى أن الأولوية هي صلاحية المحاكـــم الدولانية في اســتنفاد القانون، ولكــن إذا امتنعت الدولة أو تعذر عليهــا في حالة معينة تطبيق أو استنفاد القانون إزاء مخالفة أو جريمة ارتكبت في منطقة صلاحياتها القضائية، فإنه يحق للمحكمة الجنائية الدولية التدخل عندئذ.

هذا السـؤال أثير في سـياق آخر، عندما شـرعت محاكم فـي دول أوروبية في اتخاذ إجراءات قانونية ضد ضباط إسـرائيليين فـي إطار نظرية القضاء العالمـي، التي يمكن بموجبها تطبيق صلاحية جهازها القضائي على حالات تتعلق بأفراد ليسـوا من رعايا هذه الدول، بسـ بب جرائم محتملة لم ترتكب في أراضيها. ففي العام ٢٠١٠ صادقت المحكمة العليا في إسـبانيا على قرار محكمة الاستئناف رفض طلب لإجراء تحقيق جنائي في قضية عملية اغتيال صلاح شـحادة، قائد الجناح العسـكري لحركة «حماس» في قطاع غزة، والتي قامت بها إسـرائيل في العـام ٢٠٠٣. وكانت عملية الاغتيـال التي نفذها الطيران الحربي الإسـرائيلي قد اسـفرت عن مقتل ١٤ مدنيا فلسـطينيا من سكان البناية التي تواجد فيها شحادة.

وقد اســتند القرار الأصلي لمحكمة الاســتئناف علـــى الإدعاء بأنه بذل في التحقيـــق الداخلي الذي أجراه الجيش الإســـرائيلي والإجراءات التي اتخذها جهاز القضاء في إســرائيل، جهد حقيقي للبت في مســألة مـــا إذا كانت قد ارتكبت جرائم محتملة نتيجة لاغتيال شــحادة. بعبارة أخرى فقد أكد القضاة الإسبان أن الإجراءات التي قام بها جهاز القضاء الإسرائيلي فيما يتعلق بقضية اغتيال شــحادة كافية، وبالتالي فإن تدخل المحاكم الاسبانية لا لزوم له في هذه الحالة. ويشكل قرار المحكمة الإسبانية نموذجا لمبدأ التكامل أو «الاستكمال»، الذي يوجه اتخاذ القرارات في المحكمة الجنائية الدولية أيضا. كذلك نالت مصداقية التحقيقات الداخلية الإســرائيلية المتعلقة بسلوك وممارسات الجيش الإسرائيلي، تأييدا من جانب لجنة خبراء مستقلة شكلها مجلس حقوق الإنسـان التابع للأمم المتحدة في العام ٢٠١١، لفحص الطريقة التي تصرف وعمل بها الجانبان الإســرائيلي والفلســطيني في التحقيقات الداخلية حول الأعمال التي قام بها الجيش الإسرائيلي خلال عملية «الرصاص المصبوب» فــي قطاع غزة (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩). وقد كتبت رئيســة لجنة الخبراء، القاضيـــة الأميركية المتقاعدة ماري مكغوان ديفيس، مؤكدة أن «إســرائيل كرســت جهودا كبيرة من أجل التحقيق في أكثر من ٤٠٠ اتهام حول ارتكاب مخالفات أثناء العملية العسكرية في غزة». في المقابل أشارت اللجنة إلى أن حركة «حماس» لم تجر أي تحقيق حول إطلاق الصواريخ نحو إسرائيل.

حرحه «حماس» لم حجر اي تحميق حول إطعاق الضواريخ تحو إسرائيل. وتؤكد «معاهدة روما» بوضــوح التزامها بمبدأ الناحيــة المكملة في عمل المحكمــة الجنائية الدوليــة، إذ أكدت مقدمة المعاهــدة أن المحكمة التي أقيمت في إطارها ســوف «تشكل مكملا للمحاكم الجنائية الدولانية»، كذلك عاد البنــد الأول في «معاهدة رومــا» وأكد هذه النقطــة: المحكمة الجنائية الدولية ستشــكل هيئــة دائمة ذات صلاحيات قضائية تســري على الأفراد

"المشهد" الاقتصادي إعــداد: برهوم جرايسي

موجز اقتصادي

ارتفاع حاد في جباية الضرائب وانخفاض العجز

قال تقرير لسلطة الضرائب الإسـرائيلية إن جبايـــة الضرائب في

وبيّن التقريـــر أن جباية الضرائب المباشــرة، وهـــي ضريبة الدخل وضريبة الشــركات وضريبة العقارات، ســجلت ارتفاعا بنسبة ٧ر١٨٪، بينما ارتفعت الضرائب غير المباشـرة، مثل ضرائب المشتريات على أنواعها، بنسبة ٢ر١٠٪، وقسم من هذه الزيادة نابع من قرار الحكومة السـماح لأصحاب المصالح الاقتصادية في منطقــة الجنوب بتأجيل دفعاتهم الضريبية من شــهر تموز إلى آب، بسبب العدوان على غزة، إلا أن لهذا مســاهمة محدودة نســبيا، بـ ١١٠ ملايين دولار في الزيادة

كما أظهر التقرير أن جباية الضرائب منذ مطلع العام الجاري سجلت زيادة عن الجباية المتوقعة بمليــار دولار، من بينها قرابة ٤٠٠ مليون دولار، كانت ضرائب على صفقات بيع شركات حكومية لجهات خارجية، بينما ٦٠٠ مليون دولار كانت جباية زائدة، وبالأساس من الضرائب غير

إسرائيليون يستثمرون في الخارج بعشرات المليارات بعيدا عن الضرائب الإسرائيلية

وتقول الصحيفة إن المعلومات الأولية، حصلت عليها سلطة الضرائب من شخص سرق معلومات من سلطات في دول أخرى، ونقلها إلى السلطات الإســرائيلية. ورفض مدير عام سلطة الضرائب موشيه آشــر التطرق إلى تفاصيل القضية، واكتفى بالقول إن سلطته تفحص في هذه الأيام قوائم حســابات بنكية في الخارج، كانت قد وصلت إلى

وقال اَشــر إن تقديرات ســلطة الضرائب الإســرائيلية تشير إلى أن حجــم الثروة الاجمالية التي يتم اســتثمارها في الخــارج على أيدي إسرائيليين، تصل إلى عشرات مليارات الـدولارات. ويتوقعون بعد الكشف عن هذه الحسابات أن تجبي السلطة الضرائب المناسبة، ما قد يزيد من مدخولات الضرائب الإســرائيلية بمئات ملايين الشيكلات (ما بين عشرات إلى مئات ملايين الدولارات).

وقال آشر إن سلطة الضرائب فسحت المجال أمام المستثمرين الإسرائيليين كي يبادروا بأنفســهم ويكشفوا تقاريرهم المالية، قبل أن تصل السلطة اليهم، مشيرا إلى أن هناك حالة تبادل معلومات بين البنوك العالمية وحكومات الدول في عدة مســـارات، ومن بينها مسار في منظمة الدول المتطورة OECD، التي إسرائيل عضوة فيها.

من فتح حســابات لأجانب لا يبلغون دولهم عن حساباتهم، الأمر الذي سـيزيد مـن التعاون بيـن إسـرائيل ودول العالم في هذا

إســرائيل وقعت حتى الآن مــع ٥٠ دولة، علـــى اتفاقيات لتبادل المعلومات بشأن الحسابات البنكية، وملكية العقارات والشركات.

العجز في شبكات الصحة العامة ٧٢٠ مليون دولار

العامة، شـبه الرسـمية، بلغ في العام الماضي ٢٠١٣، نحو ٧٢٠ مليون دولار، وتدعي الشبكات أن هذا نابع بالأساس من تراجع مساهمة الحكومة في كلفة العلاجات وإدارات هذه الشبكات، التي هي جمعيات تعاونيـــة تخضع لرقابة حكومية كانت في مـــا مضى، منها ما هو تابع لنقابات ذات انتماءات لتيارات سياســية، وأكبرهـــا كان تابعا لاتحاد

وفي إســرائيل أربع جمعيات تعاونية، تنشــر مئـــات العيادات في جميع انحاء البلاد، عدا المراكز الطبية، وعيادات الطبيب الواحد، كما أن لبعضها مستشـفيات، وأكبر هذه الجمعيات هي التي تدير "كلاليت للصحة العامة"، وكانت تابعة حتى العام ١٩٩٥ لاتحاد النقابات العامة، وهــي تضم في عضويتها أكثــر من ثلثي المواطنين في إســرائيل، ولديها عدد كبير من المستشفيات. وقال تقرير الوزارة إن هذه الجمعية كان العجز لديها ٥٢٧ مليون دولار، وبعد أن ساهمت الحكومة في ســد جزء من هذا العجز، بقيت بعجز من ٢٤٠ مليون دولار، أساســه

وقالت سلســلة من التقارير إن مســاهمة الدولــة في التكاليف الصحيـــة في تراجع مســتمر، رغــم قانون الصحــة المجاني، وفي المقابــل يرتفع صرف الجمهور على الخدمــات الصحية، من خلال المســاهمة الجزئية فــي أثمان الــدواء، وحتى في زيـــارة الأطباء

شــهر آب الماضي ســجلت ارتفاعا قارب ١٥٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي ٢٠١٣، كما أن العجز المالي المتراكم في الأشــهر الـ ١٢ الأخيرة واصل تراجعه، واســتقر عند ٦٦٦٪، مقابل ٧ر٢٪ في شهر

المباشرة، وأبرزها ضريبة المشتريات.

وأدت هذه الزيادة إلى اســتمرار الانخفاض في العجز المالي في الموازنــة العامة، إذ بلغ في الاشــهر الـ ١٢ الأخيرة، نســبة ٦ر٢٪، علمــا أن الهدف الــذي وضعته الحكومة للعــام الحالي هو ٨ر٢٪، وســيتبين من المعطيات التي ســتظهر عن شــهر أيلول الجاري مدى انعـكاس العدوان على حركة المشــتريات، وحركة الســوق بشكل عام، فالمعطيات حتى الآن تتناقض مع الصورة التي تحاول وزارة المالية عرضها، بالنســبة للأوضاع الاقتصادية، إذ تبدو أكثر سوداوية، وهذه تقارير باتت منهجية تسبق اقرار الموازنة العامة

من المتوقع أن ينتهي في الأيام المقبلة أمر حظر النشر عن تحقيق واســع النطاق تجريه سلطة الضرائب الإســرائيلية، حول ما يسمى بـ "الاقتصاد الأسـود" في الخارج، بمعنى اسـتثمارات إسرائيليين في الخارج، بعيدا عن ســلطة الضرائب الإســرائيلية. وحســب ما نشر في صحيفــة "ذي ماركــر" الاقتصادية فــإن الحديث يجري عن عشــرات الإسرائيليين الذين تصل استثماراتهم مجتمعة إلى عشرات مليارات

كذلك فإن إسـرائيل بصدد سن قانون من شأنه أن يمنع البنوك

ويقول المحامي زيف نيوفيلد، الخبير في شـــؤون الضرائب، إن

قال تقرير لوزارة الصحة، إن العجز المالي في شبكات عيادات الصحة

العجز في الميزانيات.

وتحذر شبكات العيادات العامة من أن استمرار هذا العجز ســيؤدي إلى اجراء تقليصات في خدماتها، الأمر الذي سينعكس مباشــرة على خدمات صحية حيويـــة، وإطالـــة أدوار الانتظار لدى الأطباء المختصين.

OECD: قيمة الراتب في إسرائيل تراجعت!

*بنك إسرائيل: المقياس الأهم ارتفاع المشاركة في العمل *OECD: قيمة الرواتب من حيث قدرتها الاستهلاكية تراجعت بنسبة ٨٠٨٪ في السنوات الأخيرة مقابل ارتفاعها في دول المنظمة *بنك إسرائيل يرد: نسبة العائلات التي فيها عاملان ارتفعت خلال ١٣ عاما بنحو ٥٠٪ من ٣٠٪ من إجمالي العائلات في العام ٢٠٠٠ إلى ٤٤٪ في العام ٣٠٠٣*

> أظهر تقرير جديــد لمنظمة الــدول المتطورة OECD، أن قيمــة الرواتــب فــي إســرائيل، مــن حيــث قدرتها الاســتهلاكية، قد تراجعت منذ العام ٢٠٠٧ وحتى العام ٢٠١٣، بنسبة ٨ر٠٪، رغم ارتفاع معدل قيمة الرواتب في دول المنظمــة بنحو ٤ر٠٪، إلا أن بنك إســرائيل المركزي ســارع إلى اصدار تقرير حاول خلاله نقض تقرير OECD، بادعاء ان مداخيل العائلات في إســرائيل ارتفعت بشكل كبيــر منذ العــام ٢٠٠٠ وحتـــى العــام ٢٠١٣، ولهذا فإن المقياس ليس قيمة الرواتب فقط، حسب البنك، في حين توقع تقرير OECD اســتمرار تراجع نســبة البطالة إلى ما دون ٦٪، وهي من أدنى نسـب البطالة في دول المنظمة، رغم وجود من يرفض هذه النسبة في إسرائيل، ويعتبرها، التفافا على الحقيقة.

> وقــال تقريــر OECD إن قيمــة الرواتب في إســرائيل تراجعت منذ العام ٢٠٠٧ وحتى العام ٢٠١٣، بنسبة ٨ر٠٪، وأن هذا ينعكس على مستوى المعيشة، إلا أن بنك إسـرائيل أصدر تقريرا، يرفض فيه ضمنا، تقرير OECD، ويقــول، إن المقياس ليس قيمــة الرواتب، وإنما مداخيل العائلات. ومن ناحية بنك إســرائيل، فـــإن قيمة الرواتب وقدرتها الاســتهلاكية، تراجعت منذ العام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٣، بنسـبة ١٪، ولكن المتغير الأهم من ناحية البنك، هــو الارتفاع الملحــوظ في مداخيل العائـــلات، إذ أن عدد العائلات التي فيها عاملان اثنان، ارتفع بنسبة ٥٠٪ خلال السنوات الـ ١٣ الماضية، إذ كان في العام ٢٠٠٠ فقط ٣٠٪ من اجمالي العائــلات فيها عاملان اثنان، بينما النســبة اليــوم وصلت إلى ٤٤٪ من اجمالــي العائلات، ما يعني أن معــدل مداخيل العائلات قد ارتفع بشــكل حاد، حسـب البنك، وهذا انعكس على مستوى المعيشة.

> يذكر في هذا المجال أن تقارير الفقر الرسمية الصادرة في الســنوات الأخيرة أشارت كلها إلى ارتفاع نسبة الفقر في العائلات التـــي فيها عامل وعاملان، مـــا يعني تدني مستوى الرواتب في إسرائيل.

> ويقول الخبير الاقتصادي البروفسور عومر موآف، لصحيفـــة "ذي ماركر"، داعما تقرير بنك إســرائيل، "إنه ما من شــك أن التباطؤ الاقتصادي يؤثر سلبا على معدلات الرواتب، ولكن من المهم أن نذكر، أن معدل قيمة الرواتب هو مقيــاس مضلل، ويجب التعامل معه بحذر، إذ علينا أن نرى أن تراجع معدل قيمة الرواتب في إســرائيل نابع من اتساع المشاركة في سوق العمل، وبوتيرة سريعة، وهذا جيد للاقتصاد ولمداخيل العائلات".

معدلات البطالة

ويقول تقرير OECD إن البطالة ســتواصل تراجعها في كل الدول المتطورة ودول المنظمة في العام المقبل ٢٠١٥،

إلا أن النسبة في إسرائيل تبقى من أدنى النسب في الدول المتطورة، ويتوقع التقرير أن تنخفض البطالة من ٦٪ في العام الجاري ٢٠١٤، إلى ٧ر٥٪ في العام المقبل ٢٠١٥.

وجاء في التقرير أن معدل نسبة البطالة في دول OECD بلغ فــي منتصف العام الجــاري ٢٠١٤، حوالي ٣ر٧٪، بعد أن كان المعدل في العام ٢٠٠٩، نحو ٥ر٨٪، إلا أن النسبة في العــام الجاري ما تزال أعلى بنحو ٧ر١٪ مما كانت عليه قبل اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية في العامين ٢٠٠٧

ويقول مدير عام وزارة المالية الإسرائيلية الأسبق آفي بن باســات إن توقعات منظمة OECD للبطالة في إســرائيل تفاؤلية أكثر من اللــزوم، وهي لا تأخذ بعين الاعتبارات انعكاسات "حملة الجرف الصامد" (العدوان علــى غــزة)، إذ أن تراجع النمو المتوقــع للعام الجاري، قد ينعكس أيضا على ســوق العمل في إسرائيل سلبا، حسب بن باسات، الذي قال إن OECD تتوقع لإسرائيل في هــذا العام، نمــوا اقتصاديا بنســبة ٢ر٣٪، بينما توقعات وزارة المالية لا تتعــدى ٩ر٢٪، وقد تنخفض. كمــا أن المنظمـــة تتوقع نموا في إســرائيل في العام المقبل بنسبة ٥ر٣٪ بينمــا توقعات بنك إســرائيل المركــزي تتحدث عن ٥ر٢٪، وهــذا كله ينعكس أيضا

الجديـــدة التي فتحت في الســنوات القليلة الأخيرة هي وظائف جزئية، وأن انخفاض نسبة البطالة لا يعني انتهاء أزمتها، لأن الكثير من العاملين لم ينجحوا من الخروج من دائرة الفقر بسبب الوظائف الجزئية أو تدني الأجور، إذ أن نحو ٥٠٪ من العاملين في إســرائيل يتقاضون في حدود

ويقول المدير العام لمركز "روتم استراتيجيا"، إنه منذ مطلع العــام ٢٠١٢ وحتى منتصف العــام الماضي ٢٠١٣، أوجدت سوق العمل في إسرائيل ١٨٠ ألف وظيفة جديدة، ما يعني ١٢٠ ألف وظيفة ســنويا، ما أدى إلى وجود نسبة بطالة متدنية نسبيا، إلا أنه حسب روتم، فإن غالبية هذه الوظائف هي جزئية، وموسمية، وبأجور متدنية، لا تسمح للعامل بأن يعيش بكرامة، وأن يؤمن احتياجاته الاساسية

ويقول روتم إن كل عامل ثالث في إســرائيل يعمل في وظيفــة جزئية، ما يعني نحو مليون انســـان، والتفســير البسيط لهذا الأمر، هـو أن الناس تخـرج كل صباح إلى عملها، إلا أنها لا تســتطيع أن تســد احتياجاتها، ولهذا، ليس صدفة أن نسـب الفقر في إسـرائيل هي الأعلى من

على معدلات البطالة. وكان بحث إســرائيلي صدر قبل فترة قـــد فنّد ادعاءات إسـرائيل بوجــود بطالــة منخفضــة، مقارنة مــع الدول المتطـورة، وبيّــن أن غالبيــة الوظائــف وأماكــن العمل

الحد الأدنى من الأجر.

له ولعائلته، من هذا المدخول.



إسرائيل: تراجع متواصل في قدرة الرواتب الاستهلاكية.

بيـــن الدول الأعضاء في منظمة الدول المتطورة OECD، إذ أن الحديــث ليــس عــن رافضي عمل يجلســون في البيوت، بل عن ٢٥٪ من العائلات الفقيرة في إسـرائيل

فيها عامل واحد على الأقل.

ويشــدد روتم على أن عدد الوظائف الجديدة، التي لا يتم اغلاقها بعد بضعة أشهر، هو عدد هامشي نسبيا، وما يؤكـــد الأمر، أن زيـــادة الوظائف الموســمية التي ظهرت في الربع الثاني اختفت عمليا في الربع الثالث.

ميزانيات الجيش الضخمة تأتي دائماً على حساب الميزانيات الاجتماعية!

*حجم ميزانية الجيش الضخم يأتي على حساب الميزانيات المدنية *الميزانيات المدنية من أهم محركات النمو الاقتصادي ومن دونها لن يكون لإسرائيل في المستقبل موارد حتى لسد مطالب الجيش الضخمة*

بقلم: ميراف أرلوزوروف

مــع توقعات نمو اقتصادي بنســبة ٨ر٢٪ حتى نهاية العام الجاري، لا يكون للدولة موارد كافية لتسديد مطالب الجيش المالية.

في العام ١٩٧٢، حينما كانت دولة إســرائيل فـــي ذروة أمنها الذاتي، وصلت حجم ميزانية الجيش إلى نسبة ما بين ١٨٪ وحتى ١٩٪ من حجم الناتــج العام، وبعد ذلك بثلاث ســنوات، وفي أعقــاب صدمة حرب يوم الغفران، بلـغ حجم ميزانية الجيش ٣٠٪ من حجـم الناتج العام، وبقي حجم ميزانية الجيش يتراوح ما بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪ من الناتج العام لفترة

ولهذا لقبت الفترة ما بين العامين ١٩٧٣ و١٩٨٥ بـ «العقد المفقود»، إذ واجهت إسرائيل الأزمة الاقتصادية الأقسى في تاريخها: ٣ آلاف قتيل في حرب يوم الغفران، وفقدان الثقة بقيادة الدولة، اضافة إلى معاناة لا تطاق، ولا لزوم لها، من الأزمة الاقتصادية الضخمة.

إن جذور الأزمة، من دون شـك، كانت حالة الهلـع التي تملكت قيادة الدولة في أعقــاب تلك الحرب، إذ جرى في أعقابها تحويل موارد ضخمة جــدا لميزانية الجيش، وليس واضحا إذا ما ضمنت تلك الموارد الضخمة أمنا أكثر لإســرائيل، وفي نهاية المطاف، فقط حرب واحدة، حرب لبنان الأولى، اندلعت في نفس العقد من الزمن، كانت تلك حرب اللاخيار، ولكن كان واضحا أنها ألقت عبئا لا يطاق على اقتصاد إسرائيل.

إن تحويــل المــوارد للجيش مسّ بمســار نمو الاقتصاد الإســرائيلي، ومنذ سـنوات السبعين الأولى جرى لجم النمو الاقتصادي الذي شهدته إسرائيل في العقدين الأولين لها (سـنوات الخمسين والستين)، وعلى الرغم من ضعف القيــادة، وتحويلها للأموال الضخمة لميزانية الجيش، إلا أنها لم تكن على استعداد لضرب الميزانيات المدنية، ما جعلها تخرق اطار الموازنة العامة، وتصل إلى عجز مالي ضخم، ودين عام ضخم،

وكل هذا مجتمعا أدى إلى ضرب قيمة الليرة الإسرائيلية (اسم العملة الإســرائيلية الأولى، حتى العام ١٩٧٨- الترجمة)، وبسرعة كبيرة تدهور الاقتصاد إلى نسـب تضخم هائلة، ولم تنجح قيادة الحكومات في لجم هــذا التدهور على مر ســنوات الأزمة، إلى أن وصــل الأمر إلى حضيض كبير في شــهر تموز العام ١٩٨٥، حينما بلغ الدين العام لإســرائيل بما يعــادل ٢٠٠٪ من الناتج العام، وكانت إســرائيل عمليــا غير قادرة على التســديد، وأمام هذا الوضع اتبعت إســرائيل خطة طوارئ اقتصادية، «خطة الاستقرار»، التي انقذتها من الافلاس.

وفقــط حينها، في أعقاب خطة الاســتقرار الاقتصادي، وبعد أن توطد

اتفاق السلام مع مصر، بدأت ميزانيات الأمن تتقلص، وفي العام ١٩٨٦، عاد مســتوى ميزانية الجيش، من حيث نســبته من الناتــج العام، إلى المســتوى الذي كان عليه عشــية حرب يوم الغفــران، ومن ثم بدأ حجم ميزانية الحرب يتراجع من حيث نسبتها من الناتج العام، وحتى أنها وصلت للنســبة التي كانت عليها في سنوات الستين، قبل اندلاع حرب الأيام الستة (توضيح ترجمة- الميزانية الكمية تضخمت، بموازاة ارتفاع حجم الناتج العام).

ليس صدفة أن عملية الانتعاش والنمو الاقتصادي في إســرائيل منذ العام ١٩٨٥، كانت بمــوازاة تقليص حجم ميزانية الجيش، فالقدرة على تحويل أمــوال للميزانية المدنية، التي تدير عجلــة النمو الاقتصادية، مرتبطة بعاملين أساســين: نمو القطاع الاقتصــادي ومعه زيادة كعكة الميزانيــة، وتحرير موارد مــن ميزانية الجيش إلــى ميزانيات مدنية، بمعنى توزيع الكعكة. وهذان العاملان مرتبطان الواحد بالآخر، ويغذيان بعضهما، وكلما زاد تحويــل المواد للجيش، فإن مــوارد أقل تحول إلى العوامل التي تدير عجلة النمو، والعكس بالعكس.

لكن من باب التوضيح، بعد الانخفاض النسبي في ميزانية الجيش، فإن إســرائيل ما تزال تصرف على الأمن أربعة أضعـــاف المعدل القائم في منظمة الدول المتطــورة OECD، بمعنى أنه منذ البداية ثمة ثقل كبير على قدرة النمو الاقتصادي عندنا.

هذا الجدل، الأمن مقابل النمو، مطروح حاليا مجددا على جدول الأعمال العام، ففي أعقاب حملة الجرف الصامد يطالب الجيش بزيادة ميزانيته بشـكل ثابت (الميزانية الأساسـية) بـ ١١ مليار شيكل (ما يعادل ٣٠٠٥ مليـــار دولار)، ابتداء من العام المقبـــل ٢٠١٥، وهذه الزيادة هي أكبر من زيادة الميزانية العامة التي ستبلغ ٨ مليارات شيكل (٢٢٢٢ مليار دولار)، والتجاوب مع طلب الجيش يعني تقليص كل الميزانيات المدنية، وأن برامه ومخططات مصيرية، مثل تطبيق توصيات لجنة غيرمان لتعزيز جهــاز الصحة العام، أو تقليــص الفجوات في جهــاز التعليم، لن يتم تطبيقها اطلاقا، كما أن انعكاســـات هذا التجاوب قد تكون قاسية أكثر

وقد تكون الانعكاســات قاسية بشكل خاص على مسار النمو، بالضبط في المرحلة التي تبدي فيها إســرائيل بشــكل عام، ضعفـــا في النمو؛ فتقديرات وزارة المالية تشــير إلى أنه حتـــى نهاية العقد الحالي، فإن وتيرة النمو الاقتصادي ســتكون بطيئة، وأن نســب نمو ٥٪ التي ميزت سنوات الألفين قد تبدلت بنسب نمو أقل من ٣٪ سنويا.

ولهذه التقديرات أسباب ديمغرافية: خروج كبير من سوق العمل إلى التقاعد، من القادمين من دول الاتحاد السـوفييتي السـابق، وأسـباب

أخرى، مثل انخفاض معدلات الولادة، ووصول نسبة المشاركة في العمل إلى أقصى حد ممكن، ومن دون معالجة هذه الأســباب وغيرها، قد تؤدي إلى استمرار تراجع وتيرة النمو، ما يعني أن حجم الكعكة لم يعد يسمح بدعـــم أيضا ميزانية الجيش الضخمة، ودعـــم الميزانيات المدنية التي

جهاز مبذّر

صحيح أنه توجد احتياجات أمنية مصيرية، تكشفّت في حملة الجرف الصامـــد، إلا أن الاحتياجـــات المصيرية قائمة أيضا فـــي جهاز التعليم وجهاز الرفاه والبنى التحتية والصحة، وفي وضعية إســرائيل الحالية، مع توقعات بانخفاض حاد في نسبة النمو، فإن الاستهلاك الفردي لا أقل ضرورة لحياة الدولة من الاحتياجات الأمنية، وإذا لم نســم الولد باسمه، من دون التجاوب مــع الاحتياجات الاجتماعيـــة الاقتصادية، فلن يكون لدولة إســرائيل ما تســدد به الاحتياجات الأمنية، كما تعلمنا هذا على جلدنا خلال "العقد المفقود" (١٩٧٣- ١٩٨٥).

والاستنتاج الماثل هـو أنه لا يمكــن الصمود أمــام مطالب الجيش الضخمة، وكي يستطيع الجيش أن يؤمّن الاحتياجات التي تكشّفت في الجرف الصامد، فعليه أن يؤمــن ميزانيات ولو بجزء منها، من الميزانية الحالية التي بحوزته.

ولن نكون نحن الحَكم في عرض أولويات الاحتياجات الأمنية من المُهم إلى الأقل أهميـــة، لكن بالتأكيد أنه في مجال القـــوى العاملة، بالإمكان العثــور على بنود صرف زائد، فيكفي أن يتنازل الجيش عن مبدأ الجيش الفتي، ويوافق على رفع جيــل التقاعد في الجيش النظامي، وخلال عدة سنوات سـيكون بالإمكان توفير مليارات الشواكل، من ميزانية الجيش

إن الواقــع الذي بناه الجيش في ميزانيته مبالــغ فيه، وبموجبه يكون على الميزانيات المدنية أن تبني لنفسها سلم أولويات، وميزانيات أبدا لا تكفي الاحتياجات، بينمــا الجيش يطالب دائما بميزانيات اضافة إلى ما يحصل عليه، دون أن يتنازل عن بنود في ميزانيته، ما سمح للجيش أن يترفه على مدى الســنين، ويكون مُبذّرا بشكل واضح، وأن يكون طبيعيا في إســرائيل أن تتعايش الوزارات الاجتماعية مع ميزانيات تسد ٦٠٪ من احتياجاتها فقط، بينما الجيش ليس مستعدا أن يكتفي بسد اقل من ٩٠٪ من احتياجاته.

وقــد أن الأوان لأن يضع الجيش ســلم أولويات لاحتياجاته، وأن يتعلم التوفير في ميزانيته.

(ذي مارکر)



التقرير السنوي لـ "معهد سياسة الشعب اليهودي"

أعداد اليهود في العالم تتراجع باستثناء إسرائيل!

٭عدد اليهود في العالم وفق ما تعترف به الوكالة اليهودية يقارب ١٤ مليونا لكنه سيبقى على حاله تقريبا حتى العام ٢٠٢٠ بسبب تراجع أعداد اليهود في العالم بما يساوي الزيادة في إسرائيل٭

كتب برهوم جرايسي:

صدر في الأيام الأخيرة، التقرير الاستراتيجي السنوي، لـ "معهد سياسة الشعب اليهودي"، التابع للوكالة اليهودية، ويرأسه مستشار الرئيس الأميركي السابق، دينيس روس، وهو يصدر للسنة العاشرة على التوالي، ويتوسع في هذا العام بشكل خاص، بالعاملين الديمغرافي ومدى الانتماء لليهودية. ويُظهر التقرير مجددا استمرار الارتفاع الطفيف في عدد اليهود في العالم، ولربما أن حتى هذا الارتفاع قد يتوقف بعد سنوات، حينما لا تعود الزيادة الطبيعية في إسرائيل، تسد التراجع المستمر في باقي دول العالم، بسبب اندماج اليهود في الديانات الأخرى، نتيجة لظاهرة "الزواج المختلط" المتزايدة.

ومعهد سياسة الشعب اليهودي تابع للوكالة اليهودية (الصهيونية)، وكان اســم المعهــد عند افتتاحه في ســنوات الألفيــن الأولى "معهد تخطيط سياســة الشــعب اليهودي"، إلا أنه لاحقا أسقط المعهد كلمة "تخطيط" من الاســم، كما يبدو كي لا ينشــأ انطباع وكأن المعهد يملي على أبناء الديانة اليهودية في أوطانهم اتجاهات عمل.

ومن أبرز من تولى مسؤوليات في المعهد، هو رئيسه الحالي، مستشار الرئيسين الأميركيين، بيل كلينتون وباراك أوباما، دينيس روس، الذي شغل لسنوات مبعوثا خاصة للرئاسة الأميركية في الشرق الأوسط، كما تولى منصب الرئيس بالشراكة، من بات سفيرا للولايات المتحدة في إسرائيل دان شابيرو، وتشارك في ابحاث المعهد أسماء بارزة في اسرائيل وخارجها، ولكن بشكل خاص أسماء برز اسمها في دوائر الحكم الأمدكي.

ويحمل التقرير العاشر للمعهد الكثير من الأبواب، لكن معظمه يتركز في الجانب الديمغرافي لليهود في العالم ومسألة مدى الانتماء للديانة والصهيونية وإسرائيل.

ونعالج في هذا العـــدد هاتين القضيتين، كما في التقرير أبواب أخرى تعالج قضايا سياسية من جوانب مختلفة، نأتي عليها لاحقا.

وجاء في مقدمــة التقريــر، التي كتبهــا دينيس روس وســتيورات أيزنشتات، أن المعهد يجري مســحا لوضعية الشعب اليهودي وحركته فــي العالم، من مختلف النواحي الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وليس بهدف اجراء المقارنات، وإنما من أجل بلورة توصيات للمجتمعــات اليهودية، ولجــم التراجع حيثما وجــد، واعطاء دفعة أكبر للتقــدم والازدهار حيــث يوجد، اضافــة إلى فحص مــدى العلاقة بين المجتمعــات اليهودية وإســرائيل، والعمل على توثيـــق هذه العلاقات وتطويرها.

وأضافت المقدمة أنه "من الناحية الديمغرافية، فإن الوضع في إسرائيل يبدو ايجابيا، بسبب ارتفاع معدلات الولادة، والزيادة المحتملة والمفترضة في الهجرة من أوروبا، التي تعكس الضغوط على الهوية اليهودية"، بينما هناك تراجع في جميع الدول، وبشكل خاص في الولايات المتحدة، بسبب "ضعف الشعور بالانتماء والالتزام بالشعب

اليهودي، خاصة بين أوساط الأجيال الناشئة".

ويقول دينيس روس وشـريكه في كتابة المقدمة إن "معهد سياســة الشـعب اليهودي" بذل جهدا مثير للانطباع، وبشــكل غير مسبوق، لدى عشــرات التجمعات اليهودية في الولايات المتحــدة وكندا، وأيضا في أوروبا وأميركا اللاتينية، وأقام ندوات وعرض نماذج اســتطلاعات ومسح لأوضاع اليهود، كأداة للأبحــاث التي يجريها، وفي نفس الوقت من أجل تعزيز العلاقة بين تلك المجتمعات وإسرائيل.

وتابعت المقدمة: إن اليهود "في الشتات" لا يرون اشكالية في تعريف إسرائيل على أنها "دولة يهودية وديمقراطية"، لا بل يرون أن التعريف الاول يكمل الثاني، بمعنى يهودية وديمقراطية، ولكن "في الوقت الذي تفحص فيه إسـرائيل من جديد قوانين أسـاس فيهـا، عليها أن تأخذ بالحسبان بشكل كبير، آراء الشــتات، لتمتنع عن المس بمبادئ المساواة والتسامح، إذ أنها قيمً عليا بالنسبة لليهود في الشتات.

وأضافتُ: إن يهود العالــم يدركون جيدا الصعوبــات التي تواجهها إســرائيل، في منطقة معادية ومليئة بالتهديدات الأمنية، ولكن غالبية يهود الشــتات، لا ترى بهذا مبررا لإســرائيل، لتقلل من التزامها بمبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان".

أعداد اليهود في العالم

ووفق الاحصائيات المعترف بها إسرائيليا، فقد بلغ عدد اليهود في العالم، في العام الماضي ٢٠١٣، ما يقارب ١٣٩٣/ مليون نسمة، بزيادة بنسبة ١٠٪ عما كان عليه عدد اليهود في العام ١٩٧٠، رغم أن عدد سكان العالم قد ضاعف نفسمه تقريبا في هذه الفترة، من ٧/٧ مليار نسمة في ١٩٧٠، إلى ما يزيد عن ٧ مليارات نسمة حاليا، وتشير التوقعات إلى أنه في العام ٢٠٢٠، قد يراوح عدد اليهود مكانه، أو حتى يتراجع بقليل، على ضوء الستمرار تراجع أعداد اليهود في جميع دول العالم، باستثناء إسرائيل، وهذا ناجم عن تراجع معدلات الولادة، ولكن السبب الأكثر تأثيرا هو "الزواج المختلط" بين اليهود وأبناء الديانات الأخرى.

وتقول سلسلة من التقارير إن الزواج المختلط بين اليهود وأبناء الديانات الأخرى في دول العالم، يتراوح ما بين ٢٥٪ كأقل نسبة. وحتى ٨٠٪ كما هي الحال في روسـيا والجمهوريات المحيطة. بينما نسبة الزواج المختلط في

إسرائيل، تتراوح ما بين ٣٪ إلى ٥٪، وفي غالب الأحيان يكون أحد الزوجين يهوديا لا تعترف المؤسسة الدينية بيهوديته.

ويتسبب الزواج المختلط بخروج الأجيال التالية من الديانة اليهودية، التي تعترف باليهودي الذي فقط والدته يهودية، حتى لو كان والده ليس يهوديا، ففي حال تزوج اليهودي من غير يهودية، فإن أبناءه لا يُعدون يهودا، بينما أثبتت تقارير أنه في حال تزوجت يهودية من غير يهودي واعتبرون أنفسهم واعتبر أبناؤها يهودا، فهم غالبا يتبعون والدهم، ولا يعتبرون أنفسهم يهودا. ويضاف إلى كل هذا، التوجهات العلمانية المتزايدة لدى الكثير مين المجتمعات اليهودية في أوطانها، وخاصة في الولايات المتحدة، كما يؤكد هذا التقرير مجددا.

وأكبر تجمع لليهود في العالم بات في إسرائيل، منذ نحو ^ سنوات، وكان عدد اليهود في إسرائيل في العام الماضي، قرابة ٢٥١٠٣ مليون نســـمة، مقابــل حوالي ٢٥١٥٥ مليون في الولايـــات المتحدة، وفق احصائيات الخبير الديمغرافي ســيرجيو ديلا فيرغولا، والمعتمدة في إسرائيل، وهذا رغم أن احصائيــات العام الماضــي كانت تتحدث عن ٢٥ر٥ مليــون أميركي، إلا أن التعديــل لدي فيرغولا، كما يبدو، جاء في أعقــاب تقديرات أكبر بكثير من معاهد أخرى، ونعالجها هنا.

ويقول التقرير إن في أميركا الشمالية، ٥٠٨ر٥ مليون أميركي، من بينهم ويقول التقرير إن في أميركا الشمالية، ٥٠٨ر٥ مليون أميركا اللاتينية، ٣٨٠ ألفا في كندا، والباقي في الولايات المتحدة، وفي أميركا اللاتينية، يعيش قرابة ٣٨٥ ألفا، وأكبر تجمع لهم في الأرجنتين، حيث يوجد أكثر من ١٨٨ ألف يهودي، تليها البرازيل- أكثر من ٩٥ ألفا، ثم المكسيك- ٤٠ ألفا، وفي باقي الدول قرابة ٤٠ ألفا.

ويبلغ عدد أبناء الديانة اليهودية في القارة الأوروبية، باستثناء الجمهوريات السوفييتية السابقة، ١٣٢د مليون نسمة، وأكبر تجمع لهم في فرنسا- ٧٧٤ ألف نسمة، ثم المملكة المتحدة- ٢٩٠ ألفا، والمانيا- ١١٨ ألفا، وهنغاريا- ٨٤ ألفا، وفي باقي الدول ٢٠٠ ألف.

وفي الجمهوريات السوفييتية السابقة بقي بعد موجات الهجرة الضخمة إلى إسرائيل والعالم والاندماج المتسارع في الديانات الأخرى، ٢٨٩ ألفا، من بينهم ١٩٠ ألفا في روسيا، و٦٥ ألفا في أوكرانيا، وحوالي ٣٥ ألفا يتوزعون في باقي الجمهوريات، ويشار هنا الى أن التقرير يُظهر أنه منذ العام ١٩٨، وحتى العام الماضي ٢٠١٣، وصل الى إسرائيل ٢١٪ من اليهود الذي غادروا دول الاتحاد السوفييتي، بينما الباقي هاجر الى دول أوروبية وأميركية. ويشار الى أنه حسب تقديرات سابقة، فإن نحو ١٣٠ ألف يهودي من الذين هاجروا الى إسرائيل، عادوا الى أوطانهم الأصلية في تلك الدول، وغالبيتهم ما تزال تحمل الجنسية الإسرائيلية.

وعابيتهم ما تران تعمل البعشية الإسرائيسية.
ويقول التقرير إنه في دول مختلفة من القارة الآسيوية، يعيش قرابة ٢٠
ألف يهودي، اضافة إلى ما يقارب ٧٥ ألفا في القارة الإفريقية، غالبيتهم
الساحقة في جنوب أفريقيا- ٧٠ ألفا، و٢٤٠٠ يهودي في المملكة المغربية،
و ٢٣٠٠ يتوزعون في دول إفريقية عدة. ويعيش في القارة الاسترالية
نحو ١٢٠ ألف يهودي، من بينهم ١١٢ ألفا في استراليا ذاتها، والباقي في

أما في العام ٢٠٢٠، فتشير التقديرات إلى أن عدد اليهود في جميع دول العالم سيتراجع بما يزيد عن ٣١٠ ألف نسمة، ما يعني حوالي ٤٪ من اليهود في دول العالم حاليا، باستثناء إسرائيل، التي سيزيد فيها عدد اليهود، من دون احتساب الهجرة، بنحو ٤٤٠ ألفا، أي زيادة بنسبة ٢٧٧٪ خلال سبع سنوات. ويبقى التقدير النهائي للعام ٢٠٢٠، مرتبطا بالجدل القائم حول أعداد اليهود في الولايات المتحدة، إذ وفق تقديرات العام الماضي، فإن عدد اليهود في إسرائيل، لرفع عدد اليهود في إسرائيل،

وأعلى نسبة تراجع لأعداد اليهود، نجدها في الجمهوريات السوفييتية، إذ مــن المتوقع ان يتراجع عددهم بنحو ٤٠٪، مــن نحو ٢٩٠ ألفا اليوم، إلى ١٧٣ ألفا في العام ٢٠٢٠، وهذا العدد لا يأخذ بالحسبان الهجرة إلى إسرائيل، التي باتت بوتيرة ضعيفة جدا، ولكن هذا يعود إلى نســـبة الزواج المختلط التي تصل في تلك الدول إلى ٧٠٪ كما ذكر من قبل هنا.

كذلك نرى أن عدد اليهود في أميركا الشــمالية سيتراجع بما بين ٧٥ ألفا إلى ١٥٠ ألفا، وهذه الفجوة في التقديرات تعود إلى ما ذكر هنا سابقا، تعدد الاحصائيات والتقديرات لأعداد اليهود في الولايات المتحدة؛ وســيتراجع أعداد اليهود في أوروبا، من دون الجمهوريات الســوفييتية السابقة، بنحو ١٥٠ ألفا، ما نسبته أقل بقليل من ٦٪.

التقديرات في الولايات المتحدة

على مدى السـنوات الأخيرة، كانت التقديرات تشـير إلى أن عدد اليهود في الولايات المتحـدة الأميركية في حدود 7/0 مليون أميركي، إذ لا توجد احصائيات رسـمية في هذا المجال، لكون السـجل السـكاني الأميركي لا يسجل ديانة السكان، إلا أنه في العام الماضي ٢٠١٣، وفق ما يعرضه تقرير المعهد، بادرت ثلاثة معاهد بحثية، إلى اجراء أبحاث منها شاملة، وتوصلت إلى تقديرات بشـأن عدد اليهود، ومنها ما تركزت بتقدير اليهود وحدهم، في حين استمر المختص سيرجيو ديلا فيرغولا، في اصدار تقديراته، التي تستند إلى التعريف الدقيق لليهودي، بموجب الشريعة اليهودية، ولهذا جاءت تقديراته الأقل من بين التقديرات الأخرى.

ويقـول تقرير معهد سياسـة الشـعب اليهـودي إن المعاهـد الثلاثة اعتمدت في تقديراتها على ما يصرّح به المسـتطلع، إذ جرت اسـتطلاعات تشـمل ما بين عشرات اَلاف وحتى مئات اَلاف الأميركان، وبذلك توصلوا إلى نسبة مئوية لعدد اليهود في الولايات، اَخذين بالحسبان أماكن تجمعاتهم الأساسـة.

ويقول معهد في جامعة برانديس إن عدد الأميركان اليهود يتجاوز بقليل الارح مليون نســمة، في حين يقول ســجل الاحصائيات اليهودي الأميركي، إن عددهم يتجاوز بقليل الارح مليون نســمة، وعدد شبيه توصل اليه معهد "بيو"، أما الخبير ديلا فيرغــولا، فقد أعلن أن عددهم ١٤٢٥ مليون أميركي، بزيــادة بنحو ٢٠٠ ألف عما كان ينشــر حتى الفترة الأخيــرة. ويعتمد هذا العدد كما ذكر من قبل على من يعتبر يهوديا وفق الشــريعة المعتمدة في إسرائيل.

التقرير السنوي لـ «معهد سياسة الشعب اليهودي»

نحو نصف اليهود الأميركان علاقتهم ضعيفة- منقطعة عن الأطر اليهودية!

*يخصص تقرير معهد سياسة الشعب اليهودي حيرا كبيرا لمسألة الانتماء "للهوية اليهودية" في الولايات المتحدة *استطلاع: ٢٠٪ من اليهود الأميركان يعتبرون أنفسهم من دون ديانة بينما ٣٠٪ من الذين يعتبرون أنفسهم يهودا خارج أي تيار أو إطار يهودي *نسبة الزواج المختلطة بين هاتين المجموعتين تصل إلى ٧٠٪ *ارتفاع نسبة الابتعاد عن اليهودية بين الأجيال الناشئة *توصية ببذل جهود كبيرة للجم ظاهرة "عدم الانتماء" و"عدم الشعور تجاه إسرائيل" خاصة بين الأجيال الناشئة*

> يخصص تقرير "معهد سياسة الشعب اليهودي"، كما في غالب التقارير السنوية السابقة، حيزا لمسألة مدى انتماء أبناء الديانة اليهودية في أوطانهــم، لديانتهــم وللأطــر اليهودية، ومنهــا تلك التابعــة للحركة الصهيونية، ومجموعات الضغط المســاندة لها، وأيضــا مدى اهتمامهم بإسرائيل من كل النواحي.

وكانت تقارير ســابقة قد حملت نتائج اســتطلاعات حول هذه المسألة، ومـــن أبرز مــا بيّنته هو الابتعــاد المتزايد للأجيال الناشــئة عن الاهتمام باليهودية وبإســرائيل. ويشــير التقرير الحالي إلى وجــود هذه الظاهرة، ولكن من دون عرض معطيات كما كان سابقا.

وجاء في المقدمة، "يتركز التقرير الحالي في مسألة الانتماء "لدى الشعب اليهودي في الشتات وإسرائيل" بشكل عام، ولكنه يتركز في هذا التقرير بأكبر تجمعين الولايات المتحدة وإسرائيل، "إذ أن هناك فوارق هامة بين الجمهورين، في مبنى الهوية اليهودية، وبالمعايير غير المكتوبة، المتعلقة بالفكرة حول الهوية اليهودية، وتطبيقها على أرض الواقع، وتؤدي هذه الفوارق، إلى أنه في أحيان كثيرة، فإن اليهود الإسرائيليين واليهود الأميركان لا يفهمون على بعضهم".

ويطرح التقرير مجددا، مسالة من هو يهودي، وهي مركز جدل تاريخي ويحتد في أحيان كثيرة، بين التيارات الدينية المختلفة، ويُحذر التقرير من حالة التصلب التي تبديها المؤسسة الدينية اليهودية في إسرائيل، تجاه التيارات الاصلاحية، ورفض كل عمليات التهويد التي تقوم بها، ويدعو إلى أن تبدي إسرائيل تفهما أوسع للتيار الاصلاحي المنتشر في الولايات المتحدة، "مشيرا بايجاب" إلى أن إسرائيل، ولأول مرّة في تاريخها، بدأت في مطلع العام الجاري، تدفع رواتب لأربع حاخامين (ربانيم) اصلاحيين.

ويشرح التقرير الرؤية اليهودية لكيان إسرائيل وارتباطه بالتوراة، الأمر الــذي يجعل الاهتمام بإســرائيل مقياســا لمدى الانتمــاء للهوية اليهودية. كما يســتعرض ما أســماه توق اليهود لقيام إســرائيل، التي حســب التوراة، يقيمها المســيح، حين يأتي لأول مزة إلى العالم. وجاء في التقريــر "إن الوحدة الجماعية، حول الهويــة اليهودية، بدأت تتراجع مع ظهــور المجتمعات العصرية، والمتغيّــر الأول كان بفصل الهوية الدينية عن الهوية المدنية والقوميــة، فكلما تحوّل اليهود إلى مواطنين في دول الشعوب الغربية العصرية، زادوا من تماثلهم السياسي والوطني مع الدول التي يقيمون فيها، وليس مع مملكة المســيح العتيدة (مملكة إسرائيل)، ومــن ناحيــة الدولة التي يعيشــون فيهـا، فهم حافظوا علــي هويتهم ومــن ناحيــة الدولة التي يعيشــون فيهـا، فهم حافظوا علــي هويتهم اليهودية، فقط من الناحية الدينية، وتبنوا هوية "ألمان أو فرنسيين أبناء

دين موسى"، ولكن الهوية القومية الاثنية لليهود لم تختف كليا، وظهرت بالشكل الذي يلائم مكانتهم كموطنين في الدول الجديدة".

تنامي الابتعاد عن اليهودية فى الولايات المتحدة

ويقـول التقرير إنه قبل عقود لم يسـع اليهود فـي دولهم إلى تأطير أنفسـهم في أطر ذات طابع سياسـي خاص بهم، نتيجة عوامل عديدة، "إلا أنـه بعد الحـرب العالمية الثانية، وحينما بدأ يشـعر اليهود بأنهم بأمان أكثـر، بدأت المجموعات اليهودية، خاصـة في الولايات المتحدة، بإقامة أطر سياسـية ومجموعات ضغط (لوبـي)". ويعتبر التقرير أن أبرز معالم تطور هذه الأطر، هو ظهور منظمة "إيباك"، الجامعة لقسـم كبير من التنظيمات اليهودية في الولايات المتحدة.

ويعتقد التقرير أن عالبيــة اليهود في الولايات المتحدة، بقصد أولئك المعترف بيهوديتهم أساســا، هم أعضاء في أطر كهذه أو تلك من الأطر اليهودية، أو يعبّرون عن انتمائهم "الديني والإثني".

ويؤكد التقرير أنه في كل الدول الأوروبية وفي أميركا اللاتينية ينعم اليهود بمواطنة كاملة، وعلاقة مباشرة مع الدول، وفي هذه الدول أيضا، هناك انتماء قومي بارز لدى غالبية تلك الشعوب، ولهنا انرى أن لدى المجموعات اليهودية في تلك الدول شعورا قويا بالانتماء لليهودية، بينما في الولايات المتحدة الأميركية، فإن الانتماء القومي العام أضعف، "فالهوية الأميركية ترتكز في الأساس على الالتزام بالقيم الأميركية، وهذا ما شجع اليهود هناك على الاندماج أكثر في المجتمع، وعلى الزواج المختلط".

ويقول معهد "بيو"، الذي أجرى استطلاعا واسعا في العام الماضي حــول عدد اليهود في الولايات المتحدة، ومدى انتمائهم (المعطيات في القسم عن أعداد اليهود في هذه الصفحة)، إن ٨٠٪ من اليهود البالغين، المعترف بيهوديتهم حسب الشــريعة، يُعبرون بدرجة عالية أو أقل عن انتمائهــم لليهودية، وإنهم يعيشــون في بيئــة يهودية، ومحيطهم القريب بغالبيته من اليهود، وبينهم نســبة الــزواج المختلط هي ٤٣٪. القريب بغالبيته من اليهود، وبينهم نســبة الــزواج المختلط هي ٤٣٪ ويقول ٧١٪ إن لديهم شــعورا بالمســؤولية تجاه اليهود، وعبّر ٧٦٪ عن مشــاعرهم تجاه إســرائيل، وقــال ٩١٪ (من الذين لديهم مشــاعر تجاه إسرائيل) إن الاهتمام بإسرائيل هو جزء جوهري من انتمائهم لليهودية. إلا أن الاســتطلاع ذاتــه، الذي يقتبســه كثيرا تقرير "معهد سياســة الشــعب اليهودي"، أظهر أنه على الرغم من تلك المعطيات فإن الغالبية الســاحقة من الأميركان اليهود المعترف بيهوديتهم ليسوا متدينين.

ففي رد على ســؤال إلى أي مدى مهم لهم أسس الدين، مثل الله، والحياة الآخرة، والقيام بالشــرائع اليهودية، أجاب ٣١٪ بأن الأمر مهم لهم، علما أن ١٠٪ من اليهود في الولايات المتحدة هم متدينون محافظون، بمعنى حســب هذا الاستطلاع فإن ٢٥٪ من اليهود من غير المحافظين، مهتمون بالشــؤون الدينية، مقابل ٥٦٪ من الشعب الأميركي عامة، يؤمن بالأسس الدينية، وترتفع النسـبة بين الأميركان المســيحيين إلى ٢٩٪، حسـب الاستطلاع ذاته.

ويــرى تقرير "معهد سياســة الشـعب اليهودي" أن إحدى الرســائل المركزية التي يبثها اســتطلاع معهد "بيو"، هــو أن ٢٠٠٪ من الأميركان اليهود البالغين يعتبرون أنفسهم من دون ديانة، وهم ليسوا على علاقة باليهودية، أو أن العلاقة ضعيفة جدا ومتأرجحة، ويرى ٨٠٪ أنه لا مشكلة لديهم بالزواج من غير اليهود، وأن يكون أبناؤهم ليســوا يهودا. ويقول التقريــر إن اليهود الذين يعلنون أنهم من دون ديانة، يشــكلون اليوم ٢٢٪ (حسب تقدير المعهد) من اليهود البالغين عامة، ولكن هذه النسبة ترتفع إلى ٣٣٪ بين الأجيال الناشئة الجديدة من اليهود.

ويضم التقرير إلى هذه المجموعة، التي تعتبر نفسـها من دون ديانة، اليهود الذين لا ينتمون إلى أي تيار أو إطار جامع لليهود، وهم يشـكلون ٣٪ من اجمالـي اليهـود، فلدى هـنه المجموعة تصل نسـبة الزواج المختلـط إلى نحو ٣٠٪، كما أن ١٣٪ من هـنه المجموعة ترى أهمية بأن يكونوا جزءا من "الجالية اليهودية"، حسب تعبير التقرير، و"فقط" ٣١٪ يبدون اهتماما كبيرا بإسرائيل.

وهذه المعطيات المتعلقة بالمجموعتين الأخيرتين تعزز اســتنتاجات تقارير واستطلاعات سابقة، بأن نحو نصف الأميركان اليهود، ليسوا على علاقة بالمؤسسات اليهودية الدينية والسياســية- الصهيونية، وبين هؤلاء النســبة الأكبر للــزواج "المختلط" مع الأديان الأخــرى، وتصل إلى ٧٠٪، وبين اليهــود الأميركان عامة ٥٠٪، وكانت عــدة جهات قد أعربت مرارا عن قلق الحركة الصهيونية من هذه الظاهرة المتسعة.

ويضع التقرير سلسلة من التوصيات، منها للحكومة الإسرائيلية، وأخرى للأطر اليهودية، والوكالة اليهوديــة- الصهيونية، للجم ظاهرة الابتعاد عن اليهودية، وتعزيز الروابط مع اليهود، وتوسيع انتشار المدارس والمعاهد اليهودية في دول العالم، التي فيها مجموعات من أبناء الديانة اليهودية.

إن القلــق المركــزي لــدى الحركة الصهيونية وإســرائيل مــن ظاهرة تراجــع الشــعور بالانتمــاء لليهودية أنها تشــكل خلفية قوية لشــبه انعدام الاستعداد للهجرة إلى إســرائيل، بين أولئك الذين يبتعدون عن

٩٠٪ مــن أبناء الديانة اليهودية في العالم يعيشــون في دول مســتوى المعيشة فيها وظروفها أفضل بكثير مما هي في إسرائيل.

الهجرة إلى إسرائيل

اليهودية، ليضاف هذا السـبب القوي إلى السبب المركزي الآخر، وهو أن

ويقول تقرير "معهد سياسـة الشـعب اليهودي" إن عدد الذين هاجروا إلى إسـرائيل في العام الماضـي ٢٠١٣، كان ٢٦٨٨٢ مهاجـرا، وهذا العدد يقل بنحو ٢٣٠٠ مهاجر عما أعلنته وزارة الهجرة والاسـتيعاب الإسرائيلية فـي نهاية العـام الماضي ولم يوضح التقرير الفجـوة الظاهرة في العدد، وأحد التفسـيرات هو أن عـددا من المهاجرين قد غـادروا بعد وقت قصير من وصولهم إلى إسـرائيل، علما ان هذا ليـس أول تناقض في المعطيات، يظهر من احصائيات وزارة الهجرة الإسـرائيلية، وتقارير أخرى صادرة في إسرائيل، فعادة ما تكون معطيات الوزارة، أعلى من غيرها!.

وتشـهد الهجرة إلى إسـرائيل في السـنوات الثماني الماضية تراجعا كبيرا، قياسـا بما كان في سـنوات الألفين الأولى، بينمـا لا مجال للمقارنة مع ما كان في سـنوات التسعين من القرن الماضي، حين بلغ معدل الهجرة حوالي ١٠٠ ألف مهاجر سـنويا، أما في السنوات الثماني الأخيرة فقد تراوح عدد المهاجرين سـنويا، ما بيـن ١٣٥٠٠ إلى ١٦٩٠٠ مهاجـر، وهذا عدد لم يعد "يكفي" لمنع ارتفاع نسبة الفلسطينيين في إسرائيل، الذين ارتفعت نسـبتهم من حوالي ١٦٥٠٪ فـي العام ٢٠٠٥ إلى قرابــة ١٩٧٩٪ في العام الماضي ٢٠١٣، وهذه نسـبة لا تشمل فلسطينيي القدس وسوريي الجولان، الذين تدمجهم إسرائيل ضمن سجل السكان لديها.

وبرزت في العام الماضي الهجرة من فرنسا، التي بلغت أقل من 47٠٠ مهاجر، وهو عدد غير مسبوق، مع أعداد المهاجرين من فرنسا في السنوات الأخيرة، وتعزو أوساط إسرائيلية هذا الارتفاع الحاد إلى ما تدعيه إسرائيل والصهيونية من تنامي الأجواء المناهضة لإسرائيل، وبالتالي لليهود في فرنسا، والدعاية الترهيبية المكثفة التي تجريها الوكالة اليهودية وأذرعها في فرنسا، وتتوخى إسرائيل والوكالة أن تكون فرنسا مصدر هجرة اكبر لاسرائيل.

كذلك، بقيت الجمهوريات السوفييتية الســابقة في مقدمة الدول التي يخرج منها مهاجرون إلى إســرائيل، إذ بلغ عددهم في العام الماضي، أكثر من ٧٢٠٠ مهاجر، وحســب تقارير سابقة، فإن ٢٠٪ من المهاجرين في العام الماضي، كانوا حتى عمر ٣٤ عاما، ٣٣٪ ما بين ١٨ إلى ٣٤ عاما، و٧٧٪ ما دون ١٨ عامــا، كما أن ٧٠٠ من المهاجرين كانوا أطباء، أو حملة شـــهادات تتعلق بالمجال الطبي والعلاجي. متابعـات إعداد: بلال ضاهر الم

بينيت يسعى إلى ضم علمانيين إلى صفوف «البيت اليهودي» والتخلص من سلطة الحاخامين!

رغم ذلك فإن بينيت يحافظ على الطابع الديني لحزب «البيت اليهودي» والصراع داخله يدور حول إقصاء الحاخامين عن موقع القوة البالغة، بينما الكثير من الحاخامين يؤيدونه بسبب أيديولوجيته اليمينية المتطرفة الاستيطانية، ولأنهم يدركون حجم قوته وشعبيته لدى الجمهور اليهودي

نجــح رئيس حزب «البيت اليهودي» ووزير الاقتصاد الإســرائيلي، نفتالي بينيت، في تحقيق انتصار داخل حزبه، يوم الأربعاء الماضي، يتمثل بإقرار مؤتمر الحزب دســـتورا جديدا. وقــد يكون لهذه الخطــوة تأثير كبير على هـــذا الحزب اليميني المتطرف الذي يمثل التيار الصهيوني – الديني، لأن الدســتور الجديد يســمح بانضمام أعضاء علمانيين ويبعد تأثير حاخامي الصهيونية – الدينية، إلى جانب منح رئيسه بينيت صلاحيات واسعة.

وكان بينيت قد بادر إلى الدستور الجديد، الذي يمنحه صلاحية تعيين مرشح من بين كل خمسة مرشحين في قائمة مرشحي الحزب لانتخابات الكنيست. كذلك يخول الدستور بينيت بإدخال مرشحين من خارج «البيت اليهودي» إلى المنافسة على الترشح للانتخابات ضمن قائمة الحزب وأن يقرر بشأن تعيين الوزراء. وألغى الدستور الجديد بندا في دستور الحزب السابق ينص على أنه بإمكان اليهود المتدينين أو المحافظين على التقاليد الدينية فقط الترشح ضمن قائمة الحزب الانتخابية. كذلك نص الدستور الجديد على ضمان أماكن للنساء في قائمة المرشحين، في الأماكن الرابع والثامن وال١٧ وال١٧

وواجه بينيت معارضة داخلية للدســـتور الجديد، وحاول عضوا الكنيست من «البيت اليهودي»، يوني شـــيتبون وموطي يوغيف، إجراء تصويت سري على الدســـتور الجديد في المؤتمر بهدف إســـقاطه، لكنهما لم ينجحا في ذلك. وفي المقابل تعهد بينيت بتشكيل لجنة استشارية لتعديل الدستور

واعتبر أعضاء في «البيت اليهودي» أنه «بالمصادقة على الدستور الجديد، نشـهد مراسـم دفن المفدال التاريخي. وهذا الدستور يوقف إلزام الحزب بتأييد مؤسسـات عريقة مثل حركة الشبيبة 'بني عكيفا' و'هسـتدروت هبوعيل هميزراحي' ومؤسسات التعليم الحكومي – الديني. وبينيت يحرق مبادئ الجمهور الديني – القومي في طريقه إلى مكتب رئيس الحكومة». ويـدأب بينيت في كل مناسبة على وصف نفسـه بأنه «زعيـم اليمين الإسـرائيلي». وقد فعل ذلك في البداية من أجـل تقوية صورته على ضوء العداء الشخصي بينه وبين رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ومن أجل أن يبعد نفسـه عن صورة الناشـط المتدين. وخلال الفترة الأخيرة، أثناء وبعد العدوان على غزة، تعززت شـعبيته وبرز ذلك بوضوح في استطلاعات الرأي

بينيت: «لا أحد يعارض الدولة الفلسطينية سوى نحن»

التي منحت حزبه ١٨ نائبا في الكنيست لو جرت الانتخابات الآن.

ي يعامل الذي كان يمثل حزبه في وذكرت تقارير صحافية أن مقربين من بينيت، الذي كان يمثل حزبه في دورة الكنيست الماضية ثلاثة نواب فقط، وارتفع عددهم في الانتخابات الأخيرة إلى ١٢ نائبا، يقولون إنه يستعد الآن لاحتمال أن يكلفه الرئيس الإسرائيلي، بعد الانتخابات العامة المقبلة، بتشكيل الحكومة المقبلة.

وهاجم بينيت شـركاءه في حكومة نتنياهو اليمينية، وكتب في صفحته على موقع «فيسبوك»، الأسبوع الماضي، أنه «بقينا الحــزب الوحيد الذي يعارض (قيام) دولة فلسـطينية. لا حزب الليكود ولا حزب إســرائيل بيتنا ولا حزب يوجد مســتقبل ولا (تسيبي) ليفني ولا غيرهم – لا يوجد حزب آخر يقف كسور منيع ضد الأوهام السياسية التي تحطمت أمام أعيننا فقط قبل أسابع معدودة».

الكنيســت شــيتبون ويوغيف، اللذان يحــاولان الحفاظ علــى مبادئ حزب المفــدال المندثر ومنع بينيت من أن يحول الحزب إلى «حزب الرجل الواحد»،

ويواجه بينيت معارضة داخل «البيت اليهودي»، يقودها بالأساس عضوا

وهاجم شيتبون بينيت والدستور الجديد، الأسبوع الماضي، قائلا إن «دستور الرجل الواحد هــو تراجع عن وعودنا لناخبينا بوجود حزب موحد لصهيونية دينية قوية. وأستغرب ممن يسيرون وراء شعارات وأنصحهم بمراجعة إنجازات الصهيونية الدينية في الفترة التي رشحت فيها حزبا موحدا. وعندما يفعلون ذلك سيكتشفون أن الوحدة تنتصر وليس دساتير مشرذمة ستضعف الصهيونية الدينية وتحطم الحزب».

لكن ليس جميع أعضاء المفدال القدامى يعارضون بينيت. وأحد هؤلاء هو نيسان سلوميانسكي، وهو أقدم عضو كنيست في كتلة «البيت اليهودي» وكان نائبا عن المفدال منذ العام ۱۹۹۷. ورغم أنه لم يعتزم تأييد بينيت في البداية، لكنه استجاب في نهاية الأمر لطلبات بينيت. وقال سلوميانسكي إنه «عندما تلقيت المسودة الأولى للدستور وقرأتها ترددت في معارضة خطوة بينيت. ونظرت إلى دورة الكنيست السابقة وقلت: لقد وصلنا بسبب النزاعات الداخلية إلى ثلاثة نواب، وحينذاك أيضا لم يتحدث الواحد منهم مع الآخر وكاد الجمهور يسام منا. وأعتقد أنه يحظر علينا تكرار ذلك». وبعد ذلك سام سلوميانسكي لبينيت تحفظات على الدستور الجديد التي وخطت عليه، ما أدى إلى دعمه لبينيت.

وخلال محاولاته لإقناع أعضاء حزبه بتأييد الدســتور الجديد والامتناع عن شــق الحزب، قال بينيت إن «البيت اليهــودي كان حتى اليوم (يقصد حتى الانتخابات الأخيرة) حزبا صغيرا وهامشيا. ولم يأخذنا أحد بالحسبان. وخلال الطرد من غوش قطيف داســوا علينا» في إشارة إلى خطة الانفصال عن غزة وتفكيك المستوطنات.

وأضــاف بينيت «ماذا كان بإمكاننا أن نفعل؟ تظاهرنا وصرخنا. كنا صغارا ومحقين. واليوم، الحمد لله، نحن في مكان آخر، بمســاعدتكم، وبمســاعدة الإيمان بالطريق، وأيضا لأننا ببساطة نقول ونفعل أمورا صحيحة».

رغم ذلك، فإن مبادرة بينيت لدستور جديد أثارت توترا بينه وبين رئيس حزب «الوحدة القومية» ووزير الإسكان، أوري أريئيل. وتقول تقارير صحافية إنه تسود قطيعة بين الاثنين فيما يتعلق بهــذه الخطوة. ورفض بينيت عقــد أي لقاء مــع أريئيل لبحث موضوع الدســتور الجديــد. وعلى أثر ذلك كتب أريئيل رسـالة وجهها إلى بينيت وقال فيها إنه تم الاتفاق على دمج الحزبين. واعتبر أريئيل أنه «كانت لديك نية مسبقة بتمرير الدستور بدوننا وبعد ذلــك التوجه إلينا وطلب الوحدة. هذه ليســت زمالــة وهي بالتأكيد ليست طموحا للوحدة».

وقــال مقربون من أريئيل إن «بينيت يقول طــوال الوقت إن الانجاز الكبير الذي حققه البيت اليهودي في الانتخابات حدث بفضله. وهذا كذب. الوحدة بين البيــت اليهودي والوحدة القومية هي التي جلبــت عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب. وبإمكان بينيت أن يســتيقظ صباح غد ويجد أن الوحدة القومية ليست معه وأن حزبه تقلص بدلا من أن تزداد قوته».

لكــن على ما يبدو لن يكون بإمكان «الوحدة القومية» الانفصال عن «البيت اليهودي»، خاصة بعد رفع نسبة الحســم لانتخابات الكنيست إلى ٢٥ر٣٪. وقال أحد قادة «البيــت اليهودي» إنه «لا يمكن أن يقوم حزب يميني يكون على يمين بينيت. هذا غير واقعي بكل بساطة. وأوري أريئيل يعلم هذا الأمر ولذلك هو في حالة توتر».

انقلاب على سلطة الحاخامين

يحاول عضوا الكنيست شيتبون ويوغيف، وكذلك رئيس حزب المفدال السابق، زبولون أورليف، الذي خسر أمام بينيت في المنافسة على رئاسة «البيت اليهودي»، التمسك بالأفكار القديمة وبقاء الحزب ممثلا لقطاع معين، وبالأساس الاعتماد على مشورة حاخامي الصهيونية – الدينية، التي تأخذ دائما آراء وأفكار حاخامي الحريديم بالحسبان.

وفـــي موازاة ذلك، فــــإن بينيت تحالف مع رئيس حزب «يوجد مســـتقبل»، يائير لبيد، بعد الانتخابات مباشـــرة واشـــترطا انضمامهما للحكومة بعدم



بينيت (إلى يسار الصورة) رفض توجهات أريئيل (إلى يمينها) لبحث الدستور الجديد

إدخال الأحزاب الحريدية إليها. ولا يخفي بينيت، الآن، عزمه على التخلص من سلطة حاخامي الصهيونية – الدينية، ويتطلع إلى توسيع قاعدة ناخبيه باتجاه العلمانيين. ويرى المحللون أن بينيت، يتطلع إلى جذب ناخبين صوتوا في الماضي لحزبي الليكود، بزعامة نتنياهو، و»إسرائيل بيتنا»، بزعامة أفيغدور ليبرمان. وليس هذا وحسب، وإنما هو يمهد الطريق أمام أعضاء ونواب في الجناح المتطرف في الليكود، ربما ينشقون عن حزبهم في حال قرر نتنياهو الدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين. لكن شيتبون ويوغيف يعارضان ضم علمانيين إلى الحزب وخاصة ترشيحهم في الانتخابات المقبلة.

وأفادت تقارير صحافية بأن شيتبون ينصاع لحاخامي «هار همور»، وهي ييشيفاة (أي معهد ديني يهودي) تقع في هامش التيار الحريدي القومي. وهو ولاء الحاخامون يقودون المعارضة لبينيت داخل «البيت اليهودي»، ورغم أن هؤلاء الحاخامين خرجوا من المفدال والبيت اليهودي»، إلا أنهم يرون ببينيت على أنه «عدو اليهودية»، ولا يزال صوتهم مركزيا ومسموعا بشكل واسع في أوساط الصهيونية – الدينية.

أحد أبرز هؤلاء الحاخامين هو الحاخام شـلومو أفينير، الذي نشر مقالا في موقع «كيبا»، الأسبوع الماضي، وأوضح فيه أن ما يهم الصهيونية – الدينية هي قضايا الهوية اليهودية وليس قضايا «أرض إسرائيل». وانتقد أفينير بينيــت وتقربه مــن لبيد وليفني في كل ما يتعلق بقانــون التهود وقانون تجنيد الحريديــم للجيش وقانون الأم التي تســتضيف في رحمها جنينا لصالح آخرين.

وكتّب أفينير «لينقذ الــرب البيت اليهودي العزيـــز والمحبوب من الروح الشــريرة التي تعصف فيه، ولتفتح الأبواب أمــام (المذهبين اليهوديين

اللذين لا يعترف بهمــا المذهب الأرثوذكســي) المحافظين والإصلاحيين وحتى أمام المسيحيين». وتابع «ويل لنا من الدستور! الملك عاريا! نحن نتوقع دستورا علويا للأفعال

وتابع «ويل لنا من الدستور؛ الملك عاريا؛ نحن نتوقع دستورا علويا للأفعال وليب «ويل لنا من الدستورا من أجل رفع راية عليا... ليس لرئاســة الحكومة نتطلــع، ليس لتقريب الدين من الجمهور العلماني من أجل توســيع دائرة الناخبيــن، ليس لحزب ليكود ثان نتوق، ولا نريد توســيع صلاحيات رئيس (الحزب)، وإنما نتوق لتعزيز التوراة في الدولة».

لكن بينيت يتمتع بتأييد الحاخام حاييم دروكمان، الذي يعتبر «شيخ» حاخامي الصهيونية الدينية. ودروكمان ليس الحاخام الوحيد الذي يدعم بينيت، وقد هاجم أفينير، يوم الثلاثاء الماضي، وقال لإذاعة «القناة السابعة» اليمينية – الاستيطانية إن ما كتبه أفينير «يؤلمني. كيف يمكنه كتابة أمور كهذه، مسيئة ومشوهة ولا توجد فيها أية حقيقة. يزعزعني كيف أن يده لم ترتجف».

رغــم كل ما تقدم، يؤكد خبراء إســرائيليون في شــؤون الأحزاب الدينية اليهودية أن «الإصلاحــات» التي يقودها بينيت تحافظ على الطابع الديني لحــزب «البيت اليهودي». وعبارات مثل «توراة إســرائيل» و إله إســرائيل كانت موجودة في برنامج هذا الحزب وستبقى موجودة فيه. وعدا مسألة فتح صفوف الحزب أمام العلمانيين، فإن الصراع يدور حول استمرار العملية غير المعلنة التي يقودها بينيت، وهي إقصاء الحاخامين عن موقع القوة البالغة الذي حظوا به خلال العقود الماضيــة. ولا يزال معظم حاخامي الصهيونية الذي حظوا به خلال العقود الماضيــة. ولا يزال معظم حاخامي الصهيونية حالدينية يدعمون بينيت ويعبرون عن تأييدهم المعلن له لسببين: لأنهم يؤيـــدون أيديولوجية بينيـت اليمينية المتطرفة الاســتيطانية، ولأنهم يدركون حجم قوته وشعبيته لدى الجمهور اليهودي عامة.

كتب التدريس في جهاز التعليم الحريدي تتجاهل وجود العرب وتشجّع على كرههم!

عندما يتناول كتاب مدرسي إسـرائيلي موضوع نكبة فلسطين فإنه يثير زوبعة وسجالا عاما، ولو لفترة قصيرة. هكذا حدث عندما صدر كتاب «نبني دولة في الشرق الأوسط»، قبل أربع سنوات. وبعد ذلك قررت وزارة التربية والتعليم الإسـرائيلية مصادرة نسخ هذا الكتاب من الحوانيت، رغــم أنه قبل صدوره حصــل على كافة التصاريــح المطلوبة من الوزارة نفسها.

لكن سـجالا عاما كهـذا حول مضاميـن الكتب المدرسـية في جهاز التعليـم الحريدي هو أمر غيـر وارد حتى الآن. فكتب التدريس في هذا الجهاز لا تشـرف عليهـا وزارة التربية والتعليـم، واحتمال نقدها من جانب ذوي التلاميذ أو جهات أخرى، ضئيل ويكاد يكون معدوما.

وأفاد تقرير نشرته صحيفة «هاَرتس»، في ٥ أيلول الحالي، أنه في ظل الاســـتقلالية التربوية، ينمي قسم كبير من الكتب المدرسية الحريدية جهلا وكراهيـــة تجاه العرب، وأحيانا تجاه اليســـار الإســـرائيلي أيضا. وتجدر الإشـــارة إلى أن ٢٩ بالمئة من التلاميذ اليهود يتعلمون في إطار جهاز التعليم الحريدي.

وقالت الصحيفة إنه يصعب العثور في الكتب المدرسية الحريدية على أوصاف تتعدى تعظيم الجانب اليهودي ونفي العرب. وهذا قالب دائم، كأنه تم تحديده منذ القدم وسيكون ساري المفعول إلى الأبد. والمتغير الوحيد هو هوية «المعتدي»: العماليق، هامان الشرير، النازيون أو العرب. ولا تخلو الكتب المدرسية في مواضيع التاريخ والمدنيات والجغرافيا في جهازي التعليم الحكومي والحكومي - الديني من أنماط كهذه، لكنها تبرز بشكل بالغ في جهاز التعليم الحريدي.

وتتمتع سلســـلة كتب «البلاد وســكانها»، التي تستخدم في تدريس موضــوع الموطــن، بشــعبية بالغة. وكتب فــي الكتـــاب الأول من هذه السلســـلة، الذي يُدرس فـــي الصف الثاني الابتدائي، في ســياق حرب حزيـــران العـــام ١٩٦٧، أن «الدول المحيطة بإســرائيل – مصر، ســورية والأردن، التي يكره سكانها العرب اليهود، ويبحثون دون كلل عن فرصة للمس بها وبسكانها، تحالفوا الآن».

ويســهب الكتاب للصف الرابع بصورة أوسع حول الموضوع، وجاء فيه أن «إســرائيل هـــي دولة فتية ومحاطــة بالأعداء. وفــي أي جهة هناك دول معادية وتحيك مؤامرات وتنتظر فرصة ســانحة وحســب من أجل

وتخلو الخرائط في سلســلة كتب «البلاد وسكانها»، بصورة تكاد تكون كاملة، من أي ذكر لمدن أو قرى عربية داخل الخط الأخضر أو خارجه. وكُتب فــي الفصل حول مدينــة الخليل، أنه في هذه المدينة «يســكن العرب وعدة عائلات يهودية. وبالقرب من الخليل يوجد حي يهودي كبير اسمه كريات أربع (المســتوطنة)، ويحضر ســكانها في أحيان متقاربة للصلاة في مغارة المكفيـــلا (الحرم الإبراهيمي) القريبة. والســكان في الخليل وكريات أربع يعانون كثيرا من جيرانهم العرب».

تنفيذ نواياها. وكحمل صغير بين الذئاب، موجودة إسرائيل بين الدول

ويتم التشـديد في الخرائط التي تتضمنها سلسلة الكتب المذكورة علــى ثلاث مدن هي القدس والخليــل والمدينة الحريدية بني براك في وسط إســرائيل. وتوجد خرائط مشــابهة في الكتب المدرسية الأخرى للمرحلة الابتدائية. كذلك فإن الرســالة التــي تبثها جميع هذه الكتب متشــابهة، وجاء فيهــا أنه «على الرغم من توقيع اتفاقيات ســـلام بين إســرائيل وبين مصر والأردن، لكن بالإمكان أن نشعر أن هاتين دولتين يعيش فيهما الأعداء».

«العرب هم مشكلة ينبغي حلها»

إن محـوالخط الأخضر موجود في معظم الكتب المدرسـية اليهودية وليـس الحريدية فقط. وهـذه الكتب، خاصة التي تـدرس في جهازي التعليم الحكومـي والحكومي – الديني، صدرت بمصادقة وزارة التربية والتعليـم. وقالت الباحثة في موضوع التربيـة والمحاضرة في الجامعة العبريـة وكلية «دافيد يالين» فـي القدس، البروفسـور نوريت بيلد – العبريـة وكلية «دافيد يالين» فـي القدس، البروفسـور نوريت بيلد الحنان، إن التطرق إلى العرب عموما والفلسـطينيين خصوصا في هذه الكتب يكون سـلبيا بصورة عامة ويعبر عن فكرة أن العرب هم «مشكلة ينبغي حلها». وأنه مع مرور السنين «يختفي العرب من كتب التدريس». وأضافت الباحثة أن هذه الكتب «تتعامل مع الفلسطينيين على أنهم مجموعـة لا وجه لها. ولا يوجد في هـذه الكتب تعامل مع العرب كأفراد عاديين. وهذا الوصف بالكلام والصور يعلم أبناء الشبيبة أن الواقع خال من العرب».

وقال الباحث في موضوع التربية، البروفسور دانيئيل بار – طال، إن «كتب

التدريس في الوسط الحريدي تمرر الرواية اليهودية – الإسرائيلية بتطرف أكبر (من كتب التدريس في جهاز التعليم الحكومي). وهذه الكتب مليئة بالأفكار المسبقة السلبية عن العرب، وفي بعض الحالات يوجد فيها تعبير عن نزع الصفة الإنسانية (عن العرب). ويوجد تجاهل لوجود القومية الفلسطينية، بالمضامين والخرائط التي تصور المنطقة من النهر وحتى البحر أنها منطقة يهودية».

ووفقـا لعاملين في جهـاز التعليم الحريدي، فإن الكتاب المدرسـي
«تاريــخ الأجيال الأخيرة» يعتبر أداة مركزيــة لتدريس موضوع التاريخ،
ويســتخدم فــي الصفوف العليا فــي المدارس الابتدائيــة. ويبدأ هذا
الكتاب بالثورة الفرنســية وحتى بداية العقد الماضي. وصدرت الطبعة
الأخيرة من هذا الكتاب قبل ست سنوات.

وقالت «هاَرتس» إنه في كل ما يتعلق بالأحداث خلال ال٢٥ عاما الأخيرة فإن الأوصاف السلبية ضد العرب قد اتسعت، وتم تطبيق ذلك أيضا على «جميلي النفوس من اليســـار، الذين أشفقوا على القساة وعارضوا الطوق (الأمني على الضفة الغربية) لأنه قلص مجال كسب الرزق للعرب».

ويتردد في الكتاب وصف اليسار الإسرائيلي بأنهم «محبو العرب». وجاء فيه أن «عمليات الجيش الإسرائيلي في الانتفاضة (الثانية) صعد التوتر بين أحزاب اليسار واليمين. واليسار راعى بقدر كبير وضع العرب، واليمين أراد قبل أي شيء آخر أن يدعم دولة إسرائيل والشعب اليهودي الذي يسكنها... وكان يبدو في أحيان كثيرة أن اليسار الإسرائيلي كان قلقا أكثر حيال الوضع الاقتصادي للعرب من قلقه من الوضع الأمني

وفيما يتعلق بالمستوطنات، جاء في الكتاب أن «معسكر اليسار رأى وفيما يتعلق بالمستوطنات، جاء في الكتاب أن «معسكر اليسار رأى بها عقبة أمام السلام مع العرب وأنها عبء لا حاجة له على جهاز الأمن. ورأى معسكر اليمين بهذه المستوطنات أنها قيمة وطنية هامة، وأنها عامل يعزز القدرة الدفاعية للييشوف اليهودي ضد المعتدين العرب». وأضاف الكتاب تحت عنوان «تناقضات بين اليمين واليسار»، أن «مقتل العرب على أيدي جحافل الكتائب المسيحية في مخيمات اللاجئين 'صبرا وشاتيلا' أثناء حرب لبنان استُغل أيضاً لغايات سياسية. وشمعون بيريس الذي قاد أحزاب اليسار، أبرز أمام أمم العالم دور أريك شارون في هذه الأحداث. وتسبب هذا العمل من جانب بيريس بتدنيس اسم

الرب وتعريض شـعب إسرائيل لخطر كبير، ولذلك عارض عبقري الجيل، الحاخام إليعازر شاخ، تأييده من الناحية السياسية. ويتطرق الكتاب إلى اغتيال رئيس حكومة إسـرائيل الأسـبق، إسحاق رابيــن، على يدي يهــودي متدين متطرف بجملة واحــدة، جاء فيها أن الاغتيال كان نتيجة «أعمال تحريض متبادلة جرت قبل وبعد القتل» وأن هذا هو مثال على «كراهية قديمة في إطار الصراع السياسي».

ويتطرق الكتاب إلى ولاية رئيس الحكومة الأسبق، إيهود باراك، بين الأعــوام ١٩٩٩ و٢٠٠١. وجاء فيــه أن «العقاب» الذي تلقاه باراك بسـبب محاولته دفع «ثورة علمانية» كان «ثورة عرب أرض إســرائيل ضد الحكم اليهــودي، والتي هددت بالوصول لا ســمح الله إلى حجم حرب شــاملة (أحداث أكتوبر واندلاع الانتفاضة في تشــرين الأول العام ٢٠٠٠). وكان هذا تعبير عن 'رد الصاع بالصاع' نتيجة لعناية الرب الخاصة بشعبه في أرض إسرائيل». ويعتبر الكتاب المدرسي أن خسارة باراك في انتخابات العــام ٢٠٠١ كانت تعبيرا عن «مطالبة الســبت برد اعتبــاره» في أعقاب «الضربات ضد الجمهور (اليهودي) المتدين، التي كان لها أبعاد خطيرة في فترة باراك».

واعتبر هذا الكتاب المدرسي أن أحداث تشرين الأول العام ٢٠٠٠ داخل الخط الأخضر «وضعت إمكانية التوصل إلى سلام مع عرب أرض إسرائيل محل شــك». وأضاف أنه مثلمــا فعل النازيون الذيـــن «حرضوا الأقليات الألمانية في النمســا وتشيكوسلوفاكيا على العمل ضد حكوماتها، فإن الفلسطينيين قد ينشطون بين عرب دولة إسرائيل».

وأضاف الكتاب حول احتمال التوصل إلى اتفاق إسرائيلي – فلسطيني، أن «الانســحاب من مناطق هو أمر معرّف وملموس، لكن السلام الذي يعد العرب به اليهود هو أمر ليس معرفا ولا ملموســا. والأغيار (غير اليهود)، كارهو إســرائيل، هــم الذين يعرفــون صفاتهم المروعــة وهم الذين يعرفون مدى حجم المعجــزات التي نفذها الرب من أجل إنقاذنا منهم. إن كراهية إسماعيل لشعب إسرائيل وصلت حدا عهدناه فقط في أحلك الفترات في شتاتنا الطويل والمر».

وقال مصدر في جهاز التعليم الحريدي للصحيفة، إن «المعلم يلخص الفصول بعدة جمل منه. والأمور التي تقال شفاهيا حادة أكثر بكثير من تلك المكتوبة في كتب التدريس، وهي أيضا تؤثر في التلاميذ».

"داعش" في الموصل.

تعتبر إسرائيل حتى الآن أنها في مأمن من تهديد تنظيم

«الدولة الإســلامية» (داعش). ويركز الخطاب الإســرائيلي الرسمي

على أنه لا فرق بين تنظيمات «داعـش» و»جبهة النصرة» وتنظيم

القاعدة، التي تجمع غالبية دول العالم على أنها تنظيمات إرهابية

متطرفــة، وبين حركة حماس وحزب الله اللذيــن ينظر إليهما على

أنهما حركتا مقاومة، رغم تحفظ عدة دول عربية من هذه الصفة.

رغم ذلك فــإن ظاهرة «داعش» تثير تخوفات في إســرائيل لكن

باتجاه آخر. فبعد ســنوات مــن محاولاتها إقناع العالــم بأن إيران

تشـكل «التهديد الأكبر على السـلام العالمــي» والتحريض على

ضربها بسبب برنامجها النووي الذي تقول إسرائيل إنه برنامج

عســكري، وبعد إبرام الاتفــاق الأولي بيـــن دول ٥ + ١ وإيران، وبدء

المحادثات حول اتفاق نهائي بين الجانبين، تتردد أنباء الآن عن

أن الولايـــات المتحدة وإيران قد تقفان فـــي جانب واحد في الحرب

وتنصب التخوفات الإســرائيلية على احتمال «تســامح» الولايات

المتحدة، ومعها الدول العظمى، مـع إيران في المحادثات المقبلة

حــول البرنامج النووي الإيراني، واحتمال رفع العقوبات الاقتصادية

إضافــة إلى ذلك، فإن لدى إســرائيل تخوفات أخــرى من ظاهرة

«داعـش» تتمثـل بالقلق من تهديــدات محتملة لهــذا التنظيم

على دول عربية، تصفها إسرائيل بـ «المعتدلة»، وبشكل خاص

السـعودية والأردن، القريبة من منطقة نشاط «داعش» في العراق

وفي هذا السياق، قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين

نتنياهـو، لدى استقباله وزير الخارجية النرويجـي، إن «المجتمع

الدولي يرزداد وعياً للتهديد الذي يشكله الإرهاب والتطرف

الإسلامي». وأضاف أن تنظيمات مثل داعش وحماس وجبهة النصرة

والقاعدة والشباب (في الصومال) وحزب الله المدعوم من قبل إيران

تشكل خطرا واضحا وفعليا على حضارتنا وأسلوب حياتنا وقيمنا.

وأعتقد أن الشيء الأهم هو وأدها في مهدها. ومن لا يقوم بذلك

«داعش لا پشکل خطرا علی إسرائیل»

رأى رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الأسبق

ورئيس «معهد أبحاث الأمن القومــي» في جامعة تل أبيب عاموس

يادلين، أن «حالة الهلع» التي انتشرت في إسرائيل من تنظيم

«داعش» «يجب أن تنتهي»، وأنه لا يشكل خطرا على إسرائيل لأنه

«ينشــط على بعد مئــات الكيلومترات من حدودهــا، وحتى لو كان

أقرب من ذلك فإن ثمة شكاً في ما إذا كان قادرا على المس بإسرائيل

واعتبر يادلين، في مقال نشره في صحيفة "يديعوت أحرونوت"،

أن "الحديث يدور في نهاية المطاف حول بضعة الاف من الإرهابيين

المنفلتين من عقالهم، الذي يركبون سـيارات تندر ويطلقون النار

من (بنادق) كلاشينكوفات ورشاشــات. وسوية مع عدة ميليشيات

أخرى انضمت إليه، يقدر حجم داعش الآن بنحو عشرة آلاف مقاتل،

وكتب يادلين أنه "خلافا لحماس، الموجودة بمحاذاة حدودنا، فإن

داعش لا يمتلك أنفاقاً ولا قدرات مدفعية، وليست لديه القدرة

على المس إســتراتيجيا بدولة إســرائيل، كما أنه ليس لديه حلفاء

يزودونه بالسلاح المتطور. وتهديد داعش كمنظمة جهاد عالمية

لإســرائيل لا يختلف جوهريا عــن تهديد تنظيــم القاعدة، الذي

وأضاف أنه "في حال قيام داعش بتحويل جهوده من العراق إلى

إسرائيل فإنه سيقع فريسة للاستخبارات الإسرائيلية وطائرات

سلاح الجو والسلاح الدقيق الذي بحوزة القوات البرية الإسرائيلية".

وأشــار إلى أنه في هذه الأثناء فإن "داعش منشغل بعدد لا نهائي

من الأعداء، وبعضهم يقف كحاجز بينه وبيننا، مثل جيوش العراق

واستبعد يادلين وصول تأثير "داعش" إلى الفلسطينيين،

ورأى أن "التحسب من رسوخ أيديولوجية داعش بين السكان

الفلسطينيين، وبضمن ذلك أكثر الفصائل تطرفا، ليس معقولا

أبدا، إذ أن أيديولوجية هذا التنظيم الجهادية متطرفة إلى درجة

أنه حتى تنظيم القاعدة يرفضها، ولا ينبغي التوقع بأنها ستقابل

وللتخفيف من روع الإسـرائيليين من هذا التنظيم الإرهابي، عدد

يادليــن الدول التي تريد القضاء علــى "داعش"، ولفت إلى أن هذا

بالإعجاب في غزة أو يهودا والسامرة (الضفة الغربية)".

أي نصف حجم القوة العسكرية لحماس".

تتعايش إسرائيل معه منذ أكثر من عقد".

والأردن ولبنان، وحتى عدوه اللدود حزب الله".

سيجد غدا على أبوابه الإرهاب الإسلامي الموجود هنا اليوم».

الدولية عن طهران.

تقاريــرخاصــة

ظل فقدان ثقة السكان بالحكومة والجيش!

رغم مــرور أكثر من عشــرين يوما منذ الإعـــلان عن وقف إطلاق النار بين إســرائيل والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، وفي مقدمتها حركة حمــاس، إلا أن الأجواء في جنوب إسرائيل، خاصة في البلدات القريبة من الشريط الحدودي مع القطاع المسماة "غلاف غزة"، وكذلك في بلدة سديروت ومدينة أشـكلون (عسقلان)، تسـودها تخوفات من تجدد الحرب وانعدام الثقة بالحكومة الإسرائيلية. ووفقا لتقارير صحافية ومحللين إســرائيليين، فإن أجواء

القلق والتوتر في "غلاف غزة" خصوصا، بين السكان وقوات الجيش الإســرائيلي، نابعة من انعدام اليقين حيال الفترة المقبلة. فقد تم التوصل إلى وقف إطلاق نار من دون اتفاق بين الجانبين يوضح المكاسـب التي حققها كل طرف، إلى جانب أن القوات الإسرائيلية ما زالت منتشرة في تلك المنطقة، كما أن السلطات الإســرائيلية لم تبدأ في ترميم ما دمرته الحرب، والحال نفســه حاصلة في قطاع غزة الذي يعاني من دمار هائل ألحقه العدوان الإسرائيلي.

ويبدو أن ســكان جنوب إســرائيل لا ينســون ولا يغفرون لرئيس هيئــة أركان الجيش، بيني غانتس، الذي أعلن بعد وقف إطلاق نار مؤقت خلال الحرب، فلي ٦ آب الماضي، أن بإمكان ســكان الجنوب العودة إلى الحياة الطبيعية، بينما استؤنف القتال بعد يومين. ويزيد من توجس سكان "غلاف غزة" أنه قبل ســاعات معدودة من الإعلان عن وقف إطلاق النار الأخير، في ٢٧ آب، قُتل اثنان من سكان كيبوتس

وجاء مقتل هذين الإسرائيليين فيما كانت الغارات الإسـرائيلية مستمرة وقصف مدفعيتها متواصل ويسقط عشرات الشهداء في القطاع. لكن بحسب الصحافة الإسرائيلية، فإن الانطباع لدى سـكان "نيريم" والكثيرين في "غلاف غزة" هو أن الجيش لم يتعامل "بسرعة ونجاعة" مع منصات إطلاق الصواريخ في القطاع. وانتقاد آخر يوجهه السكان للجيش هو أن الأخيــر لم يبلغهــم بوجوب عدم مغادرة بيوتهم وعدم إصلاح أضرار لحقت بشبكة الكهرباء إلى حين دخول وقـف إطلاق النار الأخير حيز التنفيذ، وهو ما أدى إلى سقوط القتيلين الأخيرين.

«تجدد القتال قريبا»

على هذه الخلفية، كتب المحلل العسكري في صحيفة «هاَرتس»، عاموس هرئيل، الجمعة، أن سـكان «غلاف غزة» تعلموا الدروس من جولات القتال السابقة، منذ عدوان «أيام التوبة» فــي العام ٢٠٠٤ مرورا بعدوان «الرصاص المصبوب» في نهاية العام ٢٠٠٨، وحتى عدوان «عمود الســحاب» في تشرين الثاني العام ٢٠١٢.

وأضاف أنه «في جميع المرات السـابقة تم الإعلان بسرعة عن العـودة إلى الحيـاة الطبيعيـة، وتم إقصـاء جزء من المخاوف (لدى السكان) وتجندت الدولة من أجل المساعدة في ترميم الأضـرار، ومنح الامتيــازات الاقتصادية وإطلاق وعود كبيرة. (لكن) هذا ليــس كافيا هذه المرة» في أعقاب عدوان «الجرف الصامد».

ووفقا لهرئيل، فإن «الشـكوك السائدة لدى سكان النقب الغربي والشمالي هي أنه حتى الأعياد (اليهودية في نهاية الشــهر الحالي وبداية الشــهر المقبــل)، أو بعدها بقليل، سيتجدد إطلاق النار. ولأن القيادة السياسية والعسكرية في إســرائيل أوضحت لحماس أنها ليســت معنية بشــن عملية عسكرية هجومية واسعة لقمع نيران القذائف الصاروخية من القطاع، فإنه حُكم عليهم باستئناف الوضع السابق، وهو تقطير الصواريخ (الفلسطينية) وغارات سلاح الجو (الإســرائيلي)، حتى تتآكل إمكانية وجود حياة شــبه طبيعية عند حدود القطاع».

ولفت هرئيـــل إلى أنه فـــي الجانب الفلســطيني، ووفقا لتصريحات وفود أجنبية زارت القطاع مؤخرا، فإن «الفلسـطينيين في القطاع يشـككون في نوايا الوسـطاء الدوليين، ولا يثقون بوعود السلطة في رام الله بالمساعدة ويتحسبون من أن المعارك ستتجدد قريبا عندما لا يتم التوصل إلى تسوية طويلة الأمد لوقف إطلاق النار وتخفيف

«إستراتيجية حماس بعيدة المدى»

وأوضــح هرئيـــل أن شــعبة الاســتخبارات العســكرية الإسرائيلية («أمان») تمسكت طول الحرب الأخيرة على غزة بتقييم مفاده أن الحرب اندلعت نتيجة لـ»حراك تصعيدي». ووفقا لهذا التقييم فإن «حماس سئمت من الوضع الموجود في غــزة لكنها لم تخطط لحرب وإنما انجــرت إلى داخلها،

ورأى هرئيل أن هذا التقييم «ليس مقنعا». واعتبر أنه «لا شـك في أن حماس تأثرت مـن ضائقة عينية، وهي نتيجة الحصار الذي تشدد على القطاع منذ صعود الجنرالات إلى الحكم فــي مصر في تموز العام الماضــي، لكن تصريحات قيادة حماس طوال المواجهة دلّت على وجود إستراتيجية بعيدة المدى وتقف خلفها أهداف تم رسمها مسبقا».

يضاف إلى ذلك، وفقا لهرئيال، عملية اختطاف المســتوطنين الثلاثة وقتلهم، والتقارير الإسرائيلية التي تتحدث عـن وجود «علاقــة عميقة» بين منفــذي العملية وكتائب القسام، الجناح العسكري لحماس. واعتبر أنه «حتى لو لم يتم إصدار أمر فوري لتنفيذ العملية بالمفهوم المقبول للهرمية العسكرية، إلا أنه كانت هناك توجيهات عامــة من غزة لتنفيذ عمليات اختطــاف وتم تحويل أموال كثيرة» من القطاع إلى الضفة.

وفي ســياق إستراتيجية حماس، تابع المحلل الإسرائيلي أن «نشطاء حماس يذكرون في كتاباتهم أحيانا النضال من أجل الاستقلال في فيتنام والجزائر على أنه نموذج للاحتذاء به. وهذه صيغة فلسطينية لأفكار حول المقاومة العنيفة وروح قتالية وصبر طويل الأمد حتى تحقيق الغاية».

وأضاف أن الخطابات التي ألقاها رئيس المكتب السياسي لحماس، خالد مشـعل، في أثناء الحــرب تضمنت «منظومة متطورة من التســويغات، التي نزلت طبعا على آذان صاغية في الغرب. وطالبت حماس في خلاصتها بحياة أفضل

تخوّفات من تجدّد الحرب في الجنوب في

مستقلة وذات سيادة كاملة في القطاع، واعتراف دولي». وتجري حسابات، ولا تتورع عن استخدام العنف الشديد تجاه الداخل والخارج، من أجــل تحقيق غاياتها في المدى

ورأى هرئيل أنه كان بإمكان إسرائيل توجيه ضربات جدية إلى القيادة السياسية والعسكرية لحماس أثناء عدوان «الرصاص المصبوب»، لكن بعد عدوان «الجرف الصامد» يبدو أن قــادة حماس باتوا مقتنعين أن «الحركة نجحت في وضع ثمن عال أمام إسرائيل في حال شن عملية عسكرية برية... وبدا جليا أن تصريحات قادة حماس (بعد وقف إطلاق النار الأخير) تعكس شـعورا بتحقيق إنجاز. ويقولون لأنفسهم إنهم صمدوا أمام القوة العظيمة للجيش الإسرائيلي خمسين يوما. وإســرائيل، مثلما حدث مقابل حزب الله في لبنان في العام ٢٠٠٦، ليسـت قادرة على الصمود في نسبة الخسائر العسكرية المطلوبة منها من أجل الانتصار علينا».

احتمال انهيار مفاوضات القاهرة

اســـتنتج هرئيل ممـــا تقـــدم أن مخاوف ســـكان جنوب إسرائيل «ليسـت وهمية»، خاصة وأن شيئا لم يتحرك في قطاع غزة منـــذ انتهاء العدوان وأن «حمـــاس لا يمكنها أن تستعرض أمام السكان تحقيق أي إنجاز حقيقي لتحسين

واعتبــر هرئيــل أن «مفتــاح التوصل إلى اتفــاق موجود بيدي السلطة الفلسطينية» لأن مصر تشترط فتح معبر رفح بعودة قوات الحرس الرئاســي الفلسطيني إلى المعبر ومناطق أخرى عنــد الحدود بين القطاع ومصر. وإســرائيل تؤيد ذلــك، وحماس أيضا. لكن على ضــوء تجارب الماضي فإن «السلطة، كما تبدو الأمور في الأيام الأخيرة، ليست مستعدة للاستمرار في لعب هذه اللعبة».

ويبدو أن الآراء داخل الجيش الإسرائيلي متباينة حيال احتمالات اسـتئناف القتال، بين ضباط يعتبرون أن قيادة حماس مرتدعـــة وآخرين يقولون إنه توجـــد انتقادات في الشارع الفلسطيني ضد حماس بسبب عدم تحقيق إنجازات وأن من شأن ذلك دفع حماس إلى استئناف إطلاق الصواريخ. رغــم ذلك، نقل موقــع "واللا" الالكترونــي عن ضباط في فرقة غزة العسـكرية فــي الجيش الإســرائيلي قولهم إن الجيش الإســرائيلي يستعد لاحتمالين: اســتمرار الهدوء أو اســتئناف القتــال. لكن هؤلاء الضباط شــددوا على أنه "فــي ضوء الوضع الحالي في غزة، فإن الخيار الثاني معقول وحماس قد تسمح بإطلاق صواريخ باتجاه الجبهة الداخلية

وقال أحد الضباط "لقد أنهينا العملية العسكرية من دون اتفاق وكلا الجانبين يختبران حدودهما. نحن نشـغل آليات هندسية لاقتلاع العشب الذي يمكن زرع عبوات ناسفة بينه، والفلسطينيون يختبرون يقظتنا بواسطة التسلل من البر والجبهة البحرية من أجل وضع تحديات أمام قواتنا".

حرس الحدود في «غلاف غزة»

وعقــد قائــد وحدة حــرس الحــدود اجتماعا مع رؤســاء السلطات المحلية في هذه البلدات، في إطار بلورة الخطة لإقامة الســريتين، اللتين ســتعملان على غرار عمل قوات حرس الحــدود في الضفة الغربية وســتكون متواجدة في البلدات المحيطة بالقطاع بصورة دائمة.

وبحسب أهرونوفيتش فإن إقامة سريتي حرس الحدود

وتقرر بقاء قوات من الجيش الإســرائيلي في هذه الأثناء أنفاق كهذه تمتد من داخل القطاع إلى بلداتهم.

لسـكان غزة، أي وقف الحصار وضمان حرية الحركة وكسب الرزق. لكن كانت هناك غاية أخرى لهذه المطالب، هي فتح المعابر، إقامة ميناء وإعطاء ضمانات أجنبية لإنشاء مطار، وكلها تندمج في الهدف الأســمى، وهو إقامة دولة حماس ومضــى المحلــل قائلاً إن «قــادة حماس يُظهــرون خطا متصالحا نسبيا في المقابلات مع وسائل الإعلام الغربية: أن تنسحب إسرائيل بالكامل إلى حدود العام ١٩٦٧، الإعلان عن هدنة لسـنوات طويلة وبعد ذلك سنرى ماذا سيحدث. لكن تقف خلف هـــذه الأمور قيادة عقائدية صارمة، حازمة

ظروف حياتهم».

ويتوقع أن تدعو مصر الأطراف إلى العودة إلى المفاوضات غير المباشــرة في محاولة للتوصل إلى اتفاق مفصل وملزم حــول وقف إطلاق نــار دائم والتباحث فــي مطالب حماس

وأضاف أن ثمة احتمـالا لانهيار المفاوضات في القاهرة، وكتب أنــه «عندمــا تكون جهــات كثيرة تســحب الأمور باتجاهات متعددة والوضع الأساس ليس مستقرا، فإنه على الأرجح أن يكون هناك تأثير لمن يحملون السلاح. ومن هنا بالإمكان الاستنتاج أن الجناح العسكري لحماس، أو مجموعات مسلحة صغيرة أكثر، قد تحاول استئناف إطلاق الصواريخ على إسرائيل بحلول نهاية أيلول الجاري».

ورأى هرئيل أن «هذه الظروف تعزز التقدير أن الحرب في غزة لم تكن قصة النجاح التي حاولت القيادة الإســرائيلية تسـويقها للجمهـور لدى الإعــلان عن وقف إطــلاق النار. وعمليا، هذه الحرب الرابعة في السنوات الثماني الأخيرة (حرب لبنان وثلاثة حروب ضد غزة) التي لم تنهها إسرائيل بانتصار واضح. وحتى الحرب الأخيرة على الأقل، فإن قوة حماس ازدادت من جولة قتال إلى أخرى».

وفي سياق المخاوف السائدة لدى سكان جنوب إسرائيل، أفادت القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، يوم الخميس الماضي، بأن وزيــر الأمن الداخلي الإســرائيلي، إســحاق أهرونوفيتش، يعمــل على خطة تقضي بإقامة ســريتين جديدتين في وحدة حرس الحدود لنشرها في بلدات «غلاف

هدفها محاولة الاستجابة لمخاوف سكان البلدات من الأنفاق التــي قال إنه يتم حفرها في قطــاع غزة واحتمال امتدادها إلى ما وراء الشريط الحدودي.

فــي هذه البلدات إلــى حين إقامة الســريـتين. ورغم ادعاء إسرائيل بأنها قضت على ما تصفه بـ «تهديد الأنفاق الهجومية» خلال الحرب العدوانية على القطاع، إلا أن سكان البلدات ما زالوا يعبرون عن مخاوف من شن هجمات بواسطة

*«تهديد داعش لإسرائيل لا يختلف جوهرياً عن تهديد تنظيم القاعدة الذي تتعايش إسرائيل معه منذ أكثر من عقد التنظيم "سـجل إنجازا لصالحــه وهو أنه نجح فــي إعادة الجيش الأميركي تحت إدارة أوباما إلى العراق... ولهذه الأســباب مجتمعة

توجس إسرائيلي من احتمال تقارب الغرب وإيران في إطار محاربة «داعش»!

وتعزيز علاقات عمل وثيقة بين الأجهزة الأمنية".

رغــم ذلك، اعتبر يادلين أن "الخطر الفوري الماثل على إســرائيل مــن داعش هو صرف الاهتمام في إســرائيل والعالــم عن البرنامج النــووي الإيراني، الذي هو الخطر الإســتراتيجي الحقيقي على أمن العالم وأمن إسرائيل".

«داعش عند الحدود في سيناء وغزة»

لاحظ مدير برنامج «دراســـة الإرهاب والحرب بقـــوة متدنية» في «معهــد أبحاث الأمن القومي»، يورام شفايتســر، والباحثة في هذا البرنامج، شــاني أفيتا، في مقال نشراه في موقع «واللا» الإلكتروني، أنه في الشــهور الستة الأخيرة طفت على الســطح منافسة علنية وحادة بين «تنظيم داعش الصاعــد وتنظيم القاعدة القديم»، وأن هذه المنافســة تدور حــول «قيادة حركة الجهــاد العالمية» التي كانت على مدار العقدين الماضيين تحت قيادة أسامة بن لادن، وبعد مقتله باتت تحت قيادة أيمن الظواهري.

ولفت الباحثان الإســرائيليان إلى الخلاف الشديد بين الظواهري وزعيم «داعش»، أبو بكر البغدادي، بسبب عدم انصياع الأخير للأول، وإعلان الظواهري عن طرد «داعش» من منظومة الحركات المتحالفة مع القاعدة «وبذلك تنكر الظاهري من مسؤوليته عن أعمال داعش». وأضاف الباحثــان أن التحدي الذي وضعه البغــدادي ضد قيادة الظواهري وصل إلى ذروته عندما أعلن البغدادي عن نفسه «خليفة»، ما يعنى أنه طوّع الظواهري لقيادته.

وتابع شفايتسر وأفيتا أن «هذا الوضع الجديد أرغم تنظيمات الجهاد العالمي على اختيار من سـتدعم فــي المواجهة الداخلية في معسكرها. واختارت التنظيمات الكبرى، حتى الآن، وخاصة تلك التي تقيم تحالفا مع القاعدة، مثل القاعدة في الحجاز والقاعدة في المغرب والشباب الصومالي وجبهة النصرة التي تنشط في سورية، الوقــوف إلى جانب الظواهــري. لكن تعالت أصــوات داخلها تؤيد نجاحات داعــش وحتى أنها بعثت بنصائح حيــال طريقة التعامل

تدل على نشوء حلف جديد بين تنظيم "أنصار بيت المقدس"، الذي ينشط في ســيناء ومصر عموما، و"داعش". وأشارا إلى أنه تم كشف هذه العلاقة بعد كشف نتائج تحقيق مع قيادي في "أنصار بيت المقــدس" كان ضالعا في قتل ٢٥ جنديا مصريا، في أب العام الماضي، وقطع رؤوس جنود بصورة شبيهة بأسلوب "داعش". واعتبرا أن هذا يدل على أن "أنصـار بيت المقدس" الذي أعلن في

مناطق الهند وبنغلاديش وبورما".

وبالنسبة إلى إسرائيل، التي "تراقب بقلــق منظومة الأحلاف

ينبغي عدم تفعيل صفارات الإنذار" في إسرائيل. ودعا يادلين إلى اســتغلال ظاهرة "داعــش"، التي "تفتح فرصا إســتراتيجية جديدة أمام إسرائيل، للتعاون مع دول أخرى مهتمة بالمـس به، وهـي الولايات المتحـدة والدول الأوروبيــة ودول في المنطقة على رأسها الدول السنية المعتدلة، وأيضا من خلال إنشاء

المطلوبة مع الهجمات الأميركية ضد التنظيم».

ورصد الباحثان تنظيمات جهاد عالمية، ليست حليفة للقاعدة رسميا، تعبر عن تماثلها وتأييدها العلني لطريق "داعش" وقراره إقامة "خلافة إسلامية عالمية". واعتبرا أنه في هذا السياق ينبغي تفسير إعلان تنظيم "بوكو حــرام" عن إقامة إمارة إســلامية في

ورأى الباحثـــان أنه تكاثـــرت في الآونة الأخيرة المؤشــرات التي

الماضي عن ولائه للظواهري "يعتزم تغيير هذا الولاء". وأضــاف شفايتـســر وأفيتـــا أن "المعلومات التي تكشــفت من التحقيــق مع معتقلي التنظيــم المصري تبين بوضــوح أن هناك علاقات عسكرية ولوجســتية وثيقة (بين التنظيمين)، وأنه يتوقع أن يعلن التنظيم المصري قريبا عن ولائه لزعيم داعش".

لكنهما استدركا أنه "في هذه المرحلة ليس بالإمكان الإشارة بيقيــن إلى وجود توجه جارف نحو داعــش وتفضيله على القاعدة، وإلى أن هذا الأمر قد حُسـم. لكن احتمالا كهذا يثير بدون شك قلق الظواهري الذي سارع مؤخرا إلى الإعلان عن تأسيس فرع للقاعدة في

بيــن تنظيمات الجهاد العالمية التي تنشــط علــى طول حدودها، يوجــد في الحلف الجديد بين أنصار بيــت المقدس وداعش جانب تهديدي، لأن التنظيم المصري سـعى عـدة مرات في الماضي إلى مهاجمة إســرائيل، خاصة فــي منطقة الحدود، وأيضا ســعى إلى

إطلاق صواريخ نحو إيلات". وأضاف الباحثان أن "الحلـف القائم بين أنصـار بيت المقدس

والتنظيم السلفي الجهادي الغزي 'شـورى المجاهدين' من شأنه توسيع مستوى التهديد".

(الصورة عن أبب)

ورأى الباحثــان أن هـــذه التطــورات "تضيـــف بعـــدا للتعــاون الإســتراتيجي بين إســرائيل ومصر في محاربة الإرهاب. ويكتسب هذا التعاون أهمية أكبر ليس فقط بســبب رغبتهما المشتركة في اســتنفاد المكسب السياســي - الأمني من عملية 'الجرف الصامد' العسكرية (العدوان الأخير على غزة)، التي تمثلت غايتها بإضعاف حمــاس في غزة وكبح نشــاطها ضدهما، وإنما أيضــاً رغبتهما في توثيق تعاونهما في الحرب الضروس المطلوبة ضد الحلف الجديد الذي ينسج في حيز العراق- سورية- سيناء- غزة".

«المسخ الذي تمرّد على خالقه»! حذر الملك السـعودي عبد اللــه، خلال لقائه مع ســفراء أجانب، مؤخرا، من أن عدم محاربة "داعش" سيؤدي إلى تنفيذ هذا التنظيم هجمات ضد الدول الغربية، بداية في أوروبا وبعد ذلك في الولايات

وكتب الباحث في "معهد أبحاث الأمن القومي"، يوئيل غوجانسكي، في مقال مطول نشره في الموقع الإلكتروني للمعهد، أنه على الرغم من انشـغال الغرب بتهديد "داعـش"، إلا أن هذا التنظيم يهدد بالأساس الــدول العربية المجــاورة للعراق، وفي

مقدمتها السعودية ودول الخليج "من داخلها وخارجها". ورأى غوجانسـكي أن التحدي الأســاس الذي يمثله "داعش" هو "تحدي نزع الشــرعية الدينية عن آل ســعود والرجعية المتطرفة والمتزمتة للإسلام السني الذي تمثله الوهابية"، خاصة بعد إعلان البغدادي عن إقامة "الخلافة الإسلامية".

لهذا التنظيم. وقد نُشــر مؤخراً استطلاع في الشبكات الاجتماعية تبين منه أن ٩٢ بالمئة من السعوديين يؤمنون بأن أيديولوجية التنظيم 'تطابق قيم الإسلام والشريعة'". وأضاف أن "ثلثي السكان السعوديين تقريبا هم دون سن ٣٠ عاماً، والكثيرون منهم عاطلون عن العمل، وعبروا عن إحباطهم حتى

الآن في العالم الافتراضي (الانترنت)، الذي يعبر من خلاله الكثيرون

وكتب غوجانسكي أن "المملكة قلقة من تأييد الجيل الشاب فيها

عن تأييدهم لأفكار داعش". واقتبس غوجانسكي من أقوال شخص فر من صفوف "داعش" لجريدة "السـفير" اللبنانية، أنه يوجد عدد كبير من السعوديين في هذا التنظيم وأنه تم تشكيل خلايا تابعة له في مدن سـعودية مركزية. ونُشــرت أشــرطة مصورة في مواقع التواصل الاجتماعــي تظهر فيهــا عناصر في "داعــش" يمزقون جوازات سفرهم السعودية ويقسـمون "بتحرير مكة والمدينة من أيدي

وتوقع أن "عودة شبان سـعوديين يحاربون في صفوف التنظيم إلى السعودية من شأنها أن تشكل تهديدا على الاستقرار النسبي في المملكة". وتشير معطيات وزارة الداخلية السعودية إلى انضمام أكثر من ألف شــاب ســعودي إلى صفــوف "داعش"، رغم تهديد السلطات السعودية بعقوبات كبيرة ضدهم.

وأضــاف أنه "على ضــوء التأييد للمعارضة ضــد (نظام الرئيس السـوري بشار) الأسد ولحكومة المالكي (السـابقة في العراق) فإن عــددا من دول الخليج قــد تواجه نتائج أفعالهــا. وثمة تخوف من انضمام جهات راديكالية إلى منظمات معارضة موجودة أو إقامة تنظيمات تآمرية في شبه الجزيرة العربية".

ورأى غوجانســكي أن تطورات كهذه خطيــرة "على ضوء احتمال اغتيال شخصيات قيادية والمساس بمنشآت النفط. ولأول مرة منذ العام ٢٠٠٦، جرت محاولة للمس بمنشــأة غاز في المملكة، رغم أنه

ليس واضحا بعد من يقف وراء هذا الهجوم". وأضاف أن "دول الخليج ذات ماض إشــكالي جداً في كل ما يتعلق بتمويـل الإرهاب. وقـد غضت الطرف أو لم تعمل بشـكل كاف من أجل وقف أموال حولها رجال أعمال ومنظمات خيرية طوال سنين"، وشبّه الوضع الآن بالمسخ الذي تمرّد على خالقه.

وخلص غوجانســكي إلى أن "'طريق التنظيـــم (داعش) إلى مكة' هي في أساســها طريق فكرية- أيديولوجية. وهذا صراع الإســلام السـني على صورته وأسـس إيمانه. وبينما يُحدث تحدي 'الدولة الإســـلامية' تصدعات داخل المعســكر الملكي- السني، في أعقاب دعــم قطر للمتطرفين الإســلاميين (الإخوان المســلمين)، فإنه قد يصنع شـراكة في المصالح بين جهات متخاصمــة خارجه. وبنظر السـعودية، فإن الخطر عليها شــديد. ولذلك لا ينبغي اســتبعاد تعاون محدود حتى مع خصمها الإقليمي المركزي، إيران".



من نشاطات «مرکز مدار»

العدد ٦٤ من سلسلة «أوراق إسرائيلية»: اللامساواة المكانية/ الإقليمية في «مناطق إسرائيل»

رام الله- يصدر قريباً عن المركز الفلسـطيني للدراســات الإسرائيلية-«مدار» العدد رقم ٢٤ من سلسلة «أوراق إسرائيلية».

ويضّم العددُ دراســة بعنوان «اللّامساواة المكانية/ الإقليمية: اليهود والعرب في 'مناطق إسرائيل'، ١٩٩٥- ٢٠١٢» بقلم ينون كوهين، أستاذ علم الاجتماع في جامعة كولومبيا الأميركية، وأنجز ترجمتها عن الانكليزية مديل حشفات

وهي عبارة عن دراسة أعدّت لصالح «مشروع التحليل الإقليمي التكاملي للأحياء»، وهو مشروع أوروبي ممول من شبكة المراقبة الأوروبية للتخطيط المكاني، والتنمية الإقليمية والاندماج.

وتعرض الدراســة حجم اللامساواة المكانية القائمة في إسرائيل وفقاً لتقسيمة ألويتها الجغرافية الرسمية، والتي تتضمن ستة ألوية إدارية بالإضافة إلى «منطقة» واحدة هي الضفة الغربية، وذلك من خلال إخضاع بيانات المكتب المركزي للإحصاء للدرس والتحليل.

ويشير المؤلف إلى أن كتاب الإحصاء الإسرائيلي الحكومي يشمل بعـض المعلومــات الديمغرافيــة والاجتماعية والاقتصادية بحسب الألويــة، ويتعامل مــع الضفة الغربية كمنطقة، وإلــى أنه بالإضافة إلى التعدادات السنوية الشــاملة الصادرة عن هذا المكتب يجري أخذ عينة تقارب ٢٠ بالمئة من السكان لتقديم معلومات مفصلة عن هؤلاء السكان اجتماعياً واقتصادياً، وهذه العينة تفيد في عرض السكان الإسرائيليين والمقارنة فيما بينهم على مســتوى الألوية كافــة، وهو ما يتيح إمكان مقارنة التجمعات الاســتيطانية في الضفة الغربية (من دون تلك التي مقارنة القدس الشرقية) مع سائر مناطق إسرائيل الست، وهو أمر لم تتطرق في القدس الشرقية) مع سائر مناطق إسرائيل الست، وهو أمر لم تتطرق

إليه أي أبحاث سابقة في مجال اللامساواة الإقليمية في إسرائيل. ويعـــرض المؤلــف ويناقــش الاتجاهـــات الاقتصاديـــة الاجتماعية والديمغرافيـــة في مناطق إســرائيل الســبع بين العاميـــن ١٩٩٥ و٢٠١٢ معتمداً على توفر بيانات وعدة مقارنات عبر مختلف الأعوام.

ويشير إلى أنه اتبع تعريف إسرائيل لمناطقها وسكانها والتي تشمل ليـس ما يعترف به المجتمع الدولي من مناطـق فقط، إنما أيضاً مناطق وسكان القدس الشرقية المحتلة وهضبة الجولان، بالإضافة إلى السكان اللههود المستوطنين (وليس السكان الفلسطينيين) في الضفة الغربية المحتلـة. وبناء على مـا عرف جيداً عن الفـروق الاقتصادية الاجتماعية بين الأغلبية اليهودية من سكان إسرائيل والأقلية الفلسطينية، قدمت البيانـات عـن كل المناطق حسـب القومية (اليهود والفلسـطينيون). ويشـدد على أن إحدى فوائد إتباع هذا التعريف الإسـرائيلي لمناطقها تتمثل بالمسـاعدة في تقديم تحليل منهجي للخصائص الاقتصادية تتمثل بالمسـاعدة في تقديم تحليل منهجي للخصائص الاقتصادية الاجتماعية والديمغرافية للمستوطنين في الضفة الغربية.

كمــا يستشــف المؤلف أن الخارطة الاســتيطانية لإســرائيل تشــي بأربعة مظاهر تحكم السياســات المناطقية الإسرائيلية. ويؤكد أن هذه المظاهر ليست جديدة، إذ إنها شكلت سياسات إسرائيل المكانية على مدار الأعوام التي انقضت منذ إقامتها، كما أنها شــكلت جوهر مشــروع إسرائيل الاستيطاني في معظم المناطق المحتلة العام ١٩٦٧.

المظهـر الأول هو محاولات إسـرائيل الرامية إلى تهويد الأرض. وهذا تحقق عبر التحديد الصارم لاسـتحداث تجمعات سـكانية فلسطينية جديــدة، وعبـر محـاولات تحديـد مسـاحة الأرض التـي يتحكم بها الفلسـطينيون أو يملكونها. ويظهر التجميد الكامل تقريباً في خريطة التجمعات الفلسـطينية منذ العام ١٩٤٩ بوضـوح قاس في مقابل تكاثر مئات التجمعات اليهودية، خاصة في الشمال والجنوب والضفة الغربية، حيث اليهود أقلية و/ أو أن مساهمتهم في السكان تناقصت في الأعوام الأخيرة. ونتيجة لنظام الأراضي، فنع الفلسطينيون من الإقامة في معظم المناطق الإسرائيلية.

المظهــر الثاني هــو هدف إســرائيل (حتى لو تحقــق جزئياً) لإيجاد واستمرار أغلبية يهودية صلبة ليس فقط في كامل المناطق الإسرائيلية (والتي حســب تعريف إسرائيل الرسمي تشــمل ٧٧ كيلومتراً مربعاً من الضفة الغربية- القدس التـــي تم ضمها- وهضبة الجولان)، لكن في كل المناطق.

المظهــر الثالــث هــو التمييــز المناطقي العالــي بيــن التجمعات الفلســطينية واليهوديــة، حيث أن أكثر من ٩٩ بالمئــة من ١٢٠٠ تجمع إســرائيلي العام ٢٠١٢ إمــا أنها يهودية بالكامل وإما أنها فلســطينية بالكامل.

المظهر الرابع وجود تفضيل منهجي للسلطات المحلية اليهودية على السلطات المحلية العربية في التمويل والاستثمار في البنى التحتية. قدّم للورقة محرّر السلسلة أنطوان شلحت فأشار إلى أنه عندما ضَجّت إسرائيل قبل فترة وجيزة على خلفية أعمال الاحتجاج التي أعلنها فلسطينيو ٨٤ ضد «مخطط برافر» الذي عملت الحكومة الإسرائيلية على تحويله قانوناً، بغية إخلاء عشرات آلاف العرب البدو في منطقة النقب من البلدات والأراضي التي يعيشون فيها، أنشأت صحيفة «هارتس» مقالا الفتاحياً قالت فيه إن الدولة التي تشجع أبناء شعب معيّن (اليهود) على السكن في منطقة جغرافية ما وفي الوقت عينه تفرض قيوداً متشدّدة على تنمية مجمعات سكنية لأبناء الشعب الآخر (الفلسطيني) هي على تنمية مجمعات سكنية لأبناء الشعب الآخر (الفلسطيني) هي المؤلفة هذا. وهكذا هي إسرائيل التي تضع المخطط تلو المخطط من أجل تطوير منطقتي النقب والجليل لصالح اليهدود فقط ومن خلال تجاهل

وأشار إلى أن الصحيفة فعلت ذلك بالتزامن مع كشفها النقاب عن قيام «دائرة الاستيطان في الهســتدروت الصهيونية»- إحدى أذرع الحكومة الإســرائيلية التنفيذيــة- ببلورة مخطط جديد لتهويد الجليل وإنشــاء «تــوازن ديمغرافــي» بين اليهود والعــرب فيه، من خــلال إقامة بلدات يهودية جديدة وتوســيع بلدات قائمة تتجاوز قيود الخارطة الهيكلية القطرية، كتحقيق لما أســمته «فرض الســيادة الإســرائيلية عن طريق العمل الاستيطاني».

لا شك في أن ما تسلط هذه الورقة الضوء عليه من شأنه أن يعيد الصراع إلى أصولــه الحقيقية الكامنة أساســاً في جوهر الفكــرة الصهيونية. وهو جوهر يحيل إلى كون هــذه الفكرة رديف التهويد ولا تتعايش مع المســاواة، وبالتالي فــإن الدولة الناجمة عن تلك الفكــرة التي لا تنفك ممسكة بتلابيبها لا تطبّق مبدأ المواطنة المتساوية.

وأضاف شلحت:

المستشار القانوني للحكومة يقرر إغلاق ملف «بيبي تورز»

قرار فاينشتاين ردّ جميل لزبونه نتنياهو على تعيينه مستشارا قانونيا للحكومة الإسرائيلية!

*الصحافي رفيف دروكر، صاحب التحقيق الذي كشف عن هذه القضية: المستشار القانوني تباطأ وماطل دون أن يوعز بإجراء تحقيق، مكتب مراقب الدولة طلب إيضاحات عديدة ومتكررة من محامي نتنياهو (على غير المتبع، طبعا) وكان لديهم جميعا ما يكفي من الوقت لترتيب إفاداتهم وتنسيقها. أحد الشهود المركزيين في القضية كان نفتالي بينيت (وزير الاقتصاد الحالي وزعيم حزب "البيت اليهودي") الذي أشغل آنذاك منصب رئيس ديوان نتنياهو. أحد مندوبي مكتب مراقب الدولة وصل إلى منزل بينيت في مدينة رعنانا، لكن الأخير "لم يتذكر شيئا" عن هذه القصة، بكل بساطة! *حكومة نتنياهو قررت، يوم ٥ كانون الأول ٢٠٠٩، تعيين يهودا فاينشتاين مستشارا قانونيا جديدا للحكومة في إسرائيل (خلفا لميني مزوز)، علما بأن فاينشتاين كان يعمل، حتى ذلك اليوم، محاميا مستقلا صاحب مكتب خاص وكان العديد من المسؤولين الحكوميين والعسكريين الرسميين ضمن زبائنه، وفي مقدمتهم نتنياهو شخصياً!*

كتب سليم سلامة:

أثار القرار الأخير الذي أعلنه المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، يهودا فاينشتاين، يوم ٤ أيلول الجاري، ضجة لا يمكن القول إنها لم تكن متوقعـة، رغم أن هـذا القرار العينـي كان متوقعا تماما، علـى ضوء جميع المؤشرات التي كانت تدل مسبقا على أن فاينشتاين قد اختار هذا المسار. والقـرار المقصود هو «وقف إجراءات الفحص» فـي كل ما يتعلق بالقضية المعروفة في إسـرائيل باسـم «بيبي تورز» وعدم الإيعاز إلى الشرطة بإجراء تحقيقـات جنائية في هذه القضيـة، ما يعني من الناحيـة العملية إغلاق هذا الملف نهائيا. وهو ملف الشـبهات بشأن مخالفات قانونية، جنائية، قد يكون رئيس الحكومة الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، تورط فيها إبان إشغاله عضوية الكنيست الإسـرائيلي ومنصب وزير في الحكومة الإسرائيلية خلال العام ٢٠٠٦، بعد توليه رئاسـة الحكومة الإسرائيلية للمرة الأولى، من ١٩٩٦ حتى ١٩٩٩، وقبل توليه المنصب الآن، للمرة الثانية، في العام ٢٠٠٩ (وهو يواصل تولي هذا المنصب الآن، للمرة الثالثة).

«بيبي تورز»... سفرات عديدة بتمويل مضاعَف!

بدأت هذه القضيــة بتحقيق صحافي أجراه الصحافــي رفيف دروكر وبثه ضمــن برنامج «المصدر» في القناة التلفزيونية العاشــرة في شــهر آذار من العام ٢٠١١ وأورد فيه شــهادات ومعلومات تفيد بأن نتنياهو قد حصل على تمويل مضاعف من أكثر من جهة واحدة ـ مؤسســات رســمية ورجال أعمال يهود ـ لتغطية تكاليف سفراته العديدة وأفراد عائلته إلى خارج البلاد، وهو ما يمكن أن يشكل مخالفات جنائية مختلفة.

وتدور الشبهات في قضية «بيبي تورز»، أساسا، حول حصول نتنياهو على تمويل مزدوج من الكنيست ومنظمة «البوند» لتغطية تكاليف رحلته وزوجته إلى لندن في شـهر آب ٢٠٠٦، ثم حصوله وأفراد عائلته على تمويل مضاعَف مـن هيئتين مختلفتين ومن رجـال أعمال يهود وأجانـب لتغطية تكاليف السفر إلى الولايات المتحدة في شهر أيلول ٢٠٠٦.

وعلى ضوء التحقيق الصحافي المذكور، وما تضمنه من معلومات وإفادات، شرع مراقب الدولة السابق، ميخا لندنشــتراوس، في فحص الأمر وأعلن في ختامه، في تشــرين الثاني ٢٠١١، أن نتائج الفحص «لا تنفي احتمال أن تكون المــواد التــي حوّلها مكتب مراقــب الدولة إلى مكتب المستشــار القانوني للحكومة تنطوي على شبهات بارتكاب مخالفات جنائية»!

وأوضــح مكتب مراقب الدولـــة، آنذاك، أنه قرر في مرحلة ما توســيع دائرة الفحص ليشــمل، أيضا، جميع ســفرات الوزراء ونواب الوزراء إلى خارج البلاد، بدءا من العام ٢٠٠٦، وعدم حصره في ســفرات نتنياهو وأفراد عائلته فقط. لكن اعتراض محامي نتنياهو، المحامي دافيد شـومرون، على ذلك بادعاء أن مراقب الدولة غير مخول، قانونيا، صلاحية فحص سـفرات أعضاء الكنيسـت الذين لا يشــغلون مناصب حكومية (وزارية) دفع مراقــب الدولة الذي خلف ميخا لندنشــتراوس، يوســف شــابيرا، إلى البحث عن «الجهة المخولة» التي يمكن أن يحــوّل إليها جميع المــواد التي تراكمت لديه حــول القضية، بما في ذلــك «الوثائق الخام» التي جــرى تحويلها إليه مــن الصحافي المذكور وبرنامجــه. ورغــم أن شــابيرا اعتقد، بداية، أنــه يمكنه تحويــل المواد إلى رئيــس الكنيســت أو إلى «لجنــة الآداب» التابعة للكنيســت، إلا أنه قرر في نهاية الأمر ـ بالتشاور مع جهات رسمية مختلفة ـ تحويــل الملف ومواده كلها إلى المستشار القانوني للحكومة، فاينشتاين، وسط حرص شديد من جانب الأطراف المعنية على التأكيد بأن تحويل الملف إلى فاينشـــتاين «لم يتم بمقتضى بند القانون الذي يُلزم نقل الفحص إل المستشار القانوني للحكومة في حال الاشــتباه بارتكاب مخالفة جنائيـــة» (البند ١٤/ج من قانون مراقب الدولة). وكان القصد من تلك الإشارة، كما هو واضح، إبعاد الملف برمّته عن منطقة الشبهات الجنائية ومقتضياتها القانونية تمهيدا لقرار

إغلاقه ـ كما ستبين تصريحات بعض المعنيين والضالعين اللاحقة.
وفي كانون الأول من العام ٢٠١٢ (بعد سـنة ونصف السـنة من الكشف عن
القضيـــة) تمت عملية نقل الملف بالفعل من مكتب مراقب الدولة إلى مكتب
المستشار القانوني للحكومة. وفي أيلول ٢٠١٣ (أي، بعد نحو سنة!)، تم إدخال
الشــرطة الإســرائيلية إلى الصورة فبدأت هذه بجمع الإفادات والشهادات ـ
لا التحقيــق الجنائي ـ من معنيين ومطلعين مختلفيــن، من بينهم عدد من
الموظفين الســابقين في طواقم نتنياهو الحكوميــة والبرلمانية، فضلا عن
إحضــار وثائق من خارج البلاد. وفي نهاية المطــاف، تقرر حصر الفحص في
الســفرتين المذكورتين أعلاه (إلى لندن وإلى الولايات المتحدة) حتى اتخذا
الســفرتين المذكورتين أعلاه (إلى لندن وإلى الولايات المتحدة) حتى اتخذا
القرار الأخير، الأسبوع الماضي، بإنهاء الفحص وعدم إجراء تحقيق جنائي، أي

ميول واضحة مسبقا وتسويغات واهية!

في مواجهة الادعاء المركزي الذي طرحه نتنياهو نفسـه، وكذلك زوجته، في مقابلات صحافية مختلفة ومن خلال محاميهم، المحامي دافيد شيمرون، بوجـه خاص، بـأن «هذا الملف لا يعدو كونه تلفيقا، مـن أوله إلى آخره» وبأن «الحديث يجري عن قصص مختلفـة غالبيتها ملفقة ومطبوعة بالتلون» وبأن «ثمـة صحافيين لا يستسـيغون حقيقة كوني رئيس حكومة في إسـرائيل فيحاولون تغيير هذا الواقع بطرقهم وأسـاليبهم» (!)، تؤكد أوساط قضائية رفيعـة مختلفة، رسـمية وغير رسـمية، بضع حقائق مركزيــة تثير علامات اسـتفهام كبيرة وخطيرة حـول طريقة معالجة هذا الملـف ومحتوياته من الشـهادات والوثائق، سـواء من جانب مراقب الدولة (الحالي، شـابيرا، الذي «اضطر» إلــى التعامل مع الملف بعد أن وجده على طاولته، تركةً من سـلفه، لندنشــتراوس) أو مــن جانب المستشــار القانوني للحكومة، فاينشــتاين، وأوساط رفيعة في النيابة العامة للدولة.

ومــن بين هذه الحقائــق وأبرزها أن عملية نقل الملــف من مكتب المراقب



بنيامين نتنياهو.

(الصورة عن رويترز)

في جولات عديدة ومتباعدة زمنيا وأن الإجابات التي قدمها شيمرون «كانت ضبابية أو منقوصة وتركت علامات استفهام كثيرة وكانت، في كل الأحوال، بعيدة جدا عن إقناع المســؤولين المباشــرين المعنيين في النيابة العامة»؛ وأن «الفحص الذي أجرته الشرطة بشــأن السفرتين المذكورتين تمخض عن روايات عديدة ومختلفة»! وتضيف الأوســاط القانونية المطلعة، الرســمية وغير الرسمية، القول إنه «بالرغم من هــذه الحقائق وغيرها إلا أن التقديرات والتوقعات كانت تشــير مســبقا إلى أن المستشار القانوني فاينشتاين لم يكن متحمساً حيال المواد

وسبيت الموسسة المستورية المستحدة المستحدة والتوقعات كانت تشير البالرغم من هـذه الحقائق وغيرها إلا أن التقديرات والتوقعات كانت تشير مسبقا إلى أن المستشار القانوني فاينشتاين لم يكن متحمساً حيال المواد التي تجمعت من خلال فحص الشرطة والنيابة العامة»! ولا يبدو أن استخدام وصف «متحمس»(!) قـد جاء هنا من قبيـل الصدفة أو العبـث، إطلاقا. ذلك أن القـرار الآخر الـذي كان يمكن أن يتوصل إليه فاينشـتاين هو نقل «مواد الفحص» كلها إلى الشـرطة مع إيعاز رسـمي بتحويل «الفحص» إلى تحقيق جنائـي، على كل ما يترتب على ذلك من الجانب القانوني، وخاصة اسـتدعاء المشـتبه بهم والشـهود للتحقيق تحـت طائلة الإنـنذار. وعندئذ يصبح من الصعب جدا، على الأقل، التسـتر على هذا الإجراء، مجرياته وما يتمخض عنه من اسـتنتاجات ونتائج قد يكون أولها وأخطرها: اللـزوم القضائي بتقديم من اسـتنتاجات ونتائج قد يكون أولها وأخطرها: اللـزوم القضائي بتقديم المعنية» اجتهدت في تجنب الوصول إليه وتلافي الوقوع تحت طائلته.

ومما يعزز هذا التقييم أن فاينشتاين ساق، في معرض تسويغ قراره الأخير هذا، حجتين أساسيتين هما: الأولى ـ عدم توفر «قاعدة كافية» من الأدلة تبرر الإيعاز إلى الشـرطة بفتح تحقيق جنائي فــي القضية؛ والثانية ـ مرور وقت طويل على القضية!

وفي الرد على حجتيّ فاينشــتاين المذكورتين، بما يبيّن بوضوح تام أنهما حجتان واهيتان تماما، يمكن القول ـ وفقا لما تؤكده أوساط قضائية مختلفة أيضا ـ إن توفــر "قاعدة كافية من الأدلة" هو العنصر المطلوب، بل الشــرط، مـن أجل تقديم لائحة اتهام جنائية فقط، لا من أجل إجراء تحقيق جنائي، إذ يكفــي لهذا الغرض (إجراء التحقيق الجنائي) وجود شــبهات فقط، بارتكاب مخالفة / مخالفات جنائية. وأكثر من هذا، يُلزم القانون الجنائي في إسرائيل الســلطات المعنية، أي الشــرطة (وفي حالنا هنا: تحتاج الشــرطة إلى أمر من المستشــار القانوني للحكومة)، بالشروع في إجراء تحقيق جنائي فور علمها باحتمال وقوع مخالفة جنائيـــة، من أي مصدر كان. وفي القضية قيد البحث، من الواضح أن ثمة شبهات، بل قوية أيضا، بارتكاب مخالفات جنائية. أما الرد على حجة فاينشتاين الأخرى، بشأن "مرور وقت طويل على القضية لديه (لأكثر على حقيقة أن فاينشتاين نفسه هو الذي "احتجز" ملف القضية لديه (لأكثر من سنتين!) من دون إحراز أي تقدم جدي في معالجته، فضلا عما ذكرناه أعلاه من سنتين!) من دون إحراز أي تقدم جدي في معالجته، فضلا عما ذكرناه أعلاه من مكتب مراقب الدولة إلى مكتب المستشـــار القانوني للحكومة اســـتغرق من مكتب مراقب الدولة إلى مكتب المستشــار القانوني للحكومة اســـتغرق

وقتا طويلا جدا، غير عادي وغير طبيعي، وأن نقل المواد تمّ "بالقطّارة"!
وثمة شهادة أخرى تعزز هذا التقييم وتؤكده، أيضا، هي ما أورده الصحافي
رفيف دروكر نفسه (الذي أجرى التحقيق الصحافي وبثه) في مقال نشره في
صحيفة "هارتس" الأسبوع الماضي (٧ أيلول الجاري)، إذ كتب يقول: حينما
سمعت أن المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، أصدر تعليماته
بفحص قضية "بيبي تورز" اتصلت ـ للمرة الأولى في حياتي ـ بمسـؤول رفيع
في جهاز تطبيق القانون وقلت له: "أنا واثق من أن فاينشـتاين لا يبغي سوى
دفن القضية وهو يسـتغلكم أنتم لهذا الغرض. ولكن، إذا أردتم فلديّ مواد
كثيـرة عن رجل الأعمال الذي موّل بيبي (نتنياهــو) ـ ويدعى ديدي جراوخر ـ

ثم يواصل دروكر مضيفًا: "لاذ محدّثي بالصمت لبضع ثوان حتى خُيْل إليّ أنني عرضت عليه جولة منظمة في جهنم. ثم قال لي: "المستشار طلب فحص عينيا محددا في موضوعين اثنين فحَسَب. سأفحص الأمر وأعود إليك". وفعلا، عاد إليّ. لكنني سأوفّر عليكم جوابه المربك والمحرج. وأكتفي فقط بالقول إنه لم يلتق بي، لم يطلب أية مواد، لم يرغب في معرفة أية تفاصيل عن الشهود الإضافيين الذين أبدوا استعدادهم للإدلاء بإفاداتهم، ولا أي شيء آخر"!

ويزيد دروكر موضحا: "المستشار القانوني تباطأ وماطل دون أن يوعز بإجراء تحقيق، مكتب مراقب الدولة طلب إيضاحات عديدة ومتكررة من محامي نتنياهو (على غير المتبع، طبعا) وكان لديهم جميعا ما يكفي من الوقت لترتيب إفاداتهم وتنسيقها. أحد الشهود المركزيين في القضية كان نفتالي بينيت (وزير الاقتصاد الحالي وزعيم حزب "البيت اليهودي") الذي أشغل آنذاك منصب رئيس ديوان نتنياهو. والشخص الذي كان شاهدا على تحويل الأموال، قال إنه كان مصدوما مما رأى وإنه تحدث في الأمر مع بينيت. أحد مندوبي مكتب مراقب الدولة وصل إلى منزل بينيت في مدينة رعنانا، لكن الأخير "لم يتذكر شيئا" عن هذه القصة، بكل بساطة"!

ويسوق دروكر، في مقالته في «هارتس»، تفاصيل وعينات أخرى عن تعامل المستشار القانوني مع الموضوع وطريقة معالجته له، ومن أبرزها عدم استجواب الشخص المعني الأول في القضية، نتنياهو نفسه، وعدم تسجيل أية إفادة شخصية مباشرة منه، ليشير إلى أن هذه كلها «تثبت عدم سلامة نوايا فاينشتاين في هذا القضية»! وليخلص إلى القول إنه "من الصعب التخلص من الشعور بأن المحامي فاينشتاين يردّ الجميل لزبونه" (نتنياهو). أما الجميل المقصود هنا فهو: قرار حكومة بنيامين نتنياهو، يوم ٥ كانون الأول ٢٠٠٩، تعيين يهودا فاينشتاين مستشارا قضائيا جديدا للحكومة في إسرائيل (خلفا لميني مزوز)، علما بأن فاينشتاين كان يعمل، حتى ذلك اليوم، محاميا مستقلا صاحب مكتب خاص وكان العديد من المسؤولين الحكوميين والعسكريين الرسميين ضمن زبائنه، وفي مقدمتهم بنيامين نتنياهو الخصيا!

وعلى خلفية هـذه الحقيقة وهذه العلاقـات، لم تكن هيئات وسـلطات تطبيق القانون والأوساط المطلعة على بواطن الأمور فيها، فضلا عن المحافل القضائيــة الخارجية ـ لم تكن في حاجــة إلى طويل وقت حتى تتبين الصورة الحقيقية للواقع الجديد ـ مستشار قانوني على مقاس شخصي وحسب الطلب! وهو ما أكده أكثر من تحقيق صحافي نشــر في وســائل الإعلام الإســرائيلية المختلفة عن أداء فاينشــتاين في منصب المستشار القانوني للحكومة، منذ توليه إياه رســميا ابتداء من يوم ١ شـباط ٢٠١٠، أجمعــت جميعها على أنه "المستشار القانوني الأضعف والأقل هيبة وحزما منذ قيام الدولة"!

وفي تحقيق نشرته "هارتس" في شهر شُباط ٢٠١٣ حول أداء المستشار القانوني فاينشرته "هارتس" في شهر شُباط ٢٠١٣ حول أداء المستشار القانوني فاينشرتاين "، تسراءل معدا التحقيق، غيدي فايترس ورفيطال حوفيل، في العنوان الثانوي بصريح العبارة: "هل سينذكر (فاينشرتاين) كمدافع عن القانون وحام له أم كمحامي دفاع عن نتنياهو، الذي يقيم علاقة حميمية الدة مهم؟"!

وفي معرض الإجابة على هذا التساؤل، بما لا يدع مجالا للتكهن أو الشك، يصورد معدا التحقيق بعض الآراء في فاينشــتاين وأدائه في منصبه الجديد، من بين أبرزها: "شـخص ضعيف يبث روح الانهزامية والاستسلام، بدلا من الدفاع عن القانون وتعزيز سلطته يعمل على إجهاضه" (عضو الكنيســت زهافا غالئون، رئيســة حزب "ميرتــس")؛ "أداؤه، منذ اليوم الأول في منصبه هذا، يدل على أنه لا يفهم المهام الحقيقية للمستشار القانوني للحكومة. وهــذا هو الاحتمال الأفضل، لأنني لا أريد التفكير في الاحتمال الأســوأ. ثمة فرق جوهري وكبير بين مستشار قانوني للحكومة وبين محام خاص مستقل. فالأخير يحفظ علاقة الود والإخلاص للزبون دائما. لكــن الزبون الأول والأهم لدى المستشار القانوني هو الجمهور، وليس الحكومــة. وهذا ما لا يفهمه فاينشتاين" (البروفسور موشي نغبي، محاضر في القانون ومحلل قانوني في الإذاعة الإسرائيلية العامة).



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله ـ الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959 هاتف: 2966201 – 2 – 00970 فاكس: 2966205 – 2 - 00970

> البريد الإلكتروني لـ «مدار»: madar@madarcenter.org موقع «مدار» الإلكتروني: http://www.madarcenter.org



http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق ممول من قبل الاتحاد الأوروبي * * * * * * * *

«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»